الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية: الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

الرقم التسلسلي: un2801202406064091752025/

دور الجزائر الدبلوماسي في دعم القضية الفلسطينية 1988 إلى يومنا هذا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب:

نجلاء فايز محمد أبو عابد

إشراف الأستاذ:

عبد المالك زغبة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د/ حسام الدين بوعيسي	محمد بوضياف – المسيلة	رئيسا
د/ عبد المالك زغبة	محمد بوضياف – المسيلة	مشرفا ومقررا
د/ نور الدين فلاك	محمد بوضياف – المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024 م ـ 1447/1446 هـ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تصريح شرفي

(خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث)

أنا الممضي أدناه

السيد(ة): نجلاء فايز محمد أبو عابد ..... الصفة: طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف رقم: 206877 2222 .....

الصادرة بتاريخ: 08/08/2021 عن بلدية: بوسعادة ولاية المسيلة .....

المسجل(ة) بكلية: الحقوق و العلوم السياسية قسم: العلوم السياسية و العلاقات الدولية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر، عنوانها:

.....

دور الجزائر الدبلوماسي في دعم القضية الفلسطينية

يوحنا هذا 1988 -

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

المسيلة في : ..../...../.....

إمضاء المعني

أنجزت هذه الوثيقة وفق ملحق القرار رقم: 933 المؤرخ في: 28 -07- 2016. الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

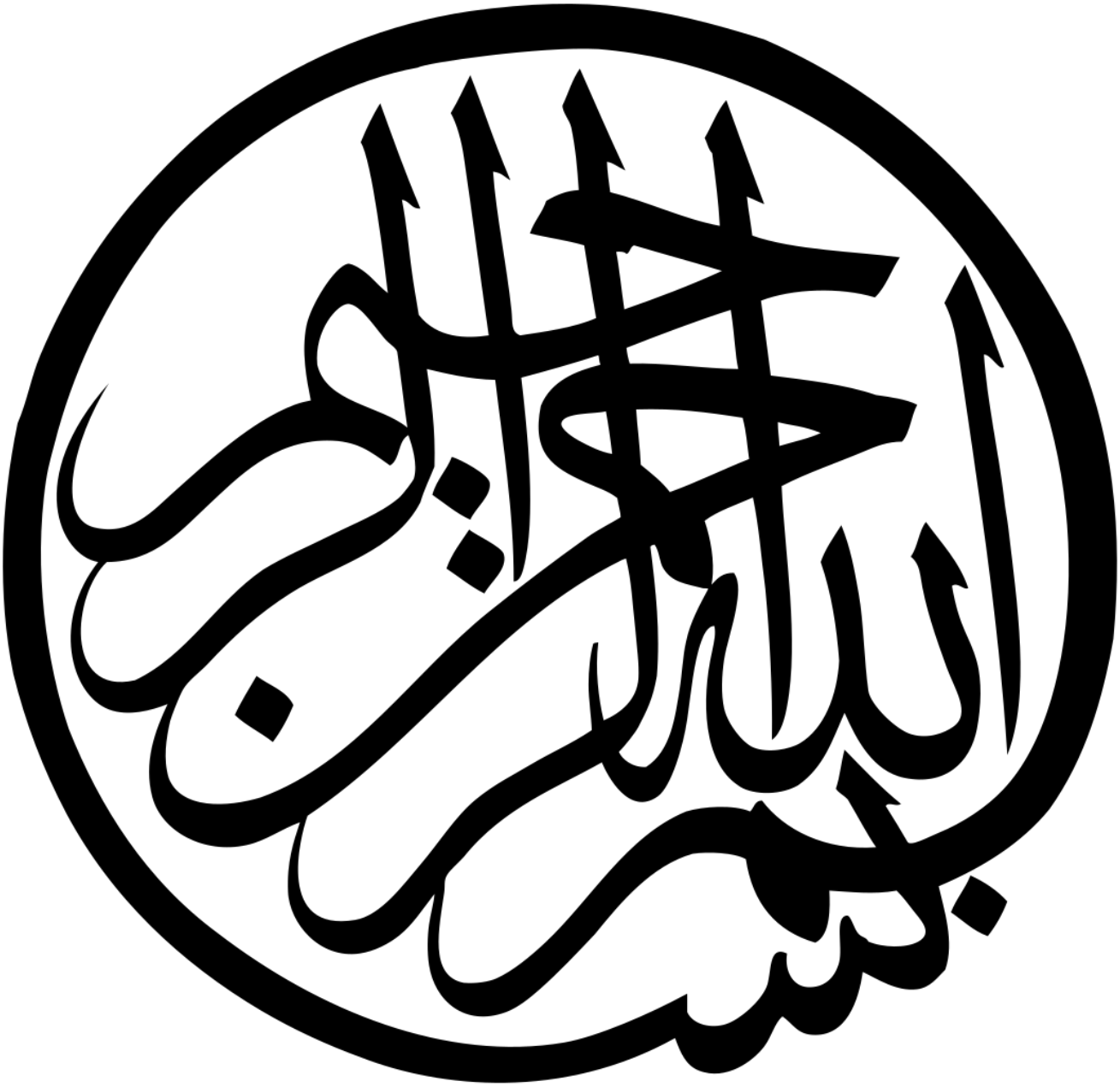
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد لله السميع العليم ذي الغرة والفضل العظيم والصلاة والسلام على المصطفى الهادي الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد مصداقا لقوله تعالى : **((لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ))** **سورة ابراهيم (الآية 07)**

أشكر الله وأحمده الذي من علينا بعونه وتوفيقه فألهمنا الصبر ويسر لنا حتى اكتمل هذا العمل المتواضع فله كل الشكر والثناء

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى لجنة المناقشة كل باسمه وعلى رأسهم أستاذي المشرف أ.زغبة عبد المالك لقبوله الإشراف على هذا العمل و الذي لم يبخل علي بتوجيهاته وملاحظاته القيمة فله مني وافر الاحترام و التقدير والعرفان, سائلة المولى عز وجل أن يجزيه خير الجزاء, ويبارك بعلمه وعطائه.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى جميع الأساتذة الأفاضل في كلية الحقوق والعلوم السياسية تخصص علاقات دولية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة منارات العلم وركائز البناء ،الذين كان لهم الفضل في تكويننا علميا وأكاديميا ،والذين ساهموا كل من موقعه في إنجاح هذا العمل.

إلى زملائي وزميلاتي الذين شاركوني مشوار الدراسة بتعاونهم وروحهم الطيبة و كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد، أقول لكم شكرا على كل لحظة دعم ورفقة صادقة، وبارك اللهم في علمكم وجهودكم.

إهـــداء

((رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِن ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ)) سورة ابراهيم (الآية 40)

اللهم اجعل هذا العمل خالصا لوجهك الكريم، واجعله نورا في حياتي، وبابا من أبواب الخير لي ولوالدي ولذريتي، واجعل فيه بركة وسعة ورزقا.

إلى روح أبي وأخي الغاليين: اللذان أفتقدهما في كل لحظة فرح، أسأل الله أن يجمعني يهما في الفردوس الأعلى، وأن يجعل كل حرف من هذا العمل في ميزان حسناتهم.

إلى أمي الغالية : رفيقة الدعاء والسند الثابت نبع الصبر والحنان أطال الله في عمرك و جزاك الله عني خير الجزاء، صاحبة القلب الكبير الذي لا يعرف غير العطاء، بارك الله لي في دعواتك التي كانت سببا في هذا الانجاز.

إلى ابني وابنتي: زهرتا عمري ونور دربي، أسأل الله أن يحفظكما ويبارك فيكما، ويجعل منكما قرة عين لي ومن الصالحين الموفقين في الدنيا والآخرة.

إلى أهلنا المكلومين في غزة : لمن صبروا وصمدوا وواجهوا الظلم والعدوان بقلوب مؤمنة ، وصدور عارية وأرواح شامخة...سلام عليكم بما صبرتم.

و إلى أعمامي، أقاربي وأصدقائي في غزة العزة: تحديدا في تلك الأرض المباركة التي تنزف عزا وتسطر المجد بالصبر والثبات... إليكم يا من تكتبون التاريخ بالدم والكرامة...لكم مني كل المحبة والدعاء، وهذا العمل عربون انتماء ووعد ألا أنساكم مهما بعدت المسافات. وأن يرفع الله عنكم البلاء، وينصركم نصرا عزيزا مقتدرا....

وإلى كل آل أبوعابد في الوطن والشتات: إلى من حملوا هذا الاسم وورثوا الأصالة والكرامة. إلى من ظلوا رمزا للعزة أينما حلوا . سلام الله عليكم. أهدي هذا العمل المتواضع وفاء ومحبة ودعاءا بأن يجمعنا الله دائما على الخير والوطن..

وإلى إخوتي، أخوالي وأصدقائي في الجزائر الطاهرة: أرض الشهداء، والثورات التي روتها دماء الأحرار، أرض المواقف المشرفة والدعم الثابت لقضيتنا الفلسطينية أنتم الذين علمتموني أن الانتماء للوطن ليس مجرد رابطة دم ونسب، بل عهد وفاء وولاء, لكم جميعا كل الوفاء والامتنان.

الخطة:

الفصل الأول: الدبلوماسية الجزائرية و مركزية القضية الفلسطينية

المبحث الأول : دور الجزائر الدبلوماسي في دعم القضية الفلسطينية

المطلب الأول : مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثاني: الموقف السياسي والدبلوماسي للجزائر اتجاه القضية الفلسطينية قبل 1988

المبحث الثاني: السياق التاريخي والسياسي لاعلان قيام دولة فلسطين

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للنضال الفلسطيني

المطلب الثاني : اعلان قيام دولة فلسطين 1988 بالجزائر و النتائج المترتبة عنه

الفصل الثاني: موقف الجزائر السياسي من عمليات السلام و الانقسام الداخلي الفلسطيني

المبحث الأول: موقف الجزائر السياسي من مشاريع التسوية و مسارات التطبيع

المطلب الأول: موقف الجزائر الرسمي من مشاريع التسوية ومسارات التطبيع (1947-1991)

المطلب الثاني : موقف الجزائر الرسمي من مشاريع التسوية ومسارات التطبيع (1993-2025)

المبحث الثاني: جهود الجزائر الدبلوماسية في التوفيق بين الفصائل الفلسطينية ورفض الانقسام

المطلب الأول: تاريخ الانقسام السياسي الفلسطيني

المطلب الثاني: أهم المبادرات الفلسطينية والعربية للمصالحة

المطلب الثالث: دور الوساطة الجزائرية في مبادر المصالحة 2022

الفصل الثالث: الموقف الجزائري من العدوان المتكرر على غزة

المبحث الأول: أبرز حروب الكيان الصهيوني على غزة

المطلب الأول : العدوان الاسرائيلي المتكرر وأدوات المقاومة من 2006الى 2022

المطلب الثاني : الموقف السياسي والدبلوماسي للجزائر اتجاه العدوان الإسرائيلي على غزة

المبحث الثاني : معركة طوفان الأقصى و التحرك الدبلوماسي الجزائري 2023- 2025

المطلب الأول: تداعيات معركة طوفان الأقصى

المطلب الثاني: تحركات الجزائر الدبلوماسية في المحافل الدولية اتجاه معركة طوفان الأقصى

مقدمة

مقدمة:

تعد القضية الفلسطينية أحد أهم القضايا العادلة في العصر الراهن والتي لا تزال مطروحة على الساحة الدولية خاصة بعد تلك التحولات الكبرى التي شهدها الراهن الدولي ،كما أنها تكتسي أبعادا تاريخية، دينية، سياسية وإنسانية ميزتها عن بقية قضايا التحرر الأخرى ،حيث رأى الشعب الفلسطيني في الجزائر مثلا يقتدي به منذ نيل استقلالها عام 1962 ، وقد برز الدور الجزائري بشكل لافت في دعم القضية الفلسطينية باعتبارها امتدادا طبيعيا لتجربتها التحررية ومبادئ ثورتها القائمة على نصرة الشعوب المظلومة ودعم قضايا التحرر العادلة ومناهضة الاستعمار .

وقد شكّل إعلان قيام الدولة الفلسطينية من الجزائر سنة 1988 لحظة فارقة في تاريخ هذه القضية، إذ جاء الإعلان خلال أشغال المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، وهو ما يعكس عمق العلاقة بين البلدين والشعبين الجزائري والفلسطيني ، كما يؤكد المكانة المحورية التي توليها الدولة الجزائرية للقضية الفلسطينية ضمن ثوابت سياستها الخارجية الداعمة والمؤيدة لقضايا التحرر و في مقدمتها تلك القضية المركزية .ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على الدور الدبلوماسي الجزائري،لرصد تطوراته ،آلياته ومواقفه الرسمية في سبيل الدفاع عن القضية الفلسطينية من عام 1988 إلى يومنا هذا .

وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت القضية الفلسطينية من زوايا مختلفة، الا أن الملاحظ هو قلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية التي ركزت بعمق على الدور الجزائري في هذا الملف خاصة منذ إعلان قيام دولة فلسطين بالجزائر سنة 1988 وما تلاه من محطات هامة، وانطلاقا من هذا النقص ارتأينا اختيار موضوع هذه المذكرة لتسليط الضوء على طبيعة الموقف الجزائري الرسمي ودوره الدبلوماسي في نصرة الشعب الفلسطيني إبرازا لاستمرارية هذا الموقف وتكيفه مع مختلف التحولات التي عرفتها القضية الفلسطينية ،وصولا الى الأحداث الراهنة ومعركة طوفان الأقصى 2025/2023 ومارافقها من تحرك دبلوماسي جزائري فاعل داخل المحافل الدولية.

***مبررات اختيار الموضوع:**

جاء اختياري لموضوع الدور الدبلوماسي للجزائر في دعم القضية الفلسطينية من 1988 الى يومنا هذا، لعدة عوامل ذاتية وموضوعية متداخلة :

أولا: المبررات الذاتية: تنبع رغبتي في تناول هذا الموضوع: دور الجزائر الدبلوماسي في دعم القضية الفلسطينية منذ عام 1988 إلى يومنا هذا، كونه لم يكن اختيارا عابرا أو مجرد اهتمام أكاديمي بحت، بل نابع عن قناعة شخصية وتجربة ذاتية عميقة، نظرا بارتباطي الشخصي والعميق بالقضية الفلسطينية كوني فلسطينية من أب فلسطيني عايش تفاصيل النكبة والشتات، وفي الوقت ذاته جزائرية من أم تنتمي لوطن

طالما كان حاضنا ومدافعا عن حقوق الشعب الفلسطيني. هذا الانتماء المزدوج جعلني أعيش تفاعلا وجدانيا وفكريا مع كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية خاصة في ظل دعم الجزائر التاريخي والمتواصل لها.إضافة كوني عايشت بنفسي تفاصيل المأساة الفلسطينية خلال حرب غزة 2014 والتي استمرت 51 يوما،بين هلع القصف ومعاناة النزوح، و في خضم تلك الأحداث العصيبة كان حضور الجزائر جليا ،إذ لم تتخل عن أبنائها ولا عن أهل غزة، حيث تكفلت السفارة الجزائرية بالقاهرة بمتابعة أوضاعنا وساهمت الخارجية الجزائرية في إجلائي من غزة وتأمين خروجي وعودتي للجزائر ،الأمر الذي عزز شعوري بالانتماء والفخر بمواقف وطني الجزائر.ومن هنا صار بحثي امتدادا لتجربة شخصية حية وموقف أكاديمي يكشف ثبات الجزائر في نصرة قضايا التحرر.

ثانيا: المبررات الموضوعية:

تتعلق بأهمية القضية الفلسطينية باعتبارها قضية مركزية في العالم العربي والإسلامي، وقد ارتبط اهل الجزائر بفلسطين ارتباطا روحيا عميقا كونها أرض مقدسة ومباركة مصداقا لقوله تعالى: {{سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير}} الآية 1 من سورة الاسراء، وفي هذا الباب اعتبر إمام الجزائر عبد الحميد بن باديس ان رحاب القدس مثل رحاب مكة والمدينة وأن الدفاع عنها فرض على كل مسلم.

ومن هنا وجب علينا تقديم وإبراز مواقف الجزائر الثابتة والتي لم تحد عن مبادئها منذ القدم وكذا أهمية توثيق وتحليل مختلف المواقف المتواصلة التي خاضتها الدبلوماسية الجزائرية في دعم فلسطين من مختلف مساراتها في وقت تتجه فيه بعض الدول للهرولة نحو التطبيع، والتي ظلت رغم الظروف السياسية والاقتصادية المحلية والدولية، محافظة على اتساقها المبدئي، كما أن دراسة هذا الدور يبرز خصوصية الدبلوماسية الجزائرية التي جعلت من فلسطين قضية مبدئية غير قابلة للمساومة. وهذا ما يجعل من هذه الدراسة مساهمة في إثراء الأدبيات المتعلقة بالسياسة الخارجية الجزائرية، ودورها في الدفاع عن القضايا العادلة، لا سيما في العالم العربي.

***أهـــــــــــمية الدراســـــة:**

أ_ الأهمـــية العلميـــــة: تبرز الأهمية العلمية لهذا البحث في كونه يسلط الضوء على أحد الأبعاد الحيوية للدبلوماسية الجزائرية، والمتمثل في التزامها الثابت والمبدئي بدعم القضية الفلسطينية ودعمها اللامشروط لحقوق الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، في ظل التحولات الإقليمية والدولية المعقدة التي شهدها العالم منذ أواخر القرن العشرين إلى اليوم، من اتفاقيات السلام والتطبيع، إلى الانقسامات الداخلية الفلسطينية، مروراً بالعدوان المتكرر على الأراضي الفلسطينية.

ومن خلال تناول الفترة الممتدة من إعلان قيام دولة فلسطين سنة 1988 الى غاية الأحداث الجارية، فإن الدراسة تساهم في سد فراغ نسبي في الدراسات الأكاديمية التي لم تترك حيزا كافيا لدراسة المواقف الجزائرية بعمق، كما يتيح البحث إثراء الحقل المعرفي في ميدان العلاقات الدولية من خلال ربط الممارسة الدبلوماسية الجزائرية بالتحولات الدولية والإقليمية.

ب_ الأهمـــية العمليـــــــة: تكمن الأهمية العملية للموضوع في كونه يظهر كيف استطاعت الجزائر الحفاظ على ثوابتها الدبلوماسية رغم التغيرات الدولية ،وهو ما يوفر نموذجا يمكن الاستفادة منه في فهم سياسات الدول التي تتمسك بمبادئها ,كما أن هذه الدراسة تساعد الباحثين في استيعاب طبيعة الموقف الجزائري من القضية الفلسطينية ،بما يعزز من توظيفه في إطار دعم الحقوق الفلسطينية في المحافل الدولية، الى جانب إمكانية الاستفادة منها كمرجع للأبحاث المستقبلية المتعلقة بالدبلوماسية الجزائرية او بالقضية الفلسطينية

***أهداف الدراسة :** تهدف هذه الدراسة إلى:

أ ـــالأهداف النظرية

*إبراز العلاقة بين التجربة التاريخية الجزائرية في التحرر الوطني ومساندتها للقضية الفلسطينية.

* تحليل طبيعة وأبعاد وانعكاسات دور الدبلوماسية الجزائرية في دعمها للقضية الفلسطينية من 1988 إلى غاية اليوم.

* تعميق الفهم العلمي للدور الدبلوماسي الجزائري في دعم القضية الفلسطينية من خلال تحليل مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ومواقفها الثابتة عبر مختلف المراحل.

* تتبع ورصد أهم الآليات والوسائل التي اعتمدتها الجزائر لدعم فلسطين دبلوماسيًا، سواء عبر العمل الثنائي أو الجماعي (الجامعة العربية، الأمم المتحدة، حركة عدم الانحياز...

* توضيح كيفية تكيف الموقف الجزائري مع التحولات الدولية والإقليمية. *إثراء الأدبيات الأكاديمية في مجال العلاقات الدولية عبر دراسة حالة تعكس التداخل بين البعد المبدئي والبعد البراغماتي في السياسة الخارجية.

ب_الأهـداف العمـــلية:

*إبراز القيمة الفعلية والعملية لمواقف الجزائر في المحافل الدولية، من خلال تتبع تحركاتها الدبلوماسية اتجاه مختلف محطات القضية الفلسطينية قبل 1988 وما بعدها لغاية الأحداث الراهنة التي نعيشها.

*تبيان دور الجزائر في الوساطة ودعم المصالحة الفلسطينية وكذا موقفها من موجة التطبيع، مما يساهم في توضيح كيف يمكن للثبات المبدئي أن يكون أداة فعالة في مواجهة التحديات السياسية.

*إمكانية استفادة المهتمين والباحثين بالشأن السياسي والدبلوماسي من فهم طبيعة الموقف الرسمي الجزائري وتوظيفه كمرجع لدعم العمل العربي والإسلامي المشترك.

***الإشكاليـــــة{المشكلة البحثيـــة}:**إن دراسة الدور الدبلوماسي الجزائري في دعم القضية الفلسطينية تقتضي الوقوف عند علاقة التأثير والتأثر بين متغيرين :المستقل :والمتمثل في السياسة الخارجية الجزائرية ودبلوماسيتها ومبادئها الثابتة ،وبين المتغير التابع :المتمثل في انعكاسات ذلك الدعم على مسار القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ومن هنا تبرز الحاجة

الى طرح إشكالية رئيسية محورية الا وهي: كيف ساهمت الجزائر من خلال أدوارها الدبلوماسية ، منذ اعلان قيام دولة فلسطين بالجزائر سنة 1988 الى غاية اليوم في تعزيز مكانة القضية الفلسطينية؟ ودعمها على المستويين الإقليمي والدولي؟

وتتفرع عنها الأسئلة الفرعية التالية:

1 _ماهي الأسس والمبادئ التي قامت عليها السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه القضية الفلسطينية؟

2 _كيف ساهمت الجزائر دبلوماسيا في إنجاح إعلان قيام دولة فلسطين بالجزائر سنة 1988؟ وفي توسيع الاعتراف الدولي بفلسطين؟ وماهي أبرز نتائج هذا الاعلان؟

3 _ما هو موقف الجزائر من مشاريع التسوية والتطبيع العربي مع الكيان الصهيوني خلال مختلف المراحل؟

4 _ما طبيعة الجهود الدبلوماسية الجزائرية في دعم المصالحة الفلسطينية؟ ورفض الانقسام الداخلي الفلسطيني خاصة في مبادرة لم الشمل سنة 2022 بالجزائر؟

5 _ما طبيعة التحركات الدبلوماسية الجزائرية اتجاه العدوان المتكرر على غزة ومعركة طوفان الأقصى وما بعدها؟

نطـــاق الإشكـــاليـــة:

يتحدد نطاق الإشكالية ضمن حدود زمنية ومكانية واضحة:

أ_ النطاق الزماني: يمتد البحث من الناحية الزمنية منذ 1988 تاريخ إعلان قيام دولة فلسطين من الجزائر وإبراز الموقف السياسي والدبلوماسي قبل هذه المرحلة المفصلية وما بعدها وصولا الى المرحلة الراهنة لسنة 2025، بما تشمله من أحداث بارزة أهمها مبادرة لم الشمل سنة 2022، وماثلاها من أحداث لغاية معركة طوفان الأقصى.

ب_النطاق المكاني: اما من الناحية المكانية فإن مجال البحث يتمثل أساسا في التحركات الدبلوماسية الجزائرية داخل المحافل الدولية والإقليمية، سوآءا على مستوى الأمم المتحدة او الجامعة العربية او في إطار المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف.

وتتجلى أبعاد الإشكالية: على المدى القريب في إبراز المواقف العاجلة للجزائر من العدوان المتكرر على غزة والتطورات السياسية الفلسطينية الداخلية.

أما على المدى المتوسط فتتعلق بجهود الجزائر في ترسيخ المصالحة الفلسطينية، ورفض مشاريع التسوية والتطبيع، بينما تظهر على المدى البعيد في استمرارية ثوابت الدبلوماسية الجزائرية اتجاه القضية الفلسطينية باعتبارها قضية مركزية، وما يترتب عن ذلك من تأثيرات في مسار العلاقات العربية _الاسرائيلية، ومستقبل القضية الفلسطينية في المحافل الدولية.

الفرضـــيـــــات:

أ_الفرضية الرئيسية: انطلاقا من طبيعة الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية والمتمثلة في:

_ساهمت الدبلوماسية الجزائرية منذ إعلان قيام دولة فلسطين بالجزائر سنة 1988 الى اليوم، في ترسيخ مركزية القضية الفلسطينية سياسيا ودبلوماسيا من خلال مواقفها الثابتة ومبادراتها المتعددة، غير أن تأثير هذا الدور ظل متفاوتا تبعا للظروف الإقليمية والدولية التي حدت أحيانا من فعاليته.

ب_الفرضيات الجزئية:

1_ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية المستندة الى تجربة التحرر ومبدأ مناصرة القضايا العادلة ومبدأ تقرير الشعوب لمصيره، جعلت من فلسطين قضية مركزية في خطابها وممارساتها الدبلوماسية.

2_ إعلان قيام دولة فلسطين بالجزائر سنة 1988 شكل نقطة تحول بارزة عززت الشرعية الدولية للقضية الفلسطينية ورسخت مكانتها في الساحة الأممية. وساهمت في حشد الدعم الدولي لها.

3_ لعبت الجزائر دوراً فاعلاً في التصدي لمحاولات تصفية القضية الفلسطينية، من خلال دعمها ومبادرتها بتشجيع المصالحة الفلسطينية سنة 2022 (لم الشمل) والتي جسدت استمرار التزامها بدور الوسيط في دعم الوحدة الفلسطينية ورفض الانقسام.

4. تبنت الدبلوماسية الجزائرية عدة مقاربات مختلفة معتمدة على آليات متعددة من أجل دعم القضية الفلسطينية، منها العمل عبر المنظمات الدولية والتحالفات الإقليمية.

5_لعبت الجزائر دوراً فاعلاً في التصدي لمحاولات تصفية القضية الفلسطينية، من خلال دعم المصالحة الفلسطينية ورفض التطبيع.

6_ رغم رفض الجزائر لمشاريع التسوية والتطبيع، فإنها لم تتمكن من منع اتساع موجة التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني.

7_ كان للجزائر موقف ثابت في دعم غزة والتنديد بالعدوان الإسرائيلي بالمحافل الدولية وعلى مختلف المستويات الإقليمية والدولية.

8_اصطدمت التحركات الجزائرية الدبلوماسية اتجاه العدوان الإسرائيلي المتكرر على غزة، بضعف إرادة المجتمع الدولي وعجز المنظمات الأممية من إلزام الكيان الصهيوني بقراراتها.

9_. بالرغم من محدودية النفوذ الجزائري مقارنة ببعض القوى الدولية، إلا أن مواقفها كان لها وزن سياسي ومعنوي معتبر في الساحة الدولية.

***أدبيات الدراســــــــة:**

هناك العديد من الدراسات الأكاديمية والعلمية والجامعية منها باللغة العربية ومنها باللغة الأجنبية ،كانت قد تناولت موضوع دراستنا هاته والتي تطرقت إلى موضوع الدعم الدبلوماسي الجزائري للقضية الفلسطينية القضية المركزية في المنطقة العربية ولعل أهم تلك الدراسات نذكر ما يلي :

1- **ورقة بحثية تحت عنوان :القضية الفلسطينية ضمن أجندات السياسة الخارجية من 1962-2022** من إعداد :محمد أمين وهادية يحياوي ،جامعة عباس لغرور،خنشلة ،سلطت هذه الورقة الضوء على واقع القضية الفلسطينية ضمن أجندة السياسة الخارجية الجزائرية وتأثيرها على مستقبل القضية الفلسطينية ،مع إبراز أشكال الدعم سواءا على المستوى الإقليمي :الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي،أو الدولي على مستوى هيئة الأمم المتحدة ،حيث خلصت الدراسة إلى أهم النتائج منها:أن القضية الفلسطينية تبقى راسخة في أجندة السياسة الخارجية الجزائرية رغم تغير الأنظمة وكذا متغيرات النظام الدولي إذ تعتبر مسألة عقيدة ومسألة روحانية أكثر منها مسألة تحرر شعوب أو تعاطف مع شعب اغتصبت أرضه.

2- **ورقة بحثية تحت عنوان : دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها** ،من إعداد جمال عبد الكريم و لويزة شنشوني ،حيث تستهدف هذه المداخلة التطرق إلى دور الدبلوماسية الجزائرية كأداة لتفعيل وترجمة السياسة الخارجية الجزائرية الداعمة لمبدأ حق الدول في تقرير مصيرها وهذا من خلال التطرق إلى مبادئ الدبلوماسية الجزائرية التي تكرس هذا المبدأ المستمد من التجربة الجزائرية في نضالها أثناء الثورة التحريرية وتكريسه في الدستور الجزائري وجعله من أسس الجوار في التصور الجزائري للعلاقات الدولية.

3-**ورقة بحثية تحت عنوان: مدى فعالية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين في السياسات العامة والشأن الفلسطيني** من إعداد : أسعد عبد العزيز حمد جامعة الجزائر ،حيث هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية ،والتعرف على توجهاتها إزاء تعزيز الوحدة بين القوى والأحزاب الفلسطينية ،وفي ضوء نتائج هذه الدراسة يوصي الباحث بضرورة تصميم سياسات

إستراتيجية مخطط لها تتصف بالاستمرارية لجعلها الفاعل الأقوى في معالجة الأزمات العربية ،وقضية الوحدة الوطنية الفلسطينية على وجه الخصوص وكذا ضرورة التوجه نحو آليات فاعلة أخرى من شأنها أن تعزز بناء الثقة بين القوى والأحزاب الفلسطينية لترسيخ ثقافة الاختلاف ،إضافة إلى اشراك دول عربية فاعلة في تحقيق الأهداف للضغط على الفصائل الفلسطينية وتحقيق وحدتها الوطنية.

4_. الدبلوماسية الجزائرية والقضية الفلسطينية 1965_2000 : دراسة من إعداد رقية بوحامدي ، حفصة سرقمة مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر بجامعة الوادي .

حيث تسلط هذه الدراسة الضوء على الجهود الدبلوماسية الجزائرية في دعم القضية الفلسطينية خلال الفترة من 1965 إلى 2000، مع التركيز على مواقف الجزائر في المحافل الدولية والإقليمية.

5_سياسة الجزائر الخارجية المغاربية 1962_1995: رسالة مقدمة لنيل درجة الذكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة الحاج لخضر بباتنة من إعداد حمودي أبرير

حيث ناقشت هذه الدراسة توجهات الجزائر في محيطها المغاربي منذ الاستقلال وترسيخ العمل الوحدوي المغاربي ودعم حركات التحرر. وهذا ما اعتمدنا عليه في موضوع دراستنا.

5_**كتاب القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة للدكتور محسن محمد صالح** والذي اعتمدت عليه في ابراز الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، حيث تناول هذ الكتاب الأطماع الصهيونية في فلسطين ودور الاستعمار الغربي مرورا بمرحلة الاحتلال البريطاني ووعد بلفور ثم قيام الكيان الصهيوني وماتبع ذلك من نكبات وحروب، وصولا الى التطورات السياسية والعسكرية القانونية والإنسانية للصراع مع التركيز على دور المقاومة الفلسطينية والتحولات في الموقفين العربي والدولي، وتأثير مسارات التسوية ومشاريع التطبيع.

ودراستنا هاته تسعى إلى رصد وتحليل جديد ومستفيض للدور الدبلوماسي الجزائري منذ إعلان الدولة الفلسطينية في الجزائر سنة 1988 إلى غاية سنة 2025

6_**كتاب الجزائر والقضية الفلسطينية :مواقف وثوابت .بالجزائر لمؤلفه عبد المجيد شيخي** بالجزائر الذي يبين فيه موقف الجزائر من القضية الفلسطينية أته كان ثابتا منذ الاستقلال قائما على دعم المقاومة ورفض التسوية غير العادلة ،وجعل فلسطين قضية مركزية في سياستها الخارجة انطلاقا من مبادئها التحررية.

بالإضافة الى العديد من المراجع العربية والأجنبية

***المناهـــج المستخدمـــة:**

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية التي تتناسب مع طبيعة الموضوع نذكر منها:

أ-**المنهـــج التاريخـــي:** لفهم تطور هذا الدور الدبلوماسي الجزائري في دعم القضية الفلسطينية عبر مسار تاريخي طويل مليء بالأحداث والمواقف التاريخية المختلفة. منذ 1988 وصولا للمرحلة الراهنة، مما يساعد على فهم العمق التاريخي للموقف الجزائري.

ب_ المنهـــج الوصـفي التحليـــلي: هو الذي يرصد ويتتبع ويصف مختلف مواقف الدبلوماسية الجزائرية وتحليلها وتفسيرها، بهدف إبراز ثباتها أو تغيرها في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، ويعد هذا المنهج أساسيا لفهم أبعاد السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه القضية الفلسطينية.

ج_ المنهج المقارن: اعتمد بغرض المقارنة بين مواقف الجزائر في فترات زمنية مختلفة 2025/1988 إزاء مشاريع التسوية والتطبيع ,مما يسمح بالكشف عم أوجه الاستمرارية والتجول في السياسة الخارجية

***الإطـــار النـــــظري:**

من أهم المقاربات النظرية المفسرة للدور الدبلوماسي الجزائري موضوع الدراسة نذكر:

1. نظرية الدور:Role Theory تعتبر أن كل دولة تؤدي دورًا في النظام الدولي نابعًا من تصورها لهويتها ومكانتها. والجزائر ترى نفسها كدولة ثورية، ذات تاريخ في مقاومة الاستعمار، وبالتالي ترى دعم فلسطين كجزء من دورها الطبيعي. هذه النظرية مناسبة لفهم "استمرارية" الموقف الجزائري رغم تغير الأنظمة والظروف.

2. النظرية البنائية :Constructivism: تركز على القيم، الهوية، والثقافة في تفسير سلوك الدول.

الجزائر تُبني سياساتها الخارجية على أسس تاريخية وثقافية (الثورة التحريرية، الهوية العربية-الإسلامية)دعم فلسطين نابع من "وعي جماعي" متجذر في الثقافة السياسية الجزائرية.

3. **النظرية الواقعية)** Realism :بشكل محدود تركّز على المصلحة والقوة، لكنها لا تفسر بشكل كاف دعم الجزائر لفلسطين.

يمكن استخدامها جزئيًا لتحليل مدى تأثير المصلحة السياسية الجزائرية (الشرعية الشعبية، الحضور الدولي) في استمرار هذا الدعم.

انطلاقًا من طبيعة الحالة الجزائرية، فإن نظرية الدور والنظرية البنائية هما الأكثر ملائمة لتفسير هذا الموضوع، وذلك للأسباب التالية:

الجزائر تعتبر دعم فلسطين جزءًا من "دورها الطبيعي" المستمر منذ الاستقلال. هذا الدعم ليس فقط مصلحة سياسية، بل نابع من هوية وطنية وثورية ترى في فلسطين "امتدادًا لنضالها".

وتُستعمل الدبلوماسية الجزائرية كوسيلة لإبراز هذا الدور والهوية في المنظمات الإقليمية والدولية.

توظيف الإطار النظري في الدراسة: سيسمح هذا الإطار النظري للدراسة بتحقيق ما يلي:

*تحليل السياسات والخطابات الرسمية الجزائرية.

*فهم مواقف الجزائر في المحافل الدولية.

*تقييم مدى ثبات هذا الدعم عبر مختلف الرئاسات (من هواري بومدين ، الشاذلي بن جديد إلى عبد المجيد تبون)

*قياس العلاقة بين الهوية التاريخية للجزائر وخياراتها الدبلوماسية.

الإطار المفاهيـــمي :

تقتضي الضرورة العلمية ضبط بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة وذلك وفق ماورد في القواميس والمراجع الأكاديمية، أهم المفاهيم التي تناولتها الدراسة التي بين أيدينا كانت كالتالي:

1. **الدبلوماسية**: عرفها قاموس العلاقات الدولية بأنها: فن إدارة العلاقات بين الدول من خلال التفاوض والتمثيل الرسمي بما يخدم تحقيق المصالح الوطنية وحل النزاعات بالطرق السلمية[1]

أنواعها:

*ثنائية: مثل علاقات الجزائر المباشرة مع فلسطين.

*متعددة الأطراف: في إطار الجامعة العربية، الأمم المتحدة، حركة عدم الانحياز.

*الدبلوماسية العامة: عبر الخطابات، الإعلام، الدعم الشعبي...

2. **السياسة الخارجية:** عرفها معجم العلوم السياسية بأنها: مجموعة الأهداف والوسائل التي تعتمدها الدولة في تعاملها مع الفاعلين الآخرين، بما ينسجم مع مصالحها الوطنية واستراتيجيتها الكبرى[2]

وتستند السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال إلى عدة مبادئ: أهمها: مناهضة الاستعمار، دعم قضايا التحرر، احترام سيادة الدول.

3. القضية الفلسطينية: ورد تعريفها في الموسوعة الفلسطينية بانها: مجمل النضال التاريخي والسياسي والقانوني الذي يخوضه الشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها حق تقرير المصير مقاومة الاحتلال الشرعية الدولية وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف[3]

4 **التطبيـــــع:** جاء في معجم السياسة الدولية أن التطبيع هو: عملية انتقال العلاقات الدولية بين دولتين من حالة العداء أو القطيعة الى حالة التعامل الطبيعي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.[4]

---

[1] **عبد الوهاب الكيالي**، موسوعة السياسة، الجزء الأول (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1985)، ص312.

[2] **حامد ربيع**، قاموس العلاقات الدولية و الدبلوماسية (القاهرة، دار النهضة، 1990) ، ص45.

[3] المركز الفلسطيني للدرسات، الموسوعة الفلسطينية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990) ، ص118.

[4] **مجدي حماد**، معجم المصطلحات السياسية و العلاقات الدولية (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2000) ، ص276.

5_**الوساطـــة:** يعرفها قاموس القانون الدولي بأنها: إجراء دبلوماسي تقوم به دولة أو منظمة أو شخصية محايدة للتوفيق بين أطراف نزاع دولي، عبر تسهيل التفاوض واقتراح حلول سلمية مقبولة.[5]

6_**المصالحة الفلسطينية:** وفق تعريف مركز دراسات الوحدة العربية فهي: مجموعة الجهود والمبادرات الهادفة الى إنهاء الانقسام بين الفصائل الفلسطينية وإعادة بناء وجدة وطنيو قادرة على مواجهة الاحتلال وتثبيت الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.[6]

***صعوبات الدراسة:**

عموما لا يخلو أي بحث من الصعوبات وكان من اهم ما واجهنا أثناء الدراسة هو طبيعة الموضوع نفسه من حيث الحيز الزمني والأطراف التي لها علاقة بالموضوع والدي حاولنا بدورنا تغطيته.

وواجهت هذه الدراسة جملة من العوائق والصعوبات أهمها: والتي يمكن تصنيفها الى صنفين:

العوائق الشكلية: حيث برزت بعض التحديات المتعلقة بضبط الخطة العامة للمذكرة وتنظيم الفصول والمباحث بما ينسجم مع الإشكالية المطروحة، إضافة الى صعوبة الالتزام الصارم بقواعد التوثيق الأكاديمي في كل الهوامش نظرا لتعدد المصادر والمراجع وتنوعها بين العربية والأجنبية، كما شكلت محدودية بعض المراجع الحثيثة المتخصصة في موضوع الدبلوماسية_إشكالا في بناء الإطار النظري

إضافة الى شح المراجع الأكاديمية المتخصصة في موضوع الدراسة خصوصا في فترة طوفان الاقصى ومابعده.

العوائق المرتبطة بالمضمون: تمثلت في شح الدراسات الميدانية المباشرة جول الدور الجزائري في دغم القضية الفلسطينية مقارنة بكثرة الادبيات العامة جول القضية الفلسطينية نفسها كما واجهت الدراسة صعوبة في الحصول على بعض الوثائق الرسمية والخطب الكاملة للمسؤولين الجزائريين في المحافل الدولية، وهو ما استلزم الاعتماد على أرشيف إعلامي وصحفي كمصدر بديل، يضاف الى ذلك تعقيد الموضوع نفسه لارتباطه بمتغيرات إقليمية ودولية متشابكة، تجعل من تحليل مواقف الجزائر الدبلوماسية عملية دقيقة تتطلب الحذر في تفسيرها.

هيكلة الدراسة: مما سبق واستنادا الى الاشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعة قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول رئيسية حيث تناول الفصل ألأول الموقف السياسي والدبلوماسي للجزائر اتجاه القضية الفلسطينية ما قبل 1988 مع ابراز السياق التاريخي والسياسي لاعلان قيام دولة فلسطين بالجزائر والنتائج المترتبة عنه.وتناولنا في الفصل الثاني موقف الجزائر الرسمي من مشاريع التسوية ومسارات التطبيع

[5] **محمد المجذوب**، القانون الدولي العام، الطبعة الخامسة (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010 ، 2010)، ص46.

[6] مركز دراسات الوحدة العربية، المعجم السياسي العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2010)، ص201

وجهودها الدبلوماسية في التوفيق بين الفرقاء الفلسطينيين ورفض الانقسام .اما الفصل الثالث فقد تطرقنا فيه الى ابراز الموقف الرسمي الجزائري من العدوان المتكرر على غزة من 2006 لغاية معركة طوفان الاقصى وما بعدها.و رصد أهم تحركات الجزائر الدبلوماسية في المحافل الدولية.

الفصل الأول:

الدبلوماسية الجزائرية و مركزية القضية الفلسطينية

✍ **المبحث الأول: دور الجزائر الدبلوماسي في دعم القضية الفلسطينية**

- **المطلب الأول : مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية**
- **المطلب الثاني: الموقف السياسي والدبلوماسي للجزائر اتجاه القضية الفلسطينية قبل 1988**

✍ **المبحث الثاني: السياق التاريخي و السياسي لإعلان قيام دولة فلسطين**

- **المطلب الأول: الخلفية التاريخية للنضال الفلسطيني**
- **المطلب الثاني : اعلان قيام دولة فلسطين 1988 بالجزائر و النتائج المترتبة عنه**

تشكل القضية الفلسطينية محورا ثابتا في السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال، حيث انطلقت هذه السياسة من خلفية ثورية وتحررية جعلت من الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني التزاما مبدئيا ودستوريا، وقد انعكست مركزية هذه القضية على كافة المستويات الإقليمية والدولية ما سمح للجزائر بلعب أدوار محورية في دعم الشعب الفلسطيني سياسيا ودبلوماسيا عبر العقود الماضية، وانطلاقا من هذه الأهمية يتناول هذا الفصل دلالات هذا الدعم الدبلوماسي الجزائري نصرة للقضية الفلسطينية.

المبحث الأول: دور الجزائر الدبلوماسي في دعم القضية الفلسطينية

يستند الدور الدبلوماسي الجزائري في دعم القضية الفلسطينية إلى جملة من المبادئ الثابتة التي رسمت توجهات السياسة الخارجية للجزائر، ويعتبر الدستور الجزائري المرجعية القانونية لتحديد وفهم هذه المبادئ، مفصلة في الدستور الجزائري الحالي في الفصل السابع من الباب الأول –المادة93 –، وهي مبادئ تتماشى وروح المواثيق الدولية لهيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية، وحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الإفريقية.

وقبل الخوض في تفاصيل هذا الدور، يجدر أولا التوقف عند أبرز المبادئ التي شكلت المرجعية الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

تتأثر السياسة الخارجية الجزائرية بعدد من المحددات المتداخلة، والتي تعكس طبيعة النظام السياسي الجزائري وخلفيته التاريخية، وكذا موقعه الجيوسياسي، ويعتبر الدستور الجزائري المرجعية القانونية والتفسيرية لتحديد وفهم المبادئ الصريحة للسياسة الخارجية للدولة، وقد أوردها الدستور الجزائري الحالي في الفصل السابع من الباب الأول –المادة 93 –، وهي مبادئ تتماشى وروح المواثيق الدولية لهيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الإفريقية.

وتعتمد مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المحددات أو المرتكزات:

1. المحدد التاريخي الثوري:

تضبط مرتكزات ومحددات السياسة الخارجية تصرفات الدولة الجزائرية، المستقاة من واقعها العربي الإسلامي، وكذا من جذورها التاريخية ومن ثورتها المجيدة التي تعتبر حجر الزاوية في تشكيل توجهات الجزائر الدولية، حيث تحرص الجزائر دائما ومنذ تحقيق استقلالها عام 1962، أن تبقى وفية لمبادئ ميثاق أول نوفمبر الذي جاء فيه أن الاستقلال لا يتحقق إلا بمساعدة الدول الشقيقة العربية والاسلامية، إذ أكسبتها

شرعية ثورية جعلت من دعم حركات التحرر ومناهضة الاستعمار ركيزة أساسية في سياستها الخارجية ، ولا سيما دعمها الثابت للقضية الفلسطينية، وقضية الصحراء الغربية.[1]

2. المحدد الإيديولوجي:

يرتكز على المبادئ التي تأسست عليها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال والذي تبلور من خلال ميثاق طرابلس 1962، وكذا الدساتير الجزائرية 1963، 1976، 1989، 1996، 2016، 2020، التي رسمت مبادئ السياسة الجزائرية القائمة على محاربة الاستعمار في العالم، ودعم الحركات التحررية مما جعلها تتبنى مواقف مبدئية في المحافل الدولية خصوصا اتجاه القضايا العادلة في العالم الثالث»[2] ، ودعم الشعوب في تقرير مصيرها، ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار، وكذا دعم مبدأ التعاون بين الدول المجاورة، وحل النزاعات فيما بينها بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القوة:

أ. دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:

احتل حق الشعوب في تقرير مصيرها مكانة في السياسة الخارجية الجزائرية، لأن الثورة التحريرية ساهمت في اصدار القرار ألأممي رقم 1514 الصادر بتاريخ 1960/12/14 والمعروف بإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والذي ينص على حق الشعوب في تقرير مصيرها[3] . و يعد هذا القرار من أهم الوثائق في مسار تصفية الاستعمار في القرن العشرين،الذي يمثل الأساس القانوني والسياسي لانطلاق موجات التحرر الوطني خاصة في إفريقيا وآسيا ،وكان له الأثر المباشر على دعم حركات التحرر في العالم الثالث ومن بينها الثورة الجزائرية التي استندت إلى هذا القرار في تعزيز شرعيتها الدولية.

حافظت الجزائر على هذا المبدأ عبر كل دساتيرها، حيث نصت المادة 92 من دستور 1976 على مايلي «يشكل الكفاح ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة، يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية[4] »، وتترجم هذه المادة توجه الدولة الجزائرية التي كانت في مرحلة البناء وفي قمة الزخم والرواج الدبلوماسي الخارجي، حيث أنها لم تستثن أية منطقة من العالم إلا وينطبق عليها هذا المبدأ، إضافة الى تحديد مجالات الدعم المتمثل في الجانب السياسي والاقتصادي حتى بلوغ الغاية النهائية المتمثلة في الاستقلال السياسي، كما حددت أنواع المسببات التي تستدعي اللجوء الى مبدأ الحق في تقرير

---

[1] ديداوي محمد أمين، يحياوي هادية، القضية الفلسطينية ضمن أجندات السياسة الخارجية الجزائرية من 1962 إلى 2022،مجلة المعيار،المجلد14 العدد01،بتاريخ 2023/06/3،جامعة تسمسيلت، ص492.

[2] عبد الرحمن سعدون، السياسة الخارجية الجزائرية: الثوابت و المتغيرات (الجزائر – دار الهدى، 2015)، ص55-58.

[3] عز الدين بعزيز، سياسة الجزائر الخارجية المغاربية 1962-1995، (مذكرة ماجستير، الجزائر، قسم العلوم السياسية: كلية العلوم السياسية)- الجزائر- (دون تاريخ) ، ص54.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،دستور سنة 1976، الجريدة الرسمية، ع94، المؤرخة في 24 نوفمبر 1976، ص1309.

المصير، وذيلت المادة بتأكيد هذا المبدأ كبعد أساسي للسياسة الوطنية للدولة، ودليلا على ترسيخه وعدم الحياد عنه[1] .

جاءت المادة من دستور 1989 بنص " الجزائر متضامنة مع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري[2] "، يتجسد هذا في دعم الجزائر للقضية الفلسطينية وقضية الشعب الصحراوي، ونظام التمييز العنصري في جنوب افريقيا، ولم تتغير المادة26 في دستور 1996، أما دستور 2016 فنجد المادة 30 تنص على ذلك.[3]

ب . الحل السلمي للنزاعات الدولية واحترام سيادة الدول:

خلصت الدساتير الجزائرية في المادة 25، المصاغة في دستور 1996، والمادة 29 في دستور 2016 المتضمنة «تمتنع الجزائر عن اللجوء الى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها ، وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية[4] »، على الرغم من تنوع الوسائل السلمية التي تعنى بالنزاعات من" الوساطة، التفاوض، المساعي الحميدة والتوفيق، الا أن الجزائر جسدت هذا المبدأ في أغلب الحالات عبر أداة الوساطة مثل المساعي الجزائرية لتسوية المقاطعة بين المغرب وموريتانيا لسنة 1969، كما حالت دون تفجير الأوضاع بين تونس وليبيا سنة 1974، بعد فشلهما في مشروع الوحدة، وحالت دون غزو الرئيس المصري السادات للجماهيرية الليبية سنة 1975، وتم التوسط بين إيران والعراق في عهد الشاه في نفس السنة، والتوسط بين الوم أ والجمهورية الإيرانية الإسلامية لحل أزمة الرهائن سنة 1979، وبين إثيوبيا وإيرتيريا 2000.[5]

ج . عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة:

يرمي هذا المبدأ إلى احترام السيادة الوطنية للدول، والى مراعاة التساوي المكرس من طرف الأمم المتحدة بين الدول الأعضاء فيها و المعترف بها، فمن باب المساواة والموضوعية أن لا وجود لأي وصاية

---

(1) جمال عبد الكريم، لويزة شنشوني،« دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها»، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، المجلد 11،العدد الثاني، جوان 2018، ص261.

(2) دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989، الجريدة الرسمية ع 234، المؤرخة في 28 فيفري 1989، ص238.

(3) جمال عبد الكريم، لويزة شنشوني، مرجع سبق ذكره، ص263.

(4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور سنة 1995، الجريدة الرسمية ع76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996، ص11.
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور سنة 2016، الجريدة الرسمية، ع14 المؤرخة في 7 مارس 2016، ص9.

(5) صالح بن القبي، الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس و اليوم، (الجزائر: منشورات anep 2002)، ص ص25-26.

لدولة على دولة أخرى، وبذلك لا تتعدى عليها ولا تتحكم فيها حتى بأقل الدرجات" كالتدخل في مسائلها الداخلية" .[1]

وقد أبقت الدساتير الجزائرية لسنة 1989. 1996. 2016.2020 على نفس المحاور الكبرى لمبادئ السياسة الخارجية من بينها عدم التدخل في المشاكل الداخلية للدول وحل الخلافات بالمساعي الدبلوماسية، حيث مثل العالم العربي أهمية كبيرة في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، إذ اتبعت منذ استقلالها سياسة واضحة اتجاه الدول العربية تعتمد فيها أساسا على التعاون والتكامل وضمان مستقبل المنطقة العربية، والحفاظ على سلامة ترابها واستغلالها.[2]

د . التعاون بين الدول المجاورة " مبدأ حسن الجوار" :

«تعد الجزائر من الدول التي تسعى من أجل تكريس هذا المبدأ ، وتعتمد على هذا الأخير في دبلوماسيتها اتجاه القضايا الدولية والاقليمية الراهنة وفي ممارسة سياستها الخارجية.» [3]

هـ . ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود المروثة عن الاستعمار:

تعتبر مرجعية هذا المبدأ جوهرية ومقدسة وفقا لمبادئ القانون الدولي، نظرا لخصوصية القارة الإفريقية ولقيمية الثورة التحريرية الجزائرية، حيث ورثت القارة السمراء حدودا مفروضة من الاستعمار وناضلت لتؤسس عليها دولتها المستقلة، فليس من الواقعية العودة إلى حدود غير واضحة ولو كانت ذات مرجعية تاريخية، فالجزائر قد سقت أرضها بدماء الشهداء لتنعم لما عليها الآن بالحدود الراهنة ، ولعل حرب الرمال خير دليل على أهمية التمسك بهذا المبدأ من أجل استقرار العلاقات بين دول القارة، ويمكن اعتبار هذا المبدأ سببا رئيسيا في إرساء مبادئ حسن الجوار والتعاون الدولي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، كما يعتبر سببا لدعم الشعوب الراغبة في تقرير مصيرها، ويعتبر هذا المبدأ من المداخل المفسرة للنزاع الصحراوي المغربي ومن الركائز التي تساعد الشعب الصحراوي على إثبات حقوقه الترابية والسياسية.[4]

ونصت المادة 27 من دستور 1989 على: «تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة».[5]

---

[1] جمال عبد الكريم، لويزة شنشوني، مرجع سابق، ص264.

[2] يحياوي محمد أمين، هادية يحياوي، مرجع سابق ص492.

[3] محمد برقوق، الدبلوماسية الجزائرية ... خمسون سنة من المبادئ العقلانية مقال منشور بجريدة المساء بتاريخ 2012/07/05، على الموقع الالكتروني https://www.djazairess.com/elmassaa/61943 ، تاريخ آخر اطلاع 2005/05/16.

[4] جمال عبد الكريم، لويزة شنشوني، مرجع سابق، ص265.

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور سنة 1989، مرجع سابق، ص238.

وورد في دستور 1996 «ان الجزائر أرض الإسلام وجزء من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية وبلاد متوسطية وافريقية» .[1]

لقد اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بالبعد المغاربي، القومي العربي والمتوسطي، الإفريقي والدولي نظرا لارتباط الجزائر الجغرافي بهذه الدوائر الإقليمية المتداخلة والمتنوعة، وتمحورت أهم القضايا التي شغلتها السياسة حول المشاكل الجوارية الحدودية، القضايا المصيرية المشتركة بين الشعوب، وكذا التعاون الاقتصادي و التنموي، إضافة إلى الجهود المشتركة للحفاظ على الأمن الدولي.[2]

ومن أهم ما جسد من الممارسات التعاونية ، وهو عقد عدة اتفاقيات حدودية، أبرمت مع كل الدول المحيطة بالجزائر أثناء فترة الرئيس الشاذلي بن جديد، وإنشاء اتحاد المغرب العربي وما تلاه من اتفاقيات استثمارية، خاصة مع تونس، وفي مرحلة التسعينيات تعتبر التجارب التعاونية بين كل من الأردن وقطر و المملكة العربية السعودية والإمارات ذات نتائج ايجابية ، «وحاليا تتصدر التجربة الجزائرية في طرق معالجة ظاهرة العنف والجريمة المنظمة محور مجالات التعاون مع الدول ذات التأثير والحضور الدولي» [3] .

– من خلال استقراء مسار السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال، يتضح لنا أنها استندت إلى منظومة من المبادئ الثابتة التي تشكل جوهر تحركاتها في الساحة الدولية. فقد التزمت الجزائر بمبدأ عدم الانحياز كخيار استراتيجي يعكس رغبتها في الحفاظ على استقلالية القرار الوطني بعيدا عن الاستقطابات الدولية، وحرصت على دعم حركات التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها انطلاقا من تجربتها التاريخية في مقاومة الاستعمار وأخذت على عاتقها دعمها الدائم لحق الشعب الفلسطيني في تحقيق حريته واستقلاله.وهو ما يخص موضوع دراستنا هذه .

كما أولت أهمية بالغة لاحترام القانون الدولي وحل النزاعات بالطرق السلمية، مع السعي لتكريس الحوار و التعاون بين الدول كوسيلة لتحقيق الأمن و السلم العالميين، ويعكس هذا النهج توازن السياسة الجزائرية بين الثبات على المبادئ و الانفتاح على مستجدات البيئة الدولية، بما يضمن حماية مصالحها الوطنية، ويعزز دورها كفاعل دبلوماسي مؤثر في القضايا الإقليمية و الدولية.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور سنة 1996، مرجع سابق، ص8.

[2] جمال عبد الكريم، لويزة شنشوني، مرجع سابق، ص265.

[3] صالح بن القبي، مرجع سابق، ص32.

المطلب الثاني: الموقف السياسي والدبلوماسي للجزائر اتجاه القضية الفلسطينية قبل 1988

وفقا لدعم حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي يعتبر الحجر الأساس للسياسة الخارجية الجزائرية، قدمت الجزائر دعمها لكل حركات التحرر في العالم وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وأبدت استعدادها للوقوف إلى جانب الحق العربي الذي أخذته اسرائيل في حرب النكبة 1948، واعتبرت الجزائر منذ استقلالها عام 1962 القضية الفلسطينية " قضية وطنية"، لا تقل أهمية عن القضايا الداخلية وجزءا لا يتجزأ من التزاماتها التاريخية.

فقد أكد **يوسف بن خدة** رئيس الحكومة المؤقتة في 10 أفريل 1962 بأن جيش التحرير الوطني سيدعم جمال عبد الناصر ضد إسرائيل، في شهر ماي من سنة1962 نشرت وكالة الأنباء المصرية تصريحا **لأحمد بن بلة نائب رئيس الحكومة المؤقتة**" آنذاك، والذي جاء فيه قائلا: «أننا مستعدون لإرسال مائة ألف جندي جزائري من أجل فلسطين»[1] ، والذي أصبح لاحقا أول رئيس للجزائر بعد الاستقلال حيث كان يرى الرئيس أحمد بن بلة قائلا:" أن استقلال شعبنا زائف ما لم تحرر فلسطين».[2]

بعد اعتراف الجزائر بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره قامت بمنح مقر سفارة لمنظمات النضال الفلسطيني عام1962 قبل أن تتأسس منظمة التحرير الفلسطينية وكان مفكرو المنظمة ينصحون قادتها باتباع خطوات النضال الجزائري في تقرير مصيره، وفي مقدمتهم الراحل **ادوارد سعيد**، حيث كانت الجزائر " مكة الثوار" كما لقبها " **اميلكار كالبار**" فلا تدخر جهدا في دعم الشعب الفلسطيني.[3]

ويعتبر **الرئيس أحمد بن بلة** أول من أعطى الحق بافتتاح حركة فتح مكتبا لها بالجزائر، حيث تسلم المكتب الشهيد **أبوجهاد** ومجموعة من الرواد الأوائل للعمل الدبلوماسي والعسكري للمكتب، وتولى **ياسر عرفات** مسؤوليته ليعقبه أبوجهاد بعد ذلك بأشهر قليلة في نهاية 1963.

«كانت الصحافة الوطنية في الجزائر وبأعمال روادها تلاحما عضويا من أنفاسها الأولى مع القضية الفلسطينية فرغم بعد المسافة عن موطن الداء فالرسالة القومية والنظرة الناقدة كانت لب مواضيع الصحافة الجزائرية ، فلا تخلو جريدة أسبوعية أو مجلة شهرية من صفحات تعلق على الأحداث في فلسطين معبرة عن الشعور القومي الكامن في نفوس الجزائريين.»[4]

---

[1] رقية بوحامدي، "حفصة سرقمة، الدبلوماسية الجزائرية و القضية الفلسطينية 1965-2000"،(مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاسلامية) -جامعة أحمد دراية- أدرار، 2021-2022، ص44.

[2] محمد خليفة ، أحمد بن بلة، حديث معرفي شامل، (دار الترناتيف 1985)، ص205.

[3] رقية بوحامدي حفصة سرقمة، مرجع سابق، ص54.

[4] حمودي ابرير: مواقف الجزائريين من القضية الفلسطينية 1945-1973، (رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر) -جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2014، ص 29-33.

تعتبر قضية فلسطين في نظر **الرئيس الراحل بومدين** القضية المركزية للعرب، فان الشرق الأوسط لا يمكنه أن يعيش في سلام إلا بحل هذه القضية، «ففلسطين بالنسبة لبومدين هي قلب العرب واسرائيل هي داء السرطان فكان يحذر من انتشار ذلك الداء»[1] .

بعد تولي الرئيس الراحل **هواري بومدين** ، ظلت الجزائر تعتبر القضية الفلسطينية مقياسا للثورية والوطنية ، وعلى الرغم من التحولات والمتغيرات التي شهدتها الساحة العربية والدولية بقيت الجزائر ثابتة في موقفها الداعم لفلسطين في جميع المحافل انسجاما مع رؤيتها المبدئية التي لخصها " **بومدين**" في مقولته الشهيرة " مع فلسطين ظالمة أو مظلومة"، كمبدأ ثابت مهما حدثت أي تغيرات ، وأهمها فصل الجبهة العربية للصمود والتصدي للكيان الصهيوني.

«وفي المؤتمر الثاني لحركة عدم الانحياز في القاهرة سنة1964 أعلنت الجزائر عن استعدادها لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين والتكفل بتعليم أبنائهم»[2] ، إضافة لفتح مناصب عمل للمعلمين الفلسطينيين.

«وقد أعلن **بومدين** الزعيم الراحل منذ توليه للحكم بالتزامه وإيمانه بمركزية القضية الفلسطينية والتضحية في سبيل تحرير الأراضي الفلسطينية معلنا أن الجزائر ستبقى معهم وتؤيد كل قراراتهم، وان موقف الجزائر هو موقف الشعب الفلسطيني.»[3]

وقد كان **بومدين** يلح دائما على وحدة الصف الفلسطيني داخليا، وترك المبادرة للفلسطينيين وحدهم في المقاومة، وإلحاحه هذا يأتي من وجود بعض الأحزاب والدول العربية التي كانت تريد قيادة المقاومة الفلسطينية من بلدانها على سبيل الزعامة، ويقول في هذا المعنى: «كانت السياسة الجزائرية في دعم الشعب الفلسطيني سياسيا وماليا وماديا ومعنويا، أكثر من ذلك هو أن لا نفرق بين صفوفهم ولا نسمح للغير أن يفرق بينهم».[4]

كان **بومدين** وهو يعكس موقف بني وطنه المتألمين لمحنة الشعب الفلسطيني، يشعر بتعاطف خاص مع هذا الشعب الذي هجر من أراضيه عام 1948، وأخرج من دائرة التاريخ، ومازال الناس يذكرون هذه الجملة المنسوبة لهواري بومدين:" نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة".[5]

لم يحد **بومدين** عن موقفه الداعم للقضية الفلسطينية عندما سار في السلطة بحكم تكوينه منذ الصغر في مدرسة الحركة الوطنية، ولم يكن موقفه الدائم لدعم الشعب الفلسطيني كونه رئيس دولة فحسب بل كان

---

(1) رقية بوحامدي، حفصة سرقمة، مرجع سابق، ص22.

(2) محمد تامالت، العلاقات الجزائرية الاسرائيلية، (ط1، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2001)، ص36.

(3) وسيلة لمين، زينب قطاف: دور الجزائر في القضية الفلسطينية (1962-1978)، (شهادة الماستر في التاريخ، تاريخ العالم المعاصر ،منشورة ، جامعة محمد بوضياف- المسيلة)، 2016-2017، ص16.

(4) خطب بومدين، كلمة بومدين أمام مؤتمر الطلاب المنعقد بالجزائر في 1969/12/25، ج3، ص ص262 -263.

(5) عمار بومايدة: بومدين و آخرون، ماقاله بومدين ... و ما أثبتته الأيام، تق: عبد الحميد مهري،(دار المعرفة ، الجزائر، 2008)، ص 108.

موقف مناضل مقتنع بأن هذه القضية قضية مقدسة[1] ، وأن الاسرائيلين مثلما ردد ذلك مرارا وتكرارا هم صليبيون جدد يقوم قانونهم على القوة.[2]

لقد اعتبر بومدين القضية الفلسطينية قضية استعمارية في جوهرها ، تعبر عن تجليات الامبريالية الغربية الراغبة في التوسع على حساب الأمة العربية، وعبر عن هذا الوقف في حديث لتلفزيون الجمهورية العربية المتحدة ومشاركته كنائب لرئيس الحكومة ووزير الدفاع الوطني في اجتماع لرؤساء الحكومة العربية بالقاهرة في الفترة مابين 13 جانفي 1965 قائلا: «أن دور الجزائر سيكون طلائعيا بالنسبة لهذه القضية التي يجب أن يوجد لها الحل العاجل الذي يقضي على الخنجر الذي غرسه الاستعمار في قلب الأمة العربية».[3]

وكان **هواري بومدين** على اتصال دائم مع ممثلي الحركة الفلسطينية المعتمدة، حيث استقبل **ياسر عرفات** عن حركة فتح **وجورج حبش** عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، **ونايف حواتمة** عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين «وتباحث المسائل السياسية التي تخص تطور المقاومة الفلسطينية وعلاقاتها مع محيطها الاقليمي والدولي».[4]

و في سنة 1965 أقرت الأنظمة العربية لمنظمة التحرير الفلسطينية بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وتم تمثيلها في نفس السنة بصفة عضو مراقب في الأمم المتحدة.

و قد كانت الجزائر من أوائل الدول التي تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية، فتم افتتاح أول مكتب للمنظمة في صيف 1965، وقد عين **سعيد السبع** كأول مدير لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية بعد انتصار الثورة الجزائرية، حيث قام بتوقيع اتفاق مع وزارة الدفاع الجزائرية لتدريب الضباط الفلسطينيين فتم تخريج أول دفعة من كلية شرشال العسكرية عام 1966 بحضور الرئيس **هواري بومدين**، ورئيس الأركان **طاهر زبيري** ومدير كلية شرشال **العقيد عباس**.[5]

لقد استمر **بومدين** في دعم الفلسطينين داخل الجزائر وخارجها وفي كل المجالات، اذ كان الدعم الجزائري اللامحدود واللامشروط للمقاومة الفلسطينية حاضرا دائما في الميدان، ولعل مقولة **بومدين** «نحن الى جانب المقاومة الفلسطينية حتى وان بقيت وحدها في ساح الكفاح»، لخير برهان على ذلك اشراك الجزائريين في

---

(1) آمال طيب باي، فيروز عايب، مظاهر الدعم الجزائري للقضية الفلسطينية (1962-1988)، (كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم التاريخ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ) -جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2022، ص12.

(2) أحمد طالب الابراهيمي، مذكرات جزائري، هاجس البناء (1965-1972)، (ج2، دار القصبة للنشر)،الجزائر، ص330.

(3) عائشة مقران، فطيمة بوجمعة، حرب الستة أيام 1967، وصداها في الجزائر، (رسالة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، شعبة تاريخ) -جامعة الجيلالي بونعامة- خميس مليانة، 2017-2018، ص46.

(4) أحمد طالب الابراهيمي، مرجع سابق، ص332.

(5) العلاقات الجزائرية الفلسطينية، ويكيبيديا الموسوعة الحرة: https://ar.wikipedia.org/wiki ، آخر اطلاع : 2025/04/01.

الحروب العربية الإسرائيلية 1967، وتجنيد الدبلوماسية الجزائرية لمنع اسرائيل من تحقيق الانتصارات على كل الأصعدة والسعي إلى تكريس مبدأ الدفاع عن القضية الفلسطينية، وأكد أن تحرير فلسطين يشكل عمق وجدان كل جزائري وأولى مراكز اهتماماتنا، وأن التزاماتنا مع الشعب الفلسطيني الذي احتلت أراضيه لهو بالنسبة لنا أكثر مما تمليه ضرورة التضامن.[1]

بعد حرب 1967 خاضت الجزائر حربا دبلوماسية في مجلس الأمن من أجل ادانة الاعتداءات الإسرائيلية ، حيث قام مندوب الجزائر الدائم في الأمم المتحدة بإعداد مشروع القرار باعتباره ممثل المجموعة العربية في مجلس الأمن ، ولقد أصر **محمد الفرا** على مناقشة مجلس الأمن الموضوع مع السفير الجزائري، لكن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية **جولد برج**" في مجلس الأمن رفض ذلك واعتبر أنها ليست جزائرية، ويصعب الاتفاق معها، فرد عليه **الفرا:**"أن الجزائر تمثل كل العالم العربي في مجلس الأمن..." فاجتمع ممثل الولايات المتحدة مع الممثل الجزائري وكان هذا الاجتماع لا يبث السرور كون الجزائر استخدمت فيه كلمات قاسية أثناء المقارنة بين المقاومة والإرهاب، وبعد جملة من الحوارات تم التعديل في القرار فأدينت اسرائيل على عملها العسكري ضد المدنيين.[2]

في 23 جويلية1968 اختطفت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين طائرة اسرائيلية متوجهة الى ايطاليا، ووجهتها الجزائر حيث هبطت في مطار هواري بومدين الدولي، وقد أطلقت السلطات الجزائرية سراح الركاب غير الإسرائيليين والركاب النساء والأطفال فيما أبقت على 12 اسرائيليا تفاوضت عليهم لاحقا مع الحكومة الإسرائيلية عبر وسطاء وأطلقت سراحهم بعد 40 يوما مقابل 15 أسير فلسطينيا في سجون الاحتلال الإسرائيلي. [3]

بعد أن أنهى **سعيد السبع** فترة خدمته في الجزائر كرمه الرئيس الراحل **هواري بومدين** وكذا قيادة الثورة الجزائرية بمنحه سيف الأمير عبد القادر، وقد تم أيضا زيارة مؤسس منظمة التحرير الفلسطينية **أحمد الشقيري** للجزائر ، وعقد اجتماع مع الرئيس **هواري بومدين،** و قد وضعت الجزائر كل إمكانياتها الدبلوماسية بعد الاستقلال لدعم ونصرة القضية الفلسطينية التي كانت على رأس اهتماماتها.[4]

---

[1] آمال طيب باي، فيروز عايب، مرجع سابق، ص23.

[2] رقية بوحامدي، حفصة سرقمة، مرجع سابق، ص60.

[3] Histry afair liner hjtackings, [https ://www.news.bbc.co.uk/2/hi/southasia/1578183.stm/26/aug/2007] آخر اطلاع في: 2025/04/17

[4] صالح بن القبي، الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس و اليوم و محاضرات أخرى، (مطبعة الوكالة للاشهار، الجزائر، 2002)، ص ص23-24.

ومع حلول عام 1968 انضمت الجزائر لمنظمة اليونيسكو بعد أن كانت تحت سيطرة الوم أ والدول الغربية أمدا طويلا، فانتهزت الجزائر الفرصة المتاحة لها اذ عملت على بذل الكثير من الجهود للدفاع عن القضية الفلسطينية من خلال بحث مسائل تتعلق بمجال اختصاص اليونيسكو.[1]

ولقد كان للجزائر دور في اعتراف الدول الأفارقة الصديقة للجزائر بمنظمة التحرير الفلسطينية، فكانت القضية الفلسطينية حاضرة في خطب ممثل الجزائر الرئيس الراحل **هواري بومدين** وفي لقاءاته مع الرؤساء الأفارقة.[2] دون أن ننسى عندما أحرق المسجد الأقصى في شهر أوت 1969 قام الجهاز الدبلوماسي الجزائري بحملة شديدة لإدانة هذا العمل الإجرامي الاستفزازي.[3]

وبفضل التطور الذي أخذه العمل الدبلوماسي الجزائري والعربي تراجع المدّ الإسرائيلي في الأمم المتحدة وذلك بدءا بالتطور في مواقف الهيئة من حقوق الشعب الفلسطيني «من خلال القرار2535 الصادر في 11 ديسمبر 1969 الذي تحدث لأول مرة عن شعب فلسطين وعن حقوقه غير القابلة في التصرف».[4]

ثم جاء بعد ذلك قرار 2649 سنة 1970 والذي تحدث لأول مرة عن شعب فلسطين وعن مصيره، وجاء في القرار أن الاستيلاء على الأراضي والاحتفاظ بها يتنافى مع حق الشعوب التي تملك تلك الأراضي وأوضح أن الجمعية العامة تدين الحكومات التي تنكر حق تقرير مصير الشعوب المعترف لها بذلك الحق، «وفي سنة 1970 صدر القرار 2672 الذي كان يؤكد على حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره الذي يعتبر حقا أصيلا».[5]

نشير بالذكر من أن الجزائر قد ساهمت في حروب 1967 . 1973 ضد الكيان الصهيوني ، حيث قدمت الدعم المادي واللوجستي للجيوش العربية المرابطة ضد الجبهة الاسرائيلية، وقد تواصل الدعم الجزائري للقضية الفلسطينية عن طريق تبني الجزائر لموقف مشترك مع الدول العربية المصدرة للبترول، وذلك بوقف تصديره للدول الغربية الداعمة للكيان الصهيوني وهذا ما أعطى القضية الفلسطينية دعما دوليا كبيرا.[6]

بعد حرب أكتوبر 1973 أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية عضوا مراقبا في منظمة الوحدة الإفريقية رغم آسيوية القضية الفلسطينية، حيث كان يرى الرئيس الراحل بومدين أن النضال الفلسطيني يلتقي

---

(1) أحمد طالب الابراهيمي، مرجع سابق، ص ص87-89.

(2) محمد تامالت، مرجع سابق، ص286.

(3) أحمد طالب الابراهيمي، مرجع سابق، ص337.

(4) أسامة الغزالي، حرب 1967: مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي، (دار المعارف للنشر، الأردن، 1987)، ص26.

(5) رقية بوحامدين، حفصة سرقمة، مرجع سابق، ص60.

(6) محمد الأمين ديدوي، هادية يحياوي، القضية الفلسطينية ضمن أجندة السياسة الخارجية الجزائرية من (1962-2022) -جامعة عباس لغرور- خنشلة 2023/04/10، ورقة بحثية، ص489.

في أهدافه مع أهداف حركة التحرير الإفريقية وهي :" كرامة الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها والاستقلال"، فيقول:" ... مما يعطي لمشكلة الشرق الأوسط أبعادها الإفريقية الصحيحة، وتكتسي من ثم تلك المبادرات بقطع العلاقات مع إسرائيل، مغزاها السياسي كتعبير ملموس عن التضامن والوعي العميق بالمخاطر التي تمثلها الصهيونية العالمية على سلامة القارة الإفريقية وعلى مسيرتنا نحو التحرر والوحدة..."[1]

لذلك سعت الجزائر إلى توسيع رقعة تمثيلها الدبلوماسي في إفريقيا ، فبعد أن كانت لا تملك حتى سنة1968 سوى ثلاث سفارات في تنزانيا، غانا و نيجيريا[2] ، وقد كانت الجزائر دائما في حجم التحديات والطموح في تجنيد إفريقيا إلى جانب قضايا العرب و القضية الفلسطينية بشكل خاص رغم حداثة استقلالها وقلة إمكانياتها، إذ أصبحت تملك الكثير من السفارات التي فُتحت في كل من" أوغندا، ساحل العاج، السنغال، وغينيا..." مما سمح برفع تمثيلاتها الدبلوماسية بتلك الفترة ل13 سفارة ، قبل أن يرتفع عددها فيما بعد.[3]

لقد كان لمؤتمر الجزائر في 5-9 سبتمبر1973 المنعقد في الجزائر بقصر الأمم بنادي الصنوبر بدعم العديد من حركات التحرر خاصة قضية فلسطين، فقد ظهرت كقضية أولى في قضايا المؤتمر، وتم الاعتراف بالثورة الفلسطينية، وبمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني.[4]

وننوه بالذكر أن الرئيس الكوبي فيدال كاسترو قد أعلن عن قطع علاقات بلاده الدبلوماسية مع إسرائيل، حيث يعتبر مكسبا هاما للمؤتمر كما طالب إسرائيل بالانسحاب الفوري الغير مشروط من جميع الأراضي المحتلة، وتعهد بمساعدة مصر والأردن وسوريا على تحرير أراضيهم بكل الوسائل.[5]

مع استمرار تنديد الجزائر بقيادة عبد العزيز بوتفليقة ضد الجرائم الإسرائيلية، وتقديمها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، داعيا كل الدول الصديقة الى اتخاذ مواقف من العدوان الإسرائيلي من خلال قطع العلاقات مع إسرائيل، واستمر صدور قرارات الأمم المتحدة المعرقلة كما لم يكن من قبل بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره إلى أن جاءت القرارات المفصلة في تاريخ ذلك الاعتراف والتوسع في تحديد

---

(1) خطب بومدين، خطاب بومدين بمناسبة الاحتفال بالعيد العشر لتأسيس منظمة الوحدة الافريقية بأديس أبابا بالجزائر في ماي 1973، (ج5، ف1)، ص446.

(2) حمدي سليمان المشوخي، التغلغل الاقتصادي الاسرائيلي في افريقيا، (دار الجامعة المصرية، القاهرة، 1972)، ص441.

(3) سيد نوفل، العمل العربي المشترك في المجال الدولي، (معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 1971)، ص ص208-209.

(4) وسيلة لمين ، زينب قطاف، مرجع سبق ذكره، ص ص20-21.

(5) أسماء العابدي، دور الجزائر في حركة عدم الانحياز من خلال مؤتمر 1973، (مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، قسم العلوم الانسانية) -جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2014، ص73.

مضمونه عقب حرب أكتبر 1973، حيث أحرزت مسألة الحقوق غير القابلة للتصرف والحق في تقرير المصير تقدما ملحوظا، لذلك أدرجت القضية الفلسطينية كبند مستقل في جدول أعمال الجمعية العامة.

وفي مؤتمر الرباط سنة1974 تم طرح بعض القادة العرب لقبول فكرة تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية وتحويل الفلسطينيين الى لاجئين لكنها قوبلت بالرفض وبشدة من الرئيس **هواري بومدين**، اذ ركز على ثلاث نقاط: لا وصاية للقضية الفلسطينية، لا تفاوض وتعامل مع الكيان الصهيوني، لا تعامل مع العدو، وانتهت القمة العربية لموقف موحد قريب جدا من موقف الجزائر[1] ، «بعد هذا المؤتمر أخذت إسرائيل موقفا معاديا من الجزائر وبومدين بصفة شخصية».[2]

وفي سنة 1974 تم افتتاح السفارة الفلسطينية بالجزائر ، كما أنه في نفس السنة نالت منظمة التحرير الفلسطينية" صفة مراقب غير عضو" عن " الضفة والقطاع" بالأمم المتحدة خلال الدورة 29 للجمعية العامة للأمم المتحدة ، حينما ترأست الجزائر الجلسة بقيادة وزير الخارجية آنذاك الراحل عبد العزيز بوتفليقة، وجاء بموافقة 134 دولة واعتراض 09 دول وامتناع 41 دولة، وهو المنصب الذي يمكنها من حق المشاركة وحضور الجلسات وإبداء الرأي، كما مكن القضية الفلسطينية من إسماع صوتها من خلال خطاب **ياسر عرفات** من منبر الأمم المتحدة ورفع العلم الفلسطيني لأول مرة في تاريخ فلسطين.[3] والذي حظي بحفل تكريمي يليق بمصاف الرؤساء نظمته الجزائر على شرفه، فدخل المنظمة بثوب المنتصر يدا بيد رفقة الرئيس **هواري بومدين** معتليا منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة، فألقى خطابه في 13 نوفمبر 1974 يندد فيه بالصهيونية فقال أشهر عبارته الرمزية: «أن المسدس في يدي وغصن الزيتون في يدي الأخرى، فلا تسقطوا غصن الزيتون من يدي"، كما قررت الجمعية العامة بالأغلبية دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في دورات سابقة هي الأولى في مسار القضية الفلسطينية ومنظمة الأمم المتحدة نفسها».[4] وقد أشاد عرفات بالقيادة الجزائرية الداعمة للقضية الفلسطينية,ويعد هذا الموقف نصرا دبلوماسيا عزز من جاذبية الزعيم ياسر عرفات في جميع أنحاء العالم،حيث لم يقم أي مسؤول فلسطيني بإلقاء خطاب بالأمم المتحدة منذ خطبة التقسيم عام 1947. مما أعطى الحق للدبلوماسية الجزائرية بإصدار لائحة أممية تدين الممارسات الصهيونية وتعتبرها حركة عنصرية

---

[1] وسيلة لمين- زينب قطاف، مرجع سابق ، ص20-21.

[2] Ami franco et serrinij -p-un-algérien nom boumediene ,(paris, Edition stokm1976m) p275.

[3] جمال عبد الكريم، لويزة شنشوني، «دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها»، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، الجزائر، 2018/06/07، ص271.

[4] رقية بوحامدي، حفصة سرقمة، مرجع سابق، ص61.

في مقابل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وهو الاعتراف الذي أكسبها عضوية المراقبة في الجمعية منذ ذلك التاريخ الى اليوم.[1]

وفي يوم 22 نوفمبر 1974 تبنت الجمعية العامة قرارات الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني وعلى صفة مراقب الأمم المتحدة كحركة تحرر وطني.[2]

لم تتوقف الجزائر عن تقديم الدعم للقضية الفلسطينية، ويتذكر العالم بأسره كيف أدخلت الدبلوماسية الجزائرية قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية متمثلة في المناضل ياسر عرفات الى الجمعية العامة سنة1974، فالقضية الفلسطينية ظلت ملفا هاما ضمن أجندة مأمورية الدبلوماسيين الجزائريين خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وبالرغم من دخول الجزائر في عزلة داخلية في فترة التسعينيات الدموية، الا أن دعم الحق الفلسطيني ظل مستمرا ، فقد نجحت منظمة التحرير في نيل اعتراف عدة دول في العالم، وعدة منظمات دولية من بينها منظمة اليونيسكو ومحكمة العدل الدولية، أين أصبح من حق الشعب الفلسطيني" الحق في التقاضي" ضد الكيان الصهيوني.[3]

تلا ذلك في عام 1975 حيث قامت الجزائر بالتصويت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3379 والذي نص على أن الصهيونية حركة عنصرية. .

لقد استمر **بومدين** في دعم الفلسطينيين داخل الجزائر وخارجها، وتجنيد دبلوماسيتها لمنع اسرائيل من تحقيق الانتصارات على كل الأصعدة، خاصة في داخل حركة عدم الانحياز ودول العالم الثالث، بل وسعى الى تكريس مبدأ الدفاع عن القضية الفلسطينية في الميثاق الوطني الصادر سنة 1976، والذي وقعه بنفسه، فقد جاء فيه «أن تحرير فلسطين يشكل عمق وجداننا وأولى مراكز اهتماماتنا، ان مجمل تعهدنا اتجاه الشعب الفلسطيني وباقي الشعوب العربية في الأقاليم المختلفة يمثل بالنسبة لنا أكثر من واجب تضامن العنصر الثابت في ثورتنا، أنه من الواجب أن يتضمن وبدون تحفظ القبول بكل التضحيات بما فيها التضحية بالدم».[4]

---

[1] خطب بومدين: خطاب بومدين في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بالمواد الأولية و التجارة و التعاون الدولي بنيويورك في 1974/04/10، ج5، ص191.

[2] جمال عبد الكريم، لويزة شنشوني، مرجع سابق، ص271.

[3] عصام بن الشيخ، مطبوعة محاضرات في مقياس سياسة الجزائر الاقليمية و الدولية، علاقات دولية، قسم العلوم السياسية –جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، 2015–2016، ص ص44–45.

[4] المرجع نفسه، ص56.

كما قامت الجزائر بدور الوساطة عام 1982 عقب الانشقاق الذي جرى بين الفصائل الفلسطينية طيلة 05 سنوات توجت باحتضان الجزائر للقمة 18 للمجلس الوطني سنة 1987، والذي أعطى دفعة قوية للنضال الفلسطيني، وأعاد تقوية الجبهة الداخلية الفلسطينية.[1]

وسعت الجزائر حثيثا لعقد دورة طارئة لجامعة الدول العربية سنة 1988 للخروج بقرار لدعم " الانتفاضة الأولى" ماليا، «وتوجت هذه الانجازات بالدعم التاريخي الذي تضمن الإعلان عن وثيقة الاستقلال وقيام دولة فلسطين بتاريخ 15 نوفمبر 1988 في اختتام الدورة 19 للمجلس الوطني الفلسطيني».[2] ومن أرض الجزائر أهم دلالة على هذا الاحتضان الجزائري لقضية تعد من أصعب قضايا التحرر في القرن 20و 21.

فمن هنا نلاحظ الوزن الثقيل للدبلوماسية الجزائرية، «حيث تمكنت في بضع سنوات من فرض شخصيتها على المستوى الدولي بفضل صرامتها السياسية»[3] ، حيث اتخذت الجزائر دبلوماسيتها كوسيلة سمحت لها بالظهور على الساحة الدولية، وأصبحت تساند كل القضايا العادلة في العالم الثالث.[4]

المبحث الثاني: السياق التاريخي والسياسي لاعلان قيام دولة فلسطين

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للنضال الفلسطيني

تعد القضية الفلسطينية من أكثر القضايا تعقيدا واستمرارية في التاريخ الحديث، حيث لم تكن وليدة اللحظة أو نتيجة تطورات معاصرة فحسب، بل ترجع جذورها الى أواخر القرن 19م، مع بدايات المشروع الصهيوني، ومحاولات الاستيطان في فلسطين، وقد عرفت هذه القضية مراحل مختلفة بدأت منذ الاحتلال البريطاني لفلسطين عام 1917، وإصدار"وعد بلفور المشؤوم"، ومن ثم تأسيس الكيان الصهيوني بفلسطين وإعلان قيام دولتهم المزعومة عام 1948، وما تبعه من نكبة أصابت الشعب الفلسطيني الأعزل بالتهجير القسري، وفقدان الأرض، تلتها بعد ذلك نكسة 1967، والتي أسفرت عن احتلال باقي الأراضي الفلسطينية بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة.

و قد شهدت هذه المرحلة تطورا تاريخيا للنضال الفلسطيني، خاصة مع تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964، وقد رأى الرئيس المصري **جمال عبد الناصر** في تلك الفترة بضرورة قيام منظمة فلسطينية تتبنى السياسة المصرية.[5]

---

[1] محمد أمين ديداوي، هادية يحياوي، مرجع سابق، ص495.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية، "32 سنة عن قيام دولة فلسطين بالجزائر"، نوفمبر 2020.
https://www.aps.dz/an/mondتم الاطلاع عليه في 2025/05/21

[3] صالح بن القبي، مرجع سابق ، ص23.

[4] وزارة المجاهدين: الدبلوماسية الجزائرية من 1830-1962، (دراسات و بحوث حول تطوير الدبلوماسية الجزائرية، ط2، 2007)، ص113.

[5] مجموعة خطب و تصريحات و بيانات الرئيس جمال عبد الناصر،(ط3، فيفري1962، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة)، ص165.

وقد تقدم **عبد الناصر** الى مؤتمر القمة العربية عام 1964 بالقاهرة باقتراح تشكيل لجنة فلسطينية تبحث إمكانية إقامة مؤسسة فلسطينية تمثل الشعب الفلسطيني[1] ، والذي أوصى بتشكيل جيش من أبناء فلسطين يقود حركة التحرير، وكان القرار مشجعا على ميلاد منظمة التحرير الفلسطينية والتي ضمت كل التيارات السياسية والإيديولوجية، وبعضها يدين بالولاء للنظام السوري أو المصري أو الأردني.[2]

ومع مطلع سنة 1965 أطلقت حركة فتح رصاصتها الأولى وتولى ياسر عرفات قيادتها، واتسمت هذه المرحلة بتصاعد الكفاح المسلح وظهور فصائل المقاومة الى جانب محاولات دبلوماسية لايجاد حل عادل وشامل للقضية، حيث أقرت الأنظمة العربية لمنظمة التحرير بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في المحافل الدولية، وتم تمثيلها في السنة نفسها بصفة عضو مراقب في الأمم المتحدة.

ثم جاءت معركة الكرامة[3] عام 1968 لتمنح العمل الفدائي دعما شعبيا واسعا على امكانية المقاومة، لكن المسار لم يكن مستقيما اذ واجهت الثورة الفلسطينية صدامات مع الأنظمة المضيفة أبرزها: أحداث أيلول الأسود[4] في الأردن عام 1970، ثم الانتقال إلى لبنان الذي شهد بدوره تصعيدا عسكريا كبيرا بلغ ذروته ابان الاجتياح الإسرائيلي لبيروت عام 1982، وخروج القيادة الفلسطينية الى تونس.

وفي المقابل كانت هناك تحولات إستراتيجية على مستوى المنطقة أبرزها حرب أكتوبر 1973، والتي مهدت لمرحلة التسويات السياسية، والتي أدت الى توقيع اتفاقيات سلام منفردة بين مصر ابان حكم **أنور السادات**، والكيان الصهيوني في ديسمبر 1978 تعرف باتفاقية كامب ديفيد[5] ، والتي أبعدت القضية الفلسطينية عن مركزية القرار العربي، وعلى الرغم من انسحاب مصر من الصراع المباشر مع اسرائيل إلا أنه شكل خسارة كبيرة للفلسطينيين الذين كانوا يعولون على الدعم العربي العسكري، وكذا مع الأردن لتصبح فلسطين وحيدة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

---

[1] بيان الهيئة العربية العليا لفلسطين حول قرارات مؤتمر القمة العربي الأول، بيروت، 1964/01/24 – 1964/01/25 ، الجامعة الامريكية، بلا تاريخ، ص ص17–18.

[2] علي غنابزية و الطاهر فرحات، «التطور التاريخي لسياسات و مواقف الأنظمة العربية اتجاه قضية فلسطين ما بين 1945–2000»، مجلة الأحياء، المجلد 20 ، العدد26، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة الوادي، سبتمبر 2020، ص898.

[3] **معركة الكرامة:** هي مواجهة عسكرية وقعت في 1968/03/21 بين قوات المقاومة الفلسطينية مدعومة بالجيش الأردني من جهة,وجيش الاحتلال الإسرائيلي من جهة أخرى.وانتهت بفشل الهجوم الإسرائيلي وتعزيز مكانة المقاومة سياسيا وعسكريا.**انظر المرجع** :صالح عبد القادر ،المقاومة الفلسطينية ومعركة الكرامة:مركز دراسات الشرق الأوسط ,عمان,2008, ص15.

[4] **أيلول الأسود:** هو صدام مسلح وقع بين الجيش الأردني وفصائل المقاومة الفلسطينية في سبتمبر 1970,وأسفر عن إضعاف الوجود الفلسطيني المسلح هناك.**انظر المرجع:**أسعد أبو خليل,معجم تاريخ فلسطين:مؤسسة الدراسات الفلسطينية,بيروت,1992,ص42.

كل هذه العوامل ساهمت في تراكم الوعي الوطني الفلسطيني، وبلغ ذروته مع اندلاع الانتفاضة الأولى (1987. 1993) والتي شكلت حدثا مفصليا في الداخل الفلسطيني، وبروز التيار الاسلامي بقوة ليشكل عنصرا أساسيا في المقاومة الفلسطينية، وتأسيس حركة المقاومة الاسلامية حماس، والاعلان عن انطلاقتها مع بدء الانتفاضة وظهور جيل أطفال الحجارة، «فقد أكدت هذه الانتفاضة أن الشعب الفلسطيني قادر على المواجهة الشعبية الشاملة والدفاع عن حقوقه، وتحقيق الحرية والاستقلال، حيث كان لها تأثير كبير في تغيير مسار الأحداث وإعادة إشعار العالم بقضية فلسطين».[1]

المطلب الثاني : إعلان قيام دولة فلسطين 1988 بالجزائر والنتائج المترتبة عنه.

قامت الجزائر على مدار عدة سنوات (1983 . 1987) بأدوار شاقة ومتواصلة وذلك باحتضان العديد من الاجتماعات واللقاءات لمختلف الفصائل الفلسطينية بالجزائر لإصلاح ذات البّين بينهم، بعد الانشقاق الكبير الذي عرفته منظمة التحرير وفي الوقت ذاته رفضت محاولات شطب المنظمة وتعويضها بما يسمى وقتها بجبهة الإنقاذ الفلسطينية برئاسة **خالد الفاهوم**، وواصلت جهودها المضنية بدون كلل رغم ضغوطات جهات كثيرة، وقد كللت هذه الجهود في شهر أفريل 1987 بعقد اجتماعات المجلس الوطني" دورة المصالحة الوطنية" والتي أسفرت نتائجها على دعم المنظمة وتقويتها بدل شطبها كما أراد البعض ذلك.[2]

ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية "انتفاضة الحجارة ديسمبر 1987"، كانت الجزائر في الموعد ودعت إلى عقد قمة عربية طارئة لدعم الانتفاضة واحتضنتها في 07 جوان 1988، وعقدت في الجزائر بمبادرة من الرئيس الجزائري **شاذلي بن جديد**، وصدر عن المؤتمر بيان ختامي وأبرز ما جاء فيه:

- دعم الانتفاضة الشعبية الفلسطينية وتعزيز فعاليتها وضمان استمراريتها.
- المطالبة بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة.
- تجديد الالتزام بتطبيق أحكام مقاطعة إسرائيل.
- إدانة السياسة الأمريكية المشجعة لإسرائيل في مواصلة عدوانها وانتهاكاتها.[3]

بعد انطلاق الانتفاضة الفلسطينية وتأسيس أكبر منظمة شعبية بعد أسبوع واحد من انطلاقها ممثلة في حركة المقاومة الإسلامية حماس بقيادة **الشيخ أحمد ياسين**، شعرت منظمة التحرير الفلسطينية بالحرج

---

[1] القضية الفلسطينية ... حكاية صمود و البحث عن الحقوق. http://www.trtarabi.com تاريخ الاطلاع 2025/05/10.

[2] مصطفى بوطورة، سفير الجزائر السابق لدى قطر، مساهمة–الجزائر و قضية فلسطين مواقف ثابتة و تفاعل نضالي مستمر، الجزائر الآن . تاريخ الصدور 2024/03/23،تاريخ آخر اطلاع 2025/05/26.

[3] ويكيبيديا الموسوعة الحرة، القمة العربية 1988 (الجزائر) www.wikipedia.org ديسمبر 2018، تاريخ الاطلاع 2025/06/01.

لتخليها عن المقاومة الفعلية لأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتلقيها الدعم الكبير من الأنظمة العربية، حيث تمثل الاتجاه القومي المطالب بتحرير فلسطين ضمن جامعة الدول العربية، وحينئذ سارعت تلك الجهات بالالتفاف على الانتفاضة وتبني مساعدتها ومحاولة اختطاف ثمارها لصالح العرب، وتوجهاتهم السلمية القائمة على سياسة التهدئة مع اليهود.[1]

وقد حاولت القيادة الفلسطينية للتوصل إلى حل سياسي قائم على دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فيما استمر الرفض الاسرائيلي والأمريكي للتفاوض مع منظمة التحرير، وفي فيفري 1988 بدأ وزير الخارجية الأمريكي " **جورج وولتز**" بمبادرة سياسية في المنطقة تسعى الى التوصل الى تسوية سياسية قوامها اتفاق اسرائيلي أردني مع صيغة مشاركة فلسطينية تقبل بها اسرائيل، وواجهت هذه المحاولة معارضة فلسطينية شديدة عبرت عنها بيانات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة ، وفي جويلية 1988 أعلن ملك الأردن **الحسين بن طلال** فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية منهيا بذلك ما كان يعرف بالخيار الأردني، «فتوجهت منظمة التحرير الى ملء الفراغ السياسي والقانوني الناشئ عن فك الارتباط والدعوة الى مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط الا أنها ووجهت برفض الادارة الأمريكية لمشاركة منظمة التحرير في عملية السلام التي اشترطت قبول قرار مجلس الأمن 242 ونبذ الإرهاب».[2]

مع تزايد ضعف منظمة التحرير أخذ التيار المؤيد للتسوية السلمية مع الكيان الصهيوني في الاتساع في أوساط المنظمة الى أن توج سعيها بقرارها «في منتصف تشرين الثاني / نوفمبر 1988 بإعلان **ياسر عرفات** استقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية، والاعتراف بقرار الأمم المتحدة 181 الداعي لتقسيم فلسطين بين العرب واليهود، وبقرار مجلس الأمن 242 الصادر في تشرين الثاني / نوفمبر 1967 الذي يتعامل مع قضية فلسطين على أساس أنها قضية لاجئين ويدعو لحل القضية بالطرق السلمية».[3]

جاء إعلان الاستقلال الفلسطيني بتاريخ 15 نوفمبر 1988 من طرف منظمة التحرير الفلسطينية في دورة المجلس الوطني الفلسطيني ال 19 " دورة الانتفاضة" المنعقدة في قاعة قصر الصنوبر في الجزائر العاصمة.

و تنص الوثيقة التي كتبها **محمود درويش** وقرأها أمام المجلس الوطني **ياسر عرفات** بعد مقدمة تاريخية عن الظلم الذي وقع على الشعب الفلسطيني وعن ثبات الفلسطينيين ونضالهم الذي دام لعقود ،

---

[1] علي غنابزية ، الطاهر فرحات، مرجع سابق، ص ص901-902.

[2] يزيد الصايغ، الكفاح المسلح و البحث عن الدولة، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002، ص ص864 -873.

[3] محسن محمد صالح، حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية، رؤية إسلامية الحقائق:الأربعون في القضية الفلسطينية، (مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، بيروت، لبنان، نوفمبر 2020)، ص43.

ويستند النص سياسيا وحقوقيا إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعا عن حرية وطنهم و استقلاله، «وانطلاقا من قرارات القمم العربية ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة عام 1947، وممارسة من الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه[1] ، وهي صيغة قوبلت بإجماع فصائل منظمة التحرير التي قدمت لاحقا قراءات مختلفة لها».[2] (ملحق رقم 01)

واستقبلت بجو احتفالي في قاعة الصنوبر إذ صفق الحضور وقوفا ، وعزفت فرقة الجيش الجزائري الموسيقية النشيد الوطني الفلسطيني.

يرجع إعلان الاستقلال في نصه بقرارات الأمم المتحدة الصادرة عام 1947، ما يتضمن القبول بقرار تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية، رافق إعلان الاستقلال برنامج سياسي جديد يعترف بقراري مجلس الأمن 242 و338 مع إشراط التوافق مع الحقوق الفلسطينية ، وإدانة الإرهاب ويمنح المجلس الوطني الفلسطيني صلاحية تشكيل حكومة في المنفى في الوقت الذي يجده ملائما، ويمنح اللجنة التنفيذية صلاحيات ووظائف حكومة المنفى الى حين تشكيلها، «كذلك حصلت القيادة الفلسطينية على صلاحية التفاوض من أجل حل قائم على قراري مجلس الأمن المذكورين الذين ينصّان على حدود عام 1967، وهو ما أكده ياسر عرفات بقوله في خطابه أمام الجمعية العامة في الأمم المتحدة بعد شهر».[3]

النتائج المترتبة عن إعلان قيام دولة فلسطين:

أولا: ردود الفعل الفلسطينية.

لاقى إعلان قيام الدولة الفلسطينية ترحيبا شعبيا في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وحظي بإجماع فصائل منظمة التحرير، «أما البرنامج الفلسطيني المرافق لهذا الاعلان كان محل خلاف، فأيدته حركة فتح والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بينما عارضت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة النضال الشعبي البند المتعلق بقبول قرارات مجلس الأمن 242 و 338" قبلهما المجلس الوطني بواقع 253 مقابل 64 صوتا»[4] ، إلا أنها لم تنسحب هذه المرة من اللجنة التنفيذية أو من المجلس المركزي، كذلك رفضت الفصائل الفلسطينية الخارجة عن منظمة التحرير"

---

(1) وثيقة اعلان الاستقلال الفلسطيني، المجلس الوطني الفلسطيني "الدورة 19"، الجزائر، 15 فيفري 1988، مؤسسة الدراسات الفلسطينية htpp://www.palestine-studies.org/ar-index.aspx تاريخ الاطلاع 2005/05/21 ، 2021/02/14.

(2) مالبيرنو جورج، جورج حبش، الثوريون لا يموتون أبدا، (بيروت، دار الساقي، 2009)، ص ص210-213.

(3) خطاب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، الجمعية العامة للأمم المتحدة، انعقاد الدورة الخاصة لمناقشة القضية الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021/02/14، ص9.

Http:/www.palestine-studies.org/ar-index.aspxتاريخ الاطلاع 2021/05/21

(4) ويكيبيديا الموسوعة الحرة، اعلان الاستقلال الفلسطيني .http://www.wikipedia.org/wiki/cite_noe_5

الجهاد الإسلامي و حركة المقاومة الإسلامية حماس"[1] ، حيث رأت في القرار خروجا عن المصلحة الوطنية الفلسطينية وعن الثوابت الفلسطينية، ودخولا فيما يسمى بالمحرمات الفلسطينية الرافضة لوجود اسرائيل أو التنازل عن جزء من الأرض الفلسطينية، وأن الدولة الفلسطينية التي تناضل من أجل وجودها هي قيادة ثورية فاعلة لاخوف عليها شريطة أن لايكون هناك اعتراف بهذا العدو أو التطبيع معه.

ثانيا : ردود الفعل الدولية .

في 15 ديسمبر 1988 أقر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 43/177" إعلان الاستقلال الفلسطيني " الصادر في نوفمبر 1988، واستطاعت أن تقوم بمراسلاتها الرسمية مع هيئة الأمم المتحدة باسم فلسطين بدل منظمة التحرير.

فقد أصدرت جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي على الفور إعلان الاعتراف والدعم والتضامن مع فلسطين، والتي تم قبولها كدولة عضو في كلا المحفلين.

«كانت الجزائر من أوائل الدول التي اعترفت بدولة فلسطين مباشرة بعد الإعلان، وأقامت معها علاقات دبلوماسية كاملة يوم 1988/12/18»،[2] تدعمها سياسيا ولوجستيا، كذلك ساهمت الجزائر في حشد التأييد العربي والإفريقي والدولي للاعتراف بفلسطين، فبعد وقت قصير من إعلان الاستقلال الفلسطيني، ثم الاعتراف بدولة فلسطين من قبل العديد من الدول النامية في إفريقيا وآسيا والدول الشيوعية وغير المنحازة، ودعمت الجزائر انضمام منظمة التحرير الفلسطينية إلى جامعة الدول العربية كعضو كامل مما عزز من مكانتها السياسية.

في فبراير 1989 أقر ممثل منظمة التحرير الفلسطينية بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بأن 94 دولة قد اعترفت بالدولة الفلسطينية الجديدة،وفي وقت لاحق حاولت أن تصبح عضوا في العديد من وكالات الأمم المتحدة، لكن جهودها أحبطت بسبب التهديدات الأمريكية لحجب الأموال عن أي منظمة تعترف بفلسطين، على سبيل المثال في أفريل من العام نفسه تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية بطلب للحصول على عضوية منظمة الصحة العالمية وهو طلب لم ينجح بعد أن هددت الوم أ منظمة الصحة العالمية بسحب تمويلها اذا تم قبول فلسطين.

«وفي ماي قدمت مجموعة من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي إلى اليونسكو طلبا للعضوية نيابة عن فلسطين ادرجت فيه ما مجموعه 91 دولة اعترفت بدولة فلسطين».[3]

---

[1] زياد أبو عمرو، مشروع السلام الفلسطيني "اعلان الاستقلال"، (القاهرة، شركة الفجر للطباعة، ط2، 1989)، ص32-35.

[2] لويزة شنشوني – جمال عبد الكريم، «دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها»، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، مجلد 11، العدد 2 ، 2018/06/17، ص272.

[3] ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الاعتراف الدولي لدولة فلسطين.

«في جوان 1989 قدمت منظمة التحرير الفلسطينية خطابات انضمام لاتفاقيات جنيف عام 1949 إلى الحكومة السويسرية، بوصفها الدولة الوديعة ، و قررت أنه بالنظر إلى أن مسألة اقامة الدولة الفلسطينية لم تتم تسويتها داخل المجتمع الدولي، فإنها بالتالي غير قادرة على تحديد ما اذا كانت الرسالة تشكل صكا صالحا للانضمام» .[1]

في نوفمبر 1989 اقترحت جامعة الدول العربية قرارا من الجمعية العامة بالاعتراف رسميا بمنظمة التحرير الفلسطينية كحكومة لدولة فلسطينية مستقلة ، غير أن المشروع تم التخلي عنه عندما هددت الولايات المتحدة مرة أخرى بوقف تمويلها في حالة إجراء التصويت، وقد وافقت الدول العربية على عدم دفع القرار لكنها طالبت بالتعهد للولايات المتحدة الأمريكية بعدم إعادة تهديد الأمم المتحدة بالعقوبات المالية.[2]

وقد شهدت الجزائر في نهاية الثمانينات من القرن الماضي موجة احتجاجات شعبية عجلت بتغير النظام السياسي الجزائري وقبوله التعددية الحزبية، التي أدخلت الجزائر في عهد جديد سياسيا تزامن مع موجات التغيير السياسي في العالم، ومع نهاية الحرب الباردة وتغير النظام العالمي ، وبعد توقف المسار الانتخابي عام 1992 دخلت الجزائر في أزمة سياسية داخلية عرفت بالعشرية السوداء، جعلت الجزائر تنكمش دبلوماسيا وتهتم بالقضايا الداخلية أكثر، وذلك لم يمنح الدبلوماسية الجزائرية من الثبات، ومع اعتلاء **الرئيس بوتفليقة** سدة الحكم في الجزائر عام 1999 أرجع الدبلوماسية الخارجية إلى عهدها السابق لتهتم بالقضايا الإقليمية والدولية، والذي جددت فيه الجزائر التأكيد على موقفها الثابت اتجاه الشعب الفلسطيني، خاصة بعد الانتفاضة الفلسطينية عام 2000، حيث شهدت كل المدن الجزائرية مظاهرات شعبية عارمة داعمة للشعب الفلسطيني الأعزل، كما شهدت تحركا دبلوماسيا مكثفا في الأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الإفريقي، تنديدا بالانتهاكات التي كان يمارسها الكيان الصهيوني على الشعب الفلسطيني[3] ، و بعد اتفاقيات أوسلو عام 1993 استمرت الجزائر بدعمها للقضية الفلسطينية بشكل كبير كما أنها أيدت مبادرة السلام العربية عام 2002 ، وانتهج كل من الرئيس ليامين زوال و عبد العزيز بوتفليقة سياسة التوازن والاعتدال في دعم القضية والعمل مع الولايات المتحدة الامريكية والقوى العالمية الأخرى لإيجاد حل سلمي في الشرق الأوسط.

---

(1) Quigley John, The palestine declaration to the international criminal count: the statehood house, Rutgers law record, newank Rutgers school of law, 21/11/2010, http://www.lawrecord.com/files/35_rutges_i_rec_1.pdf

(2) الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

(3) محمد أمين ديداوي – هادية يحياوي، «القضية الفلسطينية ضمن أجندة السياسة الخارجية الجزائرية من 1962-2022»، مجلة المعيار، مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات: في الآداب، الحقوق و العلوم السياسية، العلوم الاقتصادية، العلوم الانسانية و الاجتماعية، مجلد 14، العدد01، جامعة تيسيمسيلت، جوان 2023، ص ص495-496.

«ويشير مشروع فلسطين 194 و هو الاسم المعطى لحملة دبلوماسية من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية لاكتساب العضوية في الأمم المتحدة، وسميت بهذا الاسم إشارة أن تصبح فلسطين العضو رقم 194 في الأمم المتحدة»،[1] وتعد هذه الحملة جزءا من إستراتيجية لاكتساب الاعتراف الدولي بدولة فلسطين على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وقد وضعت المبادرة خلال فترة توقف مدتها عامان من المفاوضات مع إسرائيل والتي أعقبت رفض هذه الأخيرة تجميد أنشطتها الاستيطانية في الضفة الغربية والتي ظهرت في وقت مبكر من أواخر عام 2009.

وبرزت خلال التمهيد لانعقاد الدورة السادسة والستون للجمعية العامة في سبتمبر 2011 حيث قدم الرئيس **محمود عباس** بطلب الى الأمين العام **بان كي مون** في 23 سبتمبر 2011 بطلب العضوية الكاملة، وهو الطلب الذي ظلت الجزائر ترافع من أجله لسنوات،[2] ولم يصوت مجلس الأمن بعد عليه، وقد أيدت الجامعة العربية هذا المسعى مع تأييد الحل القائم على وجود دولتين على حدود ماقبل 67، وعلى ضرورة الاستئناف الفوري للمفاوضات بين الطرفين.

وفي سبتمبر 2012 أعلنت السلطة الفلسطينية عن مشروع قرار 67/19 يمنح مكانة الدولة المراقب غير العضو، والذي أقرته الجمعية العامة في 29 نوفمبر 2012 وهو تاريخ يوافق اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (وهو اليوم الذي اعترفت فيه الأمم المتحدة بدولة إسرائيل) ، حيث صوت في الجلسة 67 للجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار ترقية صفة فلسطين من كيان عضو الى دولة غير عضو، وفي الجلسة 66 اعترفت منظمة اليونسكو بفلسطين دولة بعضوية كاملة في المنظمة.[3]

وفي 17 ديسمبر 2012 قرر رئيس بروتوكول الأمم المتحدة **يوتشول يون** "أن تستخدم الأمانة العامة اسم دولة فلسطين في جميع وثائق الأمم المتحدة الرسمية".ويمثل التصويت معيارا هاما لدولة فلسطين ومواطنيها المعترف بها جزئيا، في حين أنه نكسة دبلوماسية لإسرائيل والولايات المتحدة، وبصفتها دولة مراقبة في الأمم المتحدة ستسمح لدولة فلسطين بالانضمام في المعاهدات، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومعاهدة قانون البحار، والمحكمة الجنائية الدولية، وستسمح لفلسطين بالسعي الى الحصول على الحقوق القانونية في مياهها الاقليمية وحيزها الجوي كدولة ذات سيادة تعترف بها الأمم المتحدة ، والسماح

---

(1) Schel l, ben nhand, unwill count 194 members if Palestine gets in 01/08/2011/ تاريخ الاطلاع 2025/06/01
https://www.indepthnews.info/index.php/global_issues/299_un_will_count_194_members_if_palestine_gets_m

(2) محمود عباس يقدم لبان كي مون طلب العضوية الكالمة للدولة الفلسطينية في الامم المتحدة (اطلع عليه بتاريخ 2025/06/02)
hhtp://www.rtarabic.com/23/09/2011

(3) عمار قردود، الجزائر ترمي بكامل ثقلها من أجل نيل فلسطين العضوية الكاملة بالأمم المتحدة، افريكا http://www.africanews.dz
17/04/2024 تاريخ الاطلاع 2025/05/02.

للشعب الفلسطيني برفع دعوى بشأن السيادة على أراضيه في محكمة العدل الدولية وادراج تهم الجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب، بما في ذلك احتلال اقليم دولة فلسطين على نحو غير مشروع ضد اسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية.[1]

وبعد اعتماد القرار سمحت الأمم المتحدة لفلسطين بمنح مكتبها التمثيلي للأمم المتحدة لقب" **بعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة**" و التي يعتبرها الكثيرون انعكاسا لموقف الأمر الواقع من الأمم المتحدة للاعتراف بسيادة دولة فلسطين بموجب القانون الدولي، ومن بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اعترفت 147 دولة من أصل 193 دولة عضو في الأمم المتحدة بدولة فلسطين.[2] ، وقد بدأت فلسطين في إعادة كتابة اسمها على الطوابع البريدية والوثائق الرسمية وجوازات السفر تعبيرا عن فرض وجودها داخل المجتمع الدولي .

و في يوم الخميس 26 سبتمبر 2013 أعطى الرئيس **محمود عباس** الحق في الجلوس في مقعد الجمعية العامة المخصص لرؤساء الدول ومخاطبة الجمعية العامة.[3]

«و رغم أن فلسطين لم تستطع الحصول على اعتراف دولي لعضويتها في الأمم المتحدة إلا أنها استطاعت الحصول على عضوية اليونسكو" التابعة للأمم المتحدة" وانضمت إلى معاهدات ومنظمات دولية بما فيها المحكمة الجنائية الدولية عام 2014».[4]

و في 10 سبتمبر 2015 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة برفع علم فلسطين في المقر الرئاسي للمنظمة في نيويورك.[5] في خطوة أخرى تقدمت الجزائر و 06 دول عربية " مصر ، قطر، لبنان، المغرب، عمان، السودان" بقرار ينفي وجود أي ارتباط ديني لليهود بالمسجد الأقصى وحائط البراق، وقد صادقت عليه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة" اليونسكو" يوم 2016/10/18 أثناء اجتماع في العاصمة الفرنسية، وبذلك يعتبر الإعلان عن وثيقة الاستقلال هو الذي أكسبها بعد دوليا وتأسيسا لمرحلة اعتراف دولي ووثيقة سياسية تمكن من المطالبة بإنهاء الاحتلال الاسرائيلي.[6]

---

(1) الاعتراف الدولي لفلسطين، الموسوعة الحرة ويكيبيديا الموسوعة الحرة على الرابط: httpsllwww.wikipedia.orgآخر اطلاع في 2025/05/02

(2) الاعتراف الدولي بفلسطين، نفس المرجع.

(3) نفس المرجع

(4) 28 عاما عن قيام دولة فلسطين على الرابط:

http://www.aljazeera.net/enctclopedia/events/2016/11/14/D8بتاريخ01/05/2017

آخر اطلاع 2025/06/01

(5) لويزة شنشوني ،جمال عبد الكريم، مرجع سابق، ص273.

(6) 28 عاما على قيام دولة فلسطين، المرجع السابق.

تميزت هذه المرحلة بالأحداث المتوالية والمصيرية، على غرار الدول العربية التي رفعت لواء الدعم للقضية الفلسطينية ، فقد اعتمدت الجزائر بصورة أساسية على دبلوماسية المنظمات ، حيث عمدت إلى إخراج القضية إلى الساحة الدولية دبلوماسيا من خلال المنظمة الأهم وهي منظمة الأمم المتحدة، وفي إطار قواعد القانون الدولي، وتولت بخطى حثيثة استغلال العوامل والفواعل، إذ استشعرت رئاستها للجمعية العامة للأمم المتحدة فأقعدت المنظمة على كرسي تمثيلي رسمي في المحافل الدولية، واستغلت زخم الانتفاضة الأولى وتوجت المسيرة النضالية باعلان ميلاد دولة فلسطين بميثاق الإعلان عنها رسميا، وبذلك ترتسم الملامح الكبرى للقضية القانونية للدولة الفلسطينية في انتظار عضويتها الدائمة في الأمم المتحدة ،والتزمت الجزائر بدعمها المطلق لمبدأ تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، فالمتصفح للمحطات التاريخية لتدويل القضية الفلسطينية يجد أن الدبلوماسية الجزائرية هي القاطرة التي تخطط وتقود وتحصد النتائج الموثقة في قرارات الهيئة الأممية. [1]

[1] المرجع السابق، ص272.

خلاصة:

من خلال استعراضنا لهذا الفصل الذي يركز على دور الجزائر الدبلوماسي في دعم القضية الفلسطينية،وتتبعا لاستقرائنا للتاريخ فقد أسهمت الدبلوماسية الجزائرية في تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار التاريخي رقم 1514 الصادر في 14 ديسمبر1960 والخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وحق جميع الشعوب من دون أي تمييز في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهو ما انعكس بوضوح في موقف الجزائر من القضية الفلسطينية، ويتضح لنا أن السياسة الخارجية الجزائرية قد تأسست منذ الاستقلال على مبادئ ثابتة مستمدة من بيان أول نوفمبر 1954، أبرزها الدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، ودعم الحركات التحريرية ومناصرة القضايا العادلة، فقد حظيت هذه القضية بمكانة محورية في السياسة الخارجية الجزائرية باعتبارها قضية تحرر وطني تتوافق تماما مع قيم ومبادئ الثورة الجزائرية، ولا تزال العبارة الشهيرة للرئيس الراحل هواري بومدين " نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة"، عنوانا لدعم الجزائر قيادة وشعبا لعدالة القضية الفلسطينية، فقد احتضنها الشعب الجزائري وساندها عبر كامل مراحل مقاومته ضد الكيان الصهيوني، وكان للجزائر دوما الشرف الداعم الأول لفلسطين، فأول مكتب للثورة الفلسطينية كان بالجزائر بعد استقلالها مباشرة، وأول مشاركة لمنظمة التحرير الفلسطينية كانت خلال قمة الجزائر بمؤتمر حركة عدم الانحياز عام 1973،واعترافها بالمنظمة ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني ومنحها صفة العضو المراقب داخل الحركة، كما احتضنت الجزائر اذاعة " صوت فلسطين" لإسماع صوت الثورة الفلسطينية ودعم مقاومتها، دون أن ننسى جهود الجزائر الدبلوماسية في منح فلسطين صفة " عضو مراقب" بالأمم المتحدة1974، ودعت الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات رغم شدة المعارضات لإلقاء خطابه الشهير وللمرة الأولى أمام الجمعية العامة باسم الشعب الفلسطيني، وجاء إعلان قيام الدولة الفلسطينية بأرض الجزائر بتاريخ 15 نوفمبر 1988 تكريسا للمصالحة بين الفصائل الفلسطينية والتفافها حول مشروع الدولة...وهذا الحدث المفصلي والرمزي له دور بالغ الأهمية في إعطاء زخم دولي للقضية الفلسطينية، مما نتج عنه اعتراف واسع من قبل عدد كبير من دول العالم، كل هذه المحطات ستبقى شواهد تاريخية تبرهن على ثبات مبادئ الدبلوماسية الجزائرية وترسيخ حضور القضية الفلسطينية في المنابر الدولية بما يسهم في تعزيز المطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة على الساحة الدولية من تأسيس دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وبذلك يتضح أن الدبلوماسية الجزائرية المستندة إلى مبادئها التاريخية قد أدت دورا حيويا ومحوريا في دعم القضية الفلسطينية سياسيا ودبلوماسيا وأسهمت بشكل فعال في

إبراز عدالة هذه القضية وتعزيز مكانتها في الساحة الدولية حيث ستبقى مركزية القضية الفلسطينية ضمن أجندات السياسة الخارجية الجزائرية ثابتة مهما كانت المتغيرات الإقليمية والدولية.

الفصل الثاني:

موقف الجزائر السياسي من عمليات السلام و الانقسام الداخلي الفلسطيني

✍ **المبحث الأول: موقف الجزائر السياسي من مشاريع التسوية و مسارات التطبيع**

- **المطلب الأول: موقف الجزائر الرسمي من مشاريع التسوية ومسارات التطبيع (1947-1991)**
- **المطلب الثاني : موقف الجزائر الرسمي من مشاريع التسوية ومسارات التطبيع (1993-2025)**

✍ **المبحث الثاني: جهود الجزائر الدبوماسية في التوفيق بين الفصائل الفلسطينية ورفض الانقسام**

- **المطلب الأول: تاريخ الانقسام السياسي الفلسطيني**
- **المطلب الثاني: أهم المبادرات الفلسطينية والعربية للمصالحة**
- **المطلب الثالث: دور الوساطة الجزائرية في مبادر المصالحة 2022**

نظرا لزيادة شدة التوتر والصراع بين الكيان الصهيوني و فلسطين و الدول العربية ، قامت الأمم المتحدة بتسوية هذه الصراعات بطريقة سلمية و ذلك بإصدار عدة قرارات تهدف في مجملها إلى وقف إطلاق النار و تسوية القضية الفلسطينية عن طريق التفاوض و تبني العديد من المشاريع التي تدعو إلى السلام الدائم و العادل بين الفلسطينيين و اليهود، و كذا هرولة العديد من الدول العربية التي تبنت مشاريع الحلول السلمية والتطبيع مع الكيان الصهيوني.

وسنحاول في هذا السياق استظهار الموقف الجزائري اتجاه هذه القرارات وموقفها الثابت لنصرة القضية الفلسطينية ورفض أي محاولات تصفية للقضية الفلسطينية، بالإضافة الى تبيان جهود الجزائر الدبلوماسية في التوفيق بين الفصائل الفلسطينية ورفض الانقسام.

المبحث الأول: موقف الجزائر الرسمي من مشاريع التسوية ومسارات التطبيع

لقد شكلت مشاريع التسوية العربية والدولية، ومسارات التطبيع المتسارعة مع الكيان الصهيوني محطة فارقة في مسار القضية الفلسطينية، إذ أثارت جدلا واسعا حول شرعيتها وانعكاساتها على وحدة الصف الفلسطيني

بداية نستهل هذا المبحث بتعريف لمشاريع التسوية ومسارات التطبيع، بوصفها إطارا مرجعيا لفهم طبيعة الموقف الرسمي الجزائري منها ولإبراز انعكاساتها على مسار القضية الفلسطينية.

تعريف مشاريع التسوية:

هي جملة من المبادرات او الخطط السياسية التي طرحتها أطراف دولية او إقليمية مثل:" الأمم المتحدة، الإتحاد السوفياتي او حتى القمم العربية، بهدف إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال تسوية شاملة أو مرحلية، عادة تركز على قضايا أساسية: الارض –القدس –اللاجئين، لكنها غالبا ما مالت لصالح ترسيخ التفوق الاسرائيلي على حساب الحقوق الفلسطينية[1] . **تعريف مسارات التطبيع:**

هي تلك السياسات والخطوات العملية التي انتهجتها بعض الدول العربية ،بشكل فردي أو جماعي لإقامة علاقات طبيعية مع الكيان الصهيوني في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية ،الأمنية والثقافية ،خارج إطار تحقيق تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية ،وقد بدأت ملامح هذه المسارات مع اتفاقية كامب ديفيد بين

[1] عبد الوهاب المسيري ، الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ، دار الشروق ، القاهرة ، 2004 ، ص 112

مصر وإسرائيل عام1978 وتكسرت مع اتفاقيات اوسلوا 1993 ووادي عربة 1994 وصولا الى ما سمي باتفاقيات ابراهام 2020 ،والتي مثلت انتقالا نوعيا في موجة التطبيع العربي....[1]

المطلب الاول: موقف الجزائر من مشاريع التسوية ومسارات التطبيع في الفترة من 1947/1991.

أولا: قـرار التقسيم 181(29 نوفمبر 1947)

يعتبر أول مشروع دولي رسمي لتقسيم فلسطين، وبعد تصاعد الاشتباكات بين العرب واليهود قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالموافقة عليه في 29 نوفمبر 1947، وقضت بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وتقسيم أراضيه إلى ثلاث مناطق: منطقة عربية 44,8 بالمائة، ودولة يهودية 54,7 بالمائة، ومنطقة دولية القدس وبيت لحم 0,5 بالمائة.

وقرارات الجمعية العامة ليست قرارات ملزمة حتى ضمن مواثيق الأمم المتحدة نفسها، والقرار نفسه مخالف للأساس الذي قامت عليه الأمم المتحدة وهو حق الشعوب في الحرية و تقرير مصيرها بنفسها، كما أن الشعب الفلسطيني المعني أساسا بالأمر لم تتم استشارته ولا استفتاؤه بالإضافة إلى الظلم الفادح في إعطاء الأقلية اليهودية الصهيونية الدخيلة المهاجرة الجزء الأكبر و الأفضل من الأرض.[2]

قبل هذا المشروع الصهاينة و رفضه الفلسطينيون و الدول العربية مما أدى إلى حربي 1948 و 1967 و استمرار النزاع و ظهور مبادرات تسوية لاحقة.

أما عن موقف الجزائر حول قرار التقسيم فقد رفضته الجزائر كونه لا يضمن الحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني[3] .

ويعتبر تناقضا مع حق الفلسطينيين في تقرير المصير على كامل أراضيهم، واعتبار القرار انحيازا واضحا لصالح الحركة الصهيونية على حساب الأغلبية الفلسطينية الأصلية، ودعت الجزائر لإلغاء آثار التقسيم و الدعوة لإقامة دولة فلسطينية موحدة ديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني[4] .

ثانـــيا: قـــــــرار 242

---

[1] وليد ، عبدالحي ،**المستقبل العربي والصراع العربي الاسرائيلي** ،كاظمة للنشر والتوزيع ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت 2015،

[2] محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية، رؤية اسلامية، الحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية**، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات بيروت، نوفمبر 2020، ص27

[3] عبد القادر حجار، **السياسة الخارجية الجزائرية و القضية الفلسطينية**، الجزائر،دار القصبة، 1999،ص 141

[4] عبد العزيز الثعالبي، **القضية الفلسطينية و الموقف الجزائري**، الجزائر، دار الأمة، 2002، ص ص88-89

صدر هذا القرار بعد حرب 1967 التي احتلت فيها اسرائيل أراضي عربية واسعة (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، قطاع غزة، شبه جزيرة سيناء، وهضبة الجولان).

جاء هذا القرار في سياق محاولة مجلس الأمن في جلسته 1382 احتواء آثار الحرب وإطلاق عملية سياسية لتسوية النزاع العربي الاسرائيلي، إذ تبنى المجلس وبإجماع الأصوات اقرار السلام والعدل الدائم في الشرق الأوسط[1] .

فقرار التسوية 242 يعد حلا وسطا بين عدة مشاريع قرارات طرحت على الدول من بعد الحرب وأبرزها مشروع القرار السوفياتي الأمريكي وذلك تفاديا لاتحاد أي من الدولتين الكبيرتين على ممارسة حق النقض[2] .وتمت صياغته وفقا لنظرة أمريكا واسرائيل القائلة بجعل السلام بينها و بين الدول العربية شرط الانسحاب.

مضمون قرار 242:

- انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الأراضي التي احتلتها عام 1967 وإنهاء كل حالات الحرب[3] .
- إنهاء جميع اعمال الحرب و الاعتراف بسيادة الأراضي لكل دولة بالمنطقة و استقلالها السياسي و حقها في العيش سلام ضمن حدود أمنة ومعترف بها و الحد من أعمال القوة و التهديد[4] .
- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين [5] .
- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة[6] .

موقف الجزائر من قرار 242:

منذ بدء العدوان الاسرائيلي على الدول العربية في 5 جوان 1967، أعلنت الحكومة الجزائرية حق عزمها على الاشتراك في المعركة لردع العدوان، وأرسلت جزءا من جيشها للقتال بجانب القوات المصرية،

---

(1) منظمة التحرير الفلسطينية، وثائق فلسطينية، متاح على الرابط التالي : (http.//www.info.wafa.ps) بتاريخ (2022/05/14)، تم الاطلاع عليه في (2025/05/21) .

(2) محمود دياب، **الصهيونية و الرد على الفكر الصهيوني**، (ط1:مطبوعات الشعب ،القاهرة)،1976،ص78 .

(3) المرجع نفسه ، ص238

(4) **تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية1997. 2012**، ،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، على الرابط: (https : www.alzaytouna .net/2012/07/02/%D8%AA%D9 تم الاطلاع عليه في 2025/05/21 .

(5) منير الهور طارق الموسى، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية1947 . 1982**،(ط1، دار الخليل للنشر، عمان)،ص152

(6) سمر بهلوان،محمد حبيب صالح ، دراسات في القضية الفلسطينية، منشورات جامعة دمشق 1997 .1998، ص43

بينما وافقت مصر على قرار وقف إطلاق النار، رفضت الجزائر ذلك وسحبت جميع قواتها من خط المواجهة، ولم تعترف بقرار مجلس الأمن 242 ، في حين قبلته مصر والأردن[1] .

لقد رفضت الجزائر قرار التسوية 242 لعدة اعتبارات،حيث أعلنت مواصلة التعبئة تحضيرا لمعركة أخرى شعارها استرداد ما ضاع بالقوة، وقبل صدور ذلك القرار، قرر الرئيس **هواري بومدين** مواصلة التجنيد ، وهذا ماعكسه خطابه في الرابع من جويلية 1967 بمناسبة الذكرى الخامسة للاستقلال، وفي الغد قرر القيام بجولة إلى المشرق شملت (مصر ، سوريا، الأردن، العراق) لتفقد الوضع قبل أن يكمل الجولة رفقة الرئيس العراقي عبد السلام عارف إلى موسكو، أين لم يجد الدعم المنتظر للقضية المركزية قضية كل العرب فلسطين ،وذلك بسبب الميول السلمي للسوفيات، إضافة إلى المصاعب التي وجدها لإقناع الدول العربية بمواصلة الكفاح و الحصول على الأسلحة مع الحليف السوفييتي [2] .

وجاء في خطابه عشية انعقاد قمة الخرطوم وطرحه لأول مرة موقف الجزائر وإستراتيجيتها الشاملة اتجاه القضية الفلسطينية قائلا:" إما الاعتراف بالواقع المفروض وهو ما يعني تصفية المقاومة الفلسطينية أو التحضير الجدي لاستئناف المعركة... ليس لأي شخص الحق في تصفية القضية الفلسطينية... إنها قضية شعب هجر من وطنه، وهو مصمم على إكمال مسيرته إلى غاية تل ابيب، لا تقبل لا من قريب ولا من بعيد عن أي حل يؤدي نتائجه إلى قبر القضية الفلسطينية ... وسنسعى إلى حل حقيقي عادل و ثوري[3] .

وبهذا رفضت الجزائر المشاركة في قمة الخرطوم التي انعقدت في 29 اوت 1967، ومثلها **وزير الخارجية آنذاك عبد العزيز بوتفليقة** ، نظرا لاختلاف المصالح و الأنظمة حول وفاق مشترك رافضة به مجارات المستسلمين.

وقد برر **بومدين** المقاطعة للقمة لما جاء في خطابه بتاريخ 30 اوت 1967عندما قال:" إن العدو انتصر عسكريا و أن ما يسمى بالحركة الصهيونية تأسس بواسطة القوة والعدوان ..."

وبعض الأصوات تتحدث عن وجود حلول سياسية وتصر بضرورة قبولها ، بمعنى القبول والاعتراف باسرائيل، وهو مايؤدي إلى تصفية القضية الفلسطينية [4] .

---

[1] منير الهور، طارق الموسي، مرجع سابق،ص83

[2] حمودي أبرير،مرجع سابق ص400

[3] نفس المرجع،ص401

ملاحظة عن قرار 242: يعد هذا القرار حجر الزاوية في كل مسارات التسوية اللاحقة، وظل يستخدم كأساس قانوني لمفاوضات السلام، وقد تعرض لعدة انتقادات عربية و فلسطينية لأنه لم يلزم إسرائيل بانسحاب كامل وصريح من جميع الأراضي المحتلة و لم يشر مباشرة للحق الفلسطيني في تقرير مصيره. و هذا ما أشارت له الجزائر في موقفها الرسمي لهذا القرار.

[4] امال الطيب باي، فيروز عايب، مظاهر الدعم الجزائري للقضية الفلسطينية1962 . 1988، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص48

وأكدت الجزائر رفضها لهذا القرار كذلك على لسان وزير خارجيتها، ففي خطبة قمة الخرطوم صرح قائلا:" ان الجزائر كانت وستبقى دائما ضد الحلول الاستسلامية الكاملة والسهلة ... إن الجزائر تقر بضرورة مواصلة الكفاح[1] .

ومن هنا يتضح لنا أن الجزائر بقيادة الراحل **هواري بومدين** كانت رافضة لقرار 242 رفضا قاطعا، ولجميع المشاريع التي تهدف إلى حل النزاعات بطرق سلمية وتدعو الفلسطينيين إلى مواصلة الكفاح المسلح وتقر بأن ماخذ بالقوة لايسترد إلا بالقوة.

واعتبرت الجزائر أن الصيغة الغامضة للقرارات تخدم اسرائيل وتسمح لها بالمراوغة حول حدود الانسحاب، وأكدت الجزائر أن قرار تجاهل الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وحقه في العودة وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. لهو ظلم وإجحاف بحقهم.

وأكدت الجزائر في كل المحافل الدولية والإقليمية إلى تعديل القرار واستبداله بقرارات جديدة تعالج جوهر القضية الفلسطينية وليس فقط مشكلة الاحتلال بعد الحرب 1967[2] .

ثالـــثا :القـــــرار 194

في 1948/12/11، وبناءا على مشروع بريطاني وافقت الأمم المتحدة على إصدار القرار 194 القاضي بوجوب السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة إلى بيوتهم في أقرب وقت ممكن، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين قرروا عدم العودة إلى بيوتهم وتعويض المصابين والمتضررين من الجهة المسؤولة عن ذلك. كما دعا القرار الى تدويل القدس وإنشاء لجنة مصالحة بين الكيان الصهيوني والفلسطينيين. (ملحق رقم 02)

موقف الجزائر من قرار 194:

اتخذت الجزائر موقفا ثابتا والذي يعتبر القرار194 المرجعية القانونية لحق العودة، ورفض أي تسوية سياسية لا تتضمن تنفيذه بالكامل، وقد أكدت الجزائر في الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ،وغيرها من المحافل الدولية أن حق العودة حق أصيل غير قابل للتصرف أو السقوط بالتقادم وبذلك ظلت الجزائر من أبرز الدول المدافعة عن القرار ،باعتباره أساسا لأي حل عادل للقضية الفلسطينية.

رابـــعا: مشـــروع ويليـــام روجـــرز25 جوان 1970.

---

[1] حمودي ابرير، المرجع السابق، ص401

[2] علي بن زيدان، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية**"بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية2008"، ص108-109.

بعد هزيمة العرب في حرب 1967 وصدور قرار مجلس الأمن 242 في نوفمبر1967 دخلت المنظمة في حالة " لا حرب ولا سلام" ومن ثم نشبت حرب الاستنزاف* بين مصر وإسرائيل (1968-1970) التي أنهكت الجيش المصري واقتصاد الدولة ، وفي هذا السياق وبعد فشل مشاريع السلام المطروحة لحل أزمة فلسطين وبعد اشتداد الأزمات والجبهة المصرية تم طرح هذا المشروع بمبادرة من وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية **ويليام روجرز**[1] في 25 جوان 1970في عهد نيلسون، يهدف إلى وقف القتال وتحريك عملية السلام وتسوية النزاع العربي الاسرائيلي.

مضمـون مشـروع ويليـام روجـــرز:

- انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية في حرب جوان 1967، وذلك مقابل ضمانات عربية للوصول إلى التزام مبرم للسلام[2] .
- تنفيذ الأطراف بحزم قرارات مجلس الأمن لوقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر من 1 جويلية إلى 1أكتوبر.
- الاعتراف المتبادل بين كل من مصر والأردن واسرائيل بالسلطة.
- التزام اسرائيل ومصر بتطبيق قرار242.
- الانسحاب التدريجي للقوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة مقابل اعتراف الدول العربية باسرائيل و إنهاء حالة الحرب ، ويتعهد الطرفان بعدم المساس بالاخر .

وقد ركز هذا المشروع على المسار المصري الاسرائيلي دون التطرق المباشر للقضية الفلسطينية .

ومن أبرز الدوافع التي سمحت باقتراح هذا المشروع :

- تخفيف التوتر في الشرق الأوسط خلال ذروة الحرب الباردة وحماية المصالح الأمريكية و منع توسع النفوذ السوفياتي الداعم لمصر وسوريا ، بالإضافة إلى محاولة كسر الجمود الذي اعقبته حرب 1967

---

*- تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية1997. 2012، مرجع سابق.

[*] وليام روجرز :محامي وسياسي أمريكي،تولى مناصب قضائية واستشارية فاشتغل وزير للعدل عام1953، صاحب مشروع روجرز لفرض السلام الأمريكي على الشرق الأوسط عام 1970، تقلد منصب وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، للمزيد انظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المصدر السابق ح2،ص838

[2] منير الهور ، طارق الموسى، المرجع السابق، ص119

*-حرب الاستنزاف :هي صراع عسكري طويل نسبيا بين مصر والكيان الصهيوني في الفترة من 1968الى 1970،عقب هزيمة مصر في نكسة ال1967 واحتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء ،اعتمدت مصر خلالها إلى عمليات قصف مدفعي وغرات محدودة وكمائن على طول قناة السويس،بهدف إرهاق القوات الإسرائيلية واستنزاف قدراتها،وفي الوقت نفسه إعادة بناء الجيش المصري واستعادة الثقة القتالية تمهيدا لحرب التحرير الكبرى.(للمزيد انظر :محمد حسنين هيكل،**حرب الاستنزاف**،(ط1،القاهرة:دار الأهرام للطباعة والنشر،1975)،ص112.

- وافقت عليه مصر في جويلية 1970 بقيادة **جمال عبد الناصر** تحت ضغط الحرب وظروف الدولة. ، والأردن في 26 جويلية 1970 و تم رفضه من سوريا ، بينما هاجمته منظمة التحرير وفصائلها الفدائية باعتبار تجاهل هذا المشروع لحقوق الشعب الفلسطيني والتنازل عن هدف تحرير فلسطين.

موقف الجزائر من مشروع روجرز:

رفضت الجزائر هذا المشروع كما رفضت مشاريع التسوية السلمية السابقة[1] ،حين احتجت الجزائر وقامت بسحب قواتها المقدرة بـ 2500 جندي كانوا متمركزين في قناة السويس منذ جويلية 1967 دفعة واحدة ردا عن قبول مصر بمبادرة روجرز، حيث ركز هذا المشروع فقط على وقف إطلاق النار بين مصر واسرائيل، وتجاهل القضية الفلسطينية كجوهر للصراع، اذ اعتبرته الجزائر مشروعا جديدا لتصفية القضية الفلسطينية.

وقد أكد **بومدين** ان قرار مجلس الأمن الصادر في 22 نوفمبر 1967 و مخطط روجرز لايمكن تطبيقهما دون شرط تصفية المقاومة الفلسطينية [2] .

ومما سبق يتضح لنا أن الجزائر اختارت مواصلة الكفاح المسلح ، حيث أكد الرئيس الراحل **بومدين** على ضرورة الكفاح المسلح قائلا: " نختار بلا تردد ودون تحفظ الثورة الفلسطينية... وهناك قاسم مشترك بين الثورة الجزائرية والثورة الفلسطينية والقاسم المشترك هو أن الشعب الفلسطيني وجد طريقه على الكفاح المسلح المباشر وسار عليه بثبات...[3]

وفي صدد رفض مشروع روجرز أصدر مجلس الثورة ومجلس الوزراء بيانا مؤكدا فيه أن مواصلة الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة للوصول إلى حل يطابق أماني الجماهير العربية، وستقف الجزائر إلى جانب المقاومة الفلسطينية[4] .

خامسا: قرار 338

صدر قرار مجلس الأمن رقم 388 بتاريخ 22 اكتوبر1973 في خضم حرب أكتوبر 1973 التي شنتها مصر وسوريا ضد اسرائيل بهدف استعادة الأراضي المحتلة منذ عام 1967.

وجاء هذا القرار نتيجة للضغوط الدولية الاكبرى خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي اللتين سعتا إلى منع تصاعد النزاع وتحوله إلى مواجهة مباشرة بين القوتين. وهو ما جعل إصدار هذا القرار أولوية دبلوماسية عاجلة لتثبيت وقف إطلاق النار.

---

[1] هيا عبد الناصر إبراهيم الدويك، المرجع السابق،ص84

[2] حمودي ابرير، المرجع السابق،ص405

[3] هيا عبد الناصر ابراهيم الدويك، المرجع السابق، ص ص84-85

[4] الموسوعة الفلسطينية، متاح على الرابط (http://www.palastnpedia.net 15/05/2022)، تم الاطلاع عليه في: 2025/05/05.

تضمن قرار 388 ثلاث نقاط أساسية:

- الأولى هي الدعوة إلى وقف إطلاق النار خلال 12 ساعة.
- الثانية هي التنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن 242 سنة 1967 بكامل نصوصه ، والذي دعا إلى انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة مقابل السلام مع الدول العربية.
- أما النقطة الثالثة والاكثر أهمية فكانت الدعوة إلى بدء مفاوضات مباشرة تحت إشراف مناسب بهدف الوصول إلى سلام عادل و دائم في الشرق الأوسط[1] ، هذا الربط بين وقف إطلاق النار والانخراط في عملية سلام شاملة أعطى قرار بعدا سياسيا يتجاوز كونه مجرد قرار لوقف الأعمال القتالية [2] .

سادسا : مؤتمر جنيف للسلام 1973:

شكلت الفقرة الثالثة من القرار388 التي نصت على الشروع الفوري للمفاوضات في وقت واحد مع وقف إطلاق النار ، إذ يعتبر الأساس القانوني والسياسي لعقد مؤتمر جنيف للسلام ، والذي انعقد في جنيف بسويسرا يوم 21 ديسمبر 1973 برعاية الأمم المتحدة و بمشاركة كل من مصر وسوريا و الأردن و العراق واسرائيل بطلب من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي [3] ، بينما امتنعت منظمة التحرير الفلسطينية عن الحضور ، فيما رفضت سوريا هذا المؤتمر ولم توافق على الحلول الجزئية التي توصلت اليها مصر وإسرائيل [4] ، وعلى الرغم من أن المؤتمر لم يفض إلى اتفاق شامل إلا أنه كان أول محاولة حقيقية لإطلاق مفاوضات مباشرة بين الأطراف المتنازعة بعد حرب 1973 و التي مثلت تحولا مهما في مسار الصراع العربي الاسرائيلي.

موقف الجزائر من مؤتمر جنيف :

اتسم الموقف الجزائري من مؤتمر جنيف للسلام عام 1973 بالتحفظ الشديد، حيث اعتبرت الجزائر أن المؤتمر قد جاء نتيجة ضغط أمريكي سوفياتي هدفت إلى تحويل الانتصار العسكري العربي في حرب اكتوبر إلى مسار تفاوضي غير متوازن لا يعطي للفلسطينيين حقهم في التمثيل السياسي، وقد عبرت الدبلوماسية الجزائرية عن قناعة راسخة بأن أي حل عادل ودائم في الشرق الأوسط يجب أن يستند إلى

---

(1) حسام حسين مورة، الاتصالات الأمريكية مصر وإسرائيل لعقد مؤتمر جنيف1973/12/21،ع1، جانفي 2017، ص145

(2) نفس المرجع ،ص214،215

(3) منير الهور، طارق الموسى، المرجع السابق، ص145

(4) أحمد أبوجزر، ص260

اشراك منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الفلسطيني وهو مالم يتحقق في جنيف، حيث تم تغييب الفلسطينيين تماما عن طاولة المفاوضات [1] .

وقد شكل الموقف الجزائري مع الموقفين السوري والفلسطيني تيارا عربيا رافضا لأي تسوية تتجاهل جوهر القضية الفلسطينية وحق تقرير المصير [2] .

تعكس هذه المواقف التباين داخل النظام العربي الرسمي بين اتجاه يميل إلى الواقعية السياسية و التسويات الجزئية و اتجاه آخر رافض لأي حل لا يعيد كامل الحقوق العربية خاصة الحقوق الفلسطينية و هو ما جعل الجزائر تحافظ تاريخيا على موقعها في الصف الداعم للمقاومة الفلسطينية و الداعي لحل شامل يضمن عودة اللاجئين و إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة [3] .

سابعا: اتفاقية كامب ديفيد 1978

جاءت هذه الاتفاقية بعد الزيارة المفاجئة التي قام بها **الرئيس المصري انور السادات** إلى الكيان الصهيوني في 19 نوفمبر 1977 والذي ألقى خطابا في الكنيسة الاسرائيلية ودعا إلى التسوية السلمية[4] ، وكان الدافع من وراء هذه الزيارة:

- تزايد المخاوف من احتمال اقتحام اسرائيل على حرب وقائية ضد الجيوش العربية.
- الوضع الاقتصادي الذي كان يزداد سوءا.
- ودوافع عربية تتعلق بعدم القدرة على رسم سياسة عربية موجهة ضد اسرائيل [5] .

و تعود جذور كامب ديفيد إلى سياقات إقليمية ودولية معقدة أبرزها نتائج حرب اكتوبر 1973 ففي أعقاب الحرب أدرك الرئيس المصري أنور السادات ان الانتصار العسكري لا يمكن ترجمته الى مكاسب سياسية دون الدخول في عملية التفاوض خاصة وأن الداعم الأمريكي كان حاسما في ترجيح كفة اسرائيل دبلوماسيا.[6]

---

(1) Dawisha, Adeed.arabRegimes and the PalestinianIssue: between nationalist Rhetaric and political realities, (London: rout ledge, 1980) pp145-146.

(2) Quandt, william B. peaceprocess : American diplomacy and the arab-israeli conflitsince 1967, (washigton, D.C: brookings institution press, 1993), pp. 112-113.

(3) Ginat,J., and EdwarddJ-perkins« the paletinian-israeli peace process: oslo and the lessons of failure-Bringhton»: sussex academic press, 2001, p36.

(4) محسن محمد صالح، سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطيني، (ط1، كوالا لامبور، ماليزيا، ماي 2001)، ص43

(5) حسن نافعة، مصر والصراع العربي الاسرائيلي من الصراع المختوم...الى التسوية المستحيلة، (ط2،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، سبتمبر 1986)، ص2

(6) Yehuda lukacs, «documents on the israeli-palestinian conflict : 1967 -1983» (cambridge university press,1984), p145.

كما أن السادات أراد تخفيف العبء الاقتصادي عن مصر وتحقيق الاستقرار الداخلي عبر إنهاء حالة الحرب المستمرة منذ عام 1948[1] .

عقدت قمة كامب ديفيد بدعوة من الرئيس الأمريكي **جيمي كارتر** في منتجع كامب ديفيد الرئاسي في ولاية ماريلاند الأمريكية بين 5 و17 سبتمبر1978، بحضور كل من **انور السادات** ورئيس الوزراء الاسرائيلي **مناحيم بيغن**، ولعب **كارتر** دور الوسيط النشط الذي صاغ مسودات الاتفاق بنفسه مستفيدا من الضغط الأمريكي الهائل الممارس على الطرفين لقبول تسوية مرضية لا سيما على الجانب المصري الذي كان يسعى للحصول على مكاسب حقيقية مقابل الاعتراف بإسرائيل[2] .وانتهت القمة بتوقيع وثيقتين رئيستين:

1. إطار السلام في الشرق الأوسط: يتناول هذا الجزء القضية الفلسطينية لكنه تعامل معها بصيغة عامة وغامضة مقترحا حكما ذاتيا للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة خمس سنوات انتقالية دون أي التزام واضح بإقامة دولة فلسطينية مستقلة مع ضمان أمن اسرائيل وجاراتها أثناء الفترة الانتقالية وبعدها[3].

2. إطار السلام بين مصر واسرائيل: يتضمن هذا الإطار انسحاب اسرائيل الكامل من شبه جزيرة سيناء خلال ثلاث سنوات مقابل الاعتراف المتبادل وفتح سفارات وإنهاء حالة الحرب وتطبيع العلاقات بما في ذلك التعاون الاقتصادي والسياسي [4] ، ويطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم بصفة خاصة[5] .

وقد أثارت الاتفاقية ردود فعل غاضبة في العالم العربي حيث رأت معظم الدول العربية وعلى رأسها سوريا والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية أن السادات قد خان الاجماع العربي وأخرج مصر من دائرة الصراع مادفع جامعة الدول العربية إلى تعليق عضوية مصر عام 1979و نقل مقرها من مصر إلى تونس[6] .

---

(1) Mohamed heikal, autumn of fury, p92.

(2) Jeremy press man, "explaining the canten administration's Israeli-palestinian peace initiative", (diplomatic history 30, no.01, 2006), pp 121-123.

(3) سمير بهلوان ، محمد حبيب صالح، مرجع سابق ص482.

(4) Kenneth w.stein, "the road to peace: the camp david accords,"middle east review of international affairs 2, (no 2, 1998), pp10-12.

(5) حسن السيد حسن، «معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية عام1979 وأثرها على دور مصر الاقليمي»، مجلة الدراسات التاريخية، العددان118،117، جوان، جويلية2013، ص563

(6) Nadav safran, «Israel: the em battled ally»(Cambridge: Harvard university press,1981), p542.

أما على الصعيد الدولي فقد رحبت الولايات المتحدة والغرب بالاتفاق معبرين أنها خطوة تاريخية نحو السلام فيما التزمت بعض الدول الإفريقية الآسيوية الحذر خاصة تلك التي كانت تربطها علاقات بالحركة الفلسطينية [1] .

وقد أدى خروج مصر من المعادلة إلى إضعاف الموقف العربي العام وأفقد المواجهة العربية الصهيونية أحد أركانها الأساسية كما استفادت اسرائيل من هذا الاختراق الاستراتيجي، إذ أمنت جبهتها الجنوبية وحققت اعترافا عربيا رسميا بها لأول مرة وبالرغم من أن السادات تحدث عن الحكم الذاتي للفلسطينيين إلا أن هذه الاتفاقية تجاهلت منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وهو ما أضعف موقفها في المفاوضات اللاحقة وأدى إلى شعور واسع بالخيانة داخل الأوساط الفلسطينية والعربية[2] .

وعلى الرغم من مرور عقود على الاتفاقية لاتزال آثارها السياسية والجغرافية تلقي بظلالها على النظام الاقليمي في الشرق الأوسط مما يجعلها محل جدل مستمر بين من يرون فيها "اختراقا دبلوماسيا" ومن يعتبرونها خيانة قومية.

موقف الجزائر الرسمي:

سببت زيارة **أنور السادات** إلى القدس انقسام الدول العربية، حيث اعتبرت هذه الزيارة بالنسبة للجانب العربي نكسة كبيرة للأمة العربية بصفة عامة والقضية الفلسطينية بشكل خاص فقامت الجزائر بمعارضة هذه الزيارة كون القضية الفلسطينية لها أهميتها في السياسة الخارجية معبرا عنه الرئيس الراحل **هواري بومدين** قائلا: " إذا نجحت هذه المبادرة في تحقيق المطالب العربية فسوف أذهب إلى القاهرة دون سابق إنذار و أعلن من هناك أني كنت على خطأ و بالمقابل إذا فشلت هذه المبادرة وكان هناك رغبة حقيقية في التراجع عنها فلن أتردد في الذهاب إلى القاهرة لأضع كل إمكانياتي وإمكانيات الجزائر في خدمة المرحلة المقبلة من العمل العربي الموحد" .[3]

واعتبر **بومدين** أن زيارة **السادات** للقدس هو اعتراف ضمني لإسرائيل وفي نفس الوقت شكل انتهاكا صارخا لمبادئ القمة العربية ومقرراتها وخروجا عن وحدة الصف العربي.[4]

---

(1) Rachid khalili, «Palestinian indentity: the construction of modern national consciousness» (new York: Colombia university press, 1997), p192.

(2) Edward said, the question of Palestine (newyork: vintage books, 1992), pp 124-126.

(3) هيا عبد الناصر ابراهيم الدويك، مرجع سابق، ص90

(4) نفس المرجع، ص91 -92.

كما أدانت الجزائر بحزم سياسة الصفقات المنفردة والنهج الاستسلامي لدى القيادة المصرية التي ترمي إلى شق وحدة صفوف العرب، وتعتبر أن اللعبة السياسية ذات المصلحة الضيقة حول التسوية في الشرق الأوسط انصياعا لإرادة الأوساط الامبريالية التي وجب وضع حد لها وأعربت الجزائر عن اليقين الراسخ أن السلام العادل في فلسطين لا يمكن إحلاله إلا على أساس التحرير التام وغير المشروط لجميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967.[1]

كما يظهر موقف الجزائر الرافض لاتفاقية كامب ديفيد من خلال جبهة الصمود والتحدي (سوريا، الجزائر، اليمن الجنوبية، ليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية) التي عبرت عن رفضها وبشدة للاتفاقية بالمؤتمر الأول في ليبيا واعتبرتها خيانة للقضية العربية وعملت على قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع مصر وظهور انتفاضات شعبية بمختلف الدول العربية بالمطالبة باتخاذ اجراءات فورية ضد نهج السادات.[2]

وقد عبر الرئيس **الشاذلي بن جديد** بعد اعتلائه الحكم عام1979عن موقفه الرافض لاتفاقية كامب ديفيد كما حذر النظام المصري من أن يلعب دور الوصي على القضية الفلسطينية، ما أدى إلى استقباله لمنظمة التحرير الفلسطينية بالجزائر واعلان الاستقلال الفلسطيني من الجزائر في نوفمبر 1988، وأعادت الجزائر التأكيد على تمسكها بالثوابت القومية العربية والدعم غير المشروط للقضية الفلسطينية وقد جسد رفض هذه الاتفاقية ليس فقط موقفا دبلوماسيا بل موقفا مبدئيا نابعا من تاريخ الجزائر الثوري وتجربتها مع الاستعمار.

وظلت الجزائر على مدى العقود التالية مصرة على رفضها لأي تسوية لا تضمن حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، ما جعلها أحد أكثر الأصوات صلابة داخل النظام العربي في الدفاع عن فلسطين.

ثامنا مؤتمر فاس 1982:

تعد مبادرة فاس التي أقرتها القمة العربية الثانية عشر المنعقدة في مدينة فاس المغربية عام 1982 محطة مفصلية في تاريخ محاولات التسوية السلمية للنزاع العربي الاسرائيلي، إذ جاءت في ظل تحولات عميقة بالمنطقة أبرزها تبعات اتفاقية كامب ديفيد بين مصر واسرائيل عام1978، ثم معاهدة السلام المصرية عام 1979 وماخلفته من انقسام عربي حاد[3] ، وقد جاءت المبادرة أيضا عقب الاجتياح الاسرائيلي على لبنان عام 1982 الذي أسفر عن حصار بيروت وخروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية منها، مادفع الدول

---

(1) كميل منصور، **اتفاق كامب ديفيد وأنصاره**، (ط1، لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1978)، ص217.

(2) زياد خضر، العيد مطر، **اتفاقية كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية و أثرها على القضية الفلسطينية 1970-1993**، (رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت اشراف: أكرم محمد عدوان، كلية الآداب في الجامعة الإسلامية غزة فلسطين- 2012/2011)، ص ص 89،90.

(3) Qaundt, peace process, p165.

العربية إلى التفكير في طرح مبادرة تعيد توحيد الصف العربي وتفتح مسارا تفاوضيا مع الغرب يركز على الحقوق الفلسطينية.[1]

تضمنت مبادرة فاس اعترافا ضمنيا باسرائيل مقابل انسحابها من جميع الأراضي العربية المحتلة عام1967، بما في ذلك القدس الشرقية وضمان حقوق الشعب الفلسطيني وعلى رأسها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة مع تأكيد مبدأ التوطين وحل مشكلة اللاجئين طبقا لقرارت الأمم المتحدة.[2]

وقد شددت مبادرة فاس على ضرورة شمولية الحل وعدالة التسوية وحل الصراع جذريا وفقا لقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

موقف الجزائر من مبادرة فاس:

جاء موقف الجزائر واضحا وحاسما في دعم المبادرة بشروط، اذ عبرت الجزائر في خطابها الدبلوماسي خلال القمة العربية عن تأييدها لكل جهد عربي موحد يعيد القضية الفلسطينية إلى صدارة الاهتمام الدولي لكنها في الوقت ذاته شددت على أن أي مبادرة يجب ألا تساوي بين الاحتلال والمقاومة، وألا تأتي على حساب الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، خاصة حق العودة وتقرير المصير.[3]

وقد رأت الجزائر أن قوة المبادرة تكمن في كونها مبادرة عربية جماعية وليست اتفاقا ثنائيا يفرض من الخارج أو يخضع للإملاءات الأمريكية، كما حصل في كامب ديفيد.[4]

كما رفضت الجزائر أي تأويل للمبادرة يمكن أن يفهم منه التخلي عن الكفاح المسلح الفلسطيني، معتبرة أن التسوية السياسية يجب أن تكمّل ولا تلغي حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال بجميع الوسائل المشروعة.[5]

ودافعت الجزائر في كواليس القمة وفي بياناتها الرسمية بعد ذلك عن ضرورة بقاء المبادرة في إطار قرارت الشرعية الدولية، وعلى رأسها القرار 242 وقرار338، مع تأكيد أن أي انسحاب اسرائيلي ناقص أو انتقائي مرفوض تماما.[6]

وعليه فإن الجزائر في مداخلات وفدها الرسمي خلال القمة على أن أي مبادرة لاتنطلق من الشرعية الثورية والمقاومة وتكتفي بالإطار التفاوضي وحده تبقى عرضة للفشل، لأنها لا توازن بين الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني والضغوط الغربية الموجهة للعرب.[7]

---

(1) Mohamed heikal–autumn of fury: the assassination of sadat London: andre deutsch Ltd, 1983, p 273.

(2) Peter Mansfield, a history of the middle east, (London :penguin books, 2003), p335.

(3) عبد القادر حجار، مرجع سابق، ص 155.

(4) علي بن زيدان، مرجع سابق، ص132.

(5) عبد القادر حجار، مرجع سابق، ص156.

(6) علي بن زيدان، مرجع سابق، ص133.

كما رفضت الجزائر وفق توجهها الثابت في سياستها الخارجية، اختزال القضية الفلسطينية في بعدها الإنساني أو الجغرافي فقط بل دعت إلى ضرورة التعامل معها كقضية تحرر وطني شامل لايمكن تسويتها إلا بزوال الاحتلال وليس فقط بإرادته سياسيا، لذلك فهي وإن دعمت اجماع الدول العربية حول المبادرة، إلا أنها شددت على ألا تكون هذه المبادرة غطاء لأي مسار تطبيعي منفرد، أو مدخلا لتنازلات مجانية خاصة في ظل تصاعد المشاريع الأمريكية الصهيونية آنذاك.

وقد انعكس هذا الموقف في التصريحات الرسمية الجزائرية اللاحقة التي طالما أكدت أن الجزائر تؤيد الحل السياسي بشرط أن يفضي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من كامل حقوقه (الغير قابلة للتصرف) وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة على أراضيه وعاصمتها القدس الشرقية، مع التأكيد من أن السلام العادل لا يمكن أن يبنى على حساب المقاومة ولا عبر تجاوز منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

تاسعا مؤتمر مدريد للسلام 1991:

اتسمت بداية التسعينات بالتحول في عملية إدارة الصراع من الأسلوب العنيف إلى عملية التسوية السلمية، وقد شكل مؤتمر مدريد للسلام سنة 1991 نقطة تحول أساسية في مسار الصراع العربي الاسرائيلي، دعا إليه الرئيس الأمريكي **جورج بوش الأب** وزعيم الإتحاد السوفياتي **ميخائيل غورباتشوف،** حيث مثل أول مبادرة سياسية دولية شاملة لإطلاق مفاوضات مباشرة بين الكيان الصهيوني والدول العربية (سوريا، لبنان، الأردن وفلسطين) ضمن وفد أردني فلسطيني مشترك، بعد عقود من الحروب والمقاطعة.

انعقد المؤتمر بين 30 اكتوبر و01 نوفمبر 1991 في العاصمة الاسبانية مدريد وفق مبدا الأرض مقابل السلام، وتطبيق قراري مجلس الأمن242 و338، في خطوة اعتبرها البعض تنازلا تكتيكيا لاستعادة الوجود السياسي على الساحة الدولية[1] ، رغم أن مؤتمر مدريد لم ينتج اتفاقا رسميا مكتوبا ببنود قانونية إلا أنه وضع اطارا تفاوضيا مرجعيا دون فرض نتائج او التزامات مسبقة، ما منح اسرائيل هامشا واسعا للمماطلة في المسارات اللاحقة.[2]

موقف الجزائر الرسمي من مؤتمر مدريد للسلام

رحبت الجزائر بالمؤتمر باعتباره فرصة لإحياء المسار السياسي شرط أن يكون مبنيا على إنسحاب اسرائيل الكامل من أراضي 1967 بما فيها القدس الشرقية وضمان حق عودة اللاجئين.[3]

---

(7) عبد القادر حجار، مرجع سابق، ص156.

(1) خليل شاهين، **قراءة تحليلية في مؤتمر مدريد**، مركز الأبحاث الفلسطينية، رام الله، 2002.ص 156.

(2) Quantdt, peace Process, p245.

(3) عبد المجيد شيخي، **الجزائر والقضية الفلسطينية: مواقف وثوابت**، (ط1,الجزائر : دار الهدى، 2010)، ص201.

وعبرت الجزائر عن استيائها من عدم تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية مباشرة، وأكدت على تمسكها بها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، ورفض أي محاولة لتجاوزها تحت أي مبررات.

ويرى المؤلف عبد القادر حجار: أنه رغم تأييد الجزائر للمسعى السلمي فإنها تحفظت على الشكل الذي تم به اشراك الفلسطينين، ورفضت أن يتحول المؤتمر إلى مجرد وسيلة لتحييد المقاومة.[1]

وأوضحت الجزائر أن السلام لا يبنى على أساس التنازل او الاعتراف المجاني بل يجب أن يكون مشروطا بإنهاء الاحتلال والاعتراف بالحقوق الفلسطينية، رافضة ربط التفاوض بخطوات تطبيعية أحادية الجانب.[2]

بقيت الجزائر وفية لنهجها الداعم لحقوق الشعب الفلسطيني رغم المتغيرات الإقليمية والدولية، وأكدت في كل مناسبة على ضرورة بناء السلام العادل على أساس القانون الدولي، لا لموازين القوة، ورغم أن الجزائر لم تكن طرفا مباشرا في مدريد فإن مواقفها شكلت امتدادا لخطها التاريخي الثابت اتجاه القضية الفلسطينية.

المطلب الثاني: موقف الجزائر الرسمي من مشاريع التسوية ومسارات التطبيع في الفترة (1993/2025).

تمثلت هذه المرحلة بمرحلة التطبيع الثنائي الجماعي. ونذكر منها:

أولا: اتفاق اوسلوا

بعد أن دخلت منظمة التحرير الفلسطينية و الدول العربية في مفاوضات سلمية مع الكيان الصهيوني بمدريد، وفي أعقاب فشل مؤتمر مدريد 1991 في تحقيق تقدم فعلي مما دفع الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي إلى البحث عن قنوات بديلة ، إضافة الى تأثير الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987-1993) ما دفع اسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتراف بضرورة التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت قبلها تصنف كمنظمة ارهابية من قبل واشنطن وتل ابيب، وخلال نحو سنتين لم يستطع وفد المنظمة الرسمي التوصل إلى اتفاق مع الكيان الصهيوني ولم تحدث أي حالة انفراج إلا من خلال قناة مفاوضات سرية مختلفة كانت قد فتحت في كانون الأول 01 ديسمبر 1992 بأوسلو بالنرويج، وأدت إلى ما يعرف: باتفاق اوسلو أو " غزة-أريحا أولا" المتعلقة بترتيبات" الحكم الذاتي المؤقت" .

---

[1] عبد القادر حجار، مرجع سابق ص160.

[2] عبد المجيد شيخي، مرجع سابق، ص 203.

«وهي أول اتفاقية رسمية مباشرة بين الكيان الصهيوني ممثلة بوزير خارجيتها آنذاك: **شمعون بيريز**، ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بأمين سر اللجنة التنفيذية **محمود عباس** "، **ياسر عرفات، اسحاق رابين وبيل كلينتون** لبدء حقبة خالية من العنف، ووقع اتفاق اوسلو في واشنطن يوم 13 سبتمبر 1993»[1] ، وتضمن ما يسمى بـ "اعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت.

«وطبقا لذلك فإن منظمة التحرير الفلسطينة تدين استخدام الارهاب وأعمال العنف الأخرى وستقوم بتعديل بنود الميثاق الوطني للتماشي مع هذا التغيير، كما ستأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر أفراد منظمة التحرير الفلسطينية بها، ومنع انتهاك هذه الحالة وضبط المنتهكين».[2]

إذن فقد اعترفت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في حق اسرائيل في الوجود وشرعية احتلالها وملكيتها لـ 77% من أرض فلسطين، وتتعهد المنظمة بالتوقف عن المقاومة المسلحة والانتفاضة ، كما تتعهد بحذف والغاء كافة البنود الداعية لتحرير فلسطين وتدمير الكيان الصهيوني من ميثاقها الوطني ، وتتعهد أيضا بحل كافة المشاكل بالطرق السلمية مقابل اعتراف اسرائيل بمنظمة التحرير باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني وبدء المفاوضات معها، وبهذه الاتفاقية شطبت منظمة التحرير عمليا نفسها وأهدافها وميثاقها مقابل إعطاء اسرائيل لها حكما ذاتيا محدودا في قطاع غزة و أجزاء من الضفة الغربية.[3]

وقد اتسم هذا الاتفاق على أن يغطي مناطق فلسطينية أوسع في المراحل التالية و خصوصا تلك المأهولة بالسكان، وتشمل صلاحيات السلطة: التعليم، الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة والسياحة، بينما تجري المفاوضات حول الوضع النهائي بعد سنتين من الحكم الذاتي، لكن السلوك الصهيوني استمر بالمماطلة و التسويف، بحيث مر إعطاء الصلاحيات للفلسطينيين بكثير من التعقيدات التي عادة ما كان جوهرها مطالبة السلطة بالنجاح في الاختبار الاسرائيلي في ضرب حماس وحركات المقاومة وتقديم السلطة للمزيد من التنازلات[4] تتبع خلالها مفاوضات الوضع النهائي التي تشمل : قضايا القدس، اللاجئين، المستوطنات ، الحدود والأمن لمدة 5 سنوات .

---

(1) القضية الفلسطينية، حكاية صمود والبحث عن الحقوق www.trtarabi.com آخر اطلاع: 2025/04/02.

(2) الأمم المتحدة، أصول مشكلة فلسطين وتطورها، الجزء الخامس (1989–2000)، نيويورك 2014.
https://www.un.org/universal/wp_content/uploads/2000/12/opepart5a_010420_1.pdf.

(3) محسن محمد صالح، مرجع سابق، ص44.

(4) محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية و تطوراتها المعاصرة**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022) ص120.

ردود الفعل الدولية حول اتفاقية اوسلو:

لقي الاتفاق ترحيبا دوليا واسعا خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الاوروبي بينما انقسم الشعب الفلسطيني في مواقفه من اتفاق اوسلو وعملية السلام ، فقد أيدت بعض الفصائل الصغيرة حركة فتح الداعمة لهذا الاتفاق أمثال: الإتحاد الديمقراطي الفلسطيني(فدا) ، إذ رأوا في هذا الاتفاق أفضل طريقة عملية لاستعادة الضفة الغربية وقطاع غزة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، في حين عارضت الفصائل الاسلامية و اليسارية و الوطنية هذا الاتفاق التي شكلت تحالف "الفصائل العشر" وأبرز قواه : حركة حماس، الجهاد الاسلامي، الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إلى جانب ستة فصائل أخرى، علاوة على ذلك فقد عارض العديد من قادة فتح اتفاقية اوسلو بما في ذلك فاروق القدومى ، خالد الحسن ومحمد جهاد و محمد غنيم ...[1]

رغم توقيع الاتفاق لم تنفذ بنوده بالكامل وتعرضت عملية السلام لتجاذبات عديدة من أبرز نتائجها: تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994 وعودة **ياسر عرفات** إلى غزة واغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي **اسحاق رابين** عام 1995 وتوسع الاستيطان الاسرائيلي، وكذا الانقسام الفلسطيني لاحقا، كلها عوامل ساهمت في انهيار عملية أوسلو تدريجيا.

وبالتالي يعتبر اتفاق اوسلو نقطة تحول في تاريخ الصراع، حيث لم يحل جوهر الصراع بل أجله إلى مفاوضات مستقبلية لم تتم، ويرى الكثير من الباحثين أن الاتفاق أعطى اسرائيل الشرعية دون أن يمنح الفلسطينين ضمانات حقيقة لإنهاء الاحتلال.[2]

موقف الجزائر الرسمي من اتفاق اوسلو:

رغم دعمها الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني إلا أن الجزائر أبدت تحفظا واضحا على اتفاق اوسلو واعتبرته تنازلا خطيرا عن الحقوق الوطنية الفلسطينية، لاسيما حق العودة، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، لأنه جاء خارج الإطار العربي الجماعي، بما في ذلك القدس الشرقية، مع المفاوضات السرية مع اسرائيل دون التنسيق مع الدول العربية الداعمة.

ثانيا: اتفاق وادي عربة 1994

جاء الاتفاق في أعقاب توقيع اتفاق اوسلو عام 1993 وضمن مناخ عام اقليمي ودولي يدفع نحو تسويات سياسية في الشرق الأوسط بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بعد تطبيع مصر مع اسرائيل كانت هذه

---

[1] محسن محمد صالح، مرجع سابق، ص121.

[2] Eduard said, the end of the peace process : OSLO and after (network : pantheon books, 2000), pp 5-12.

المرة الأردن التي ذهبت لمفاوضات سرية ومعلنة مع الكيان الصهيوني خصوصا بعد مشاركته في مؤتمر مدريد للسلام سنة1991، وتم توقيع الاتفاق في 26 اكتوبر 1994 بوادي عربة على الحدود الأردنية-الفلسطينية المحتلة، بحضور العاهل الأردني **الملك الحسين بن طلال**، ورئيس الوزراء الاسرائيلي **اسحاق رابين**، والرئيس الأمريكي **بيل كلينتون**.

نص الاتفاق على الاعتراف المتبادل بين الطرفين وإنهاء حالة الحرب، وفتح قنوات التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والسياحية وافتتاح سفارات متبادلة في عمان وتل ابيب، كما تضمن بنودا تتعلق بترسيم الحدود وتوزيع المياه والتعاون الأمني وفتح المعابر الحدودية إلا أن الاتفاق تجاهل القضايا الجوهرية في الصراع وأبرزها قضية القدس وحق عودة اللاجئين.

«رغم الأهداف المعلنة للاتفاق التي ركزت على تعزيز الاستقرار والسلام العادل، إلا أنه أثار رفضا شعبيا واسعا داخل الأردن باعتباره اتفاقا لايعكس الارادة الشعبية ولا يخدم القضية الفلسطينية، بل يمنح اسرائيل شرعية إقليمية دون مقابل حقيقي».[1]

موقف الجزائر من الاتفاق:

جاء الموقف الجزائري من اتفاق وادي عربة متماهيا مع سياسته الثابتة الرافضة لأي شكل من أشكال التطبيع مع الاحتلال، واعتبرت ان اتفاق وادي عربة لا يختلف من حيث المبدأ إذ يمثل تطبيعا مجانيا مع الكيان الغاصب ويضعف وحدة الموقف العربي، ويفكك منظومة الدعم الجماعي الفلسطيني[2] ، «وتعتبر الجزائر أن أي تسوية لاتقوم على استعادة الحقوق الفلسطينية وعلى رأسها إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشريف انحرافا عن الثوابت العربية والقومية».[3]

إذن يعد اتفاق وادي عربة جزءا من مسارات التطبيع المنفردة التي انتهجتها الأردن والتي لم تؤدي إلى إنهاء الاحتلال أو وقف الاستيطان، بل شجعت اسرائيل على الاستمرار في سياستها التوسعية مدعومة بشرعية إقليمية وأمنية متزايدة.

---

[1] علي محافظة، «**اتفاق وادي عربة: قراءة نقد ية**»، مجلة شؤون عربية، العدد 80، 1995، ص ص45-48.

[2] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، **التصريحات الرسمية بشأن القضية الفلسطيني ة 1994-2000**، الجزائر: أرشيف الخارجية الجزائرية.

[3] جريدة الشروق الجزائرية، **الجزائر ترفض التطبيع وتؤكد دعمها لفلسطين**، في27 أكتوبر 1994على الموقع:. https://www.echoroukonline.com. تم الاطلاع عليه في 12.05.2025.

ثالثا: اتفاق طابا (اوسلو الثانية 1995):

جاء اتفاق طابا المعروف باسم أوسلو الثانية في سياق استكمال العملية التفاوضية، التي بدأت باتفاق اوسلو الأول سنة1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية و دولة الاحتلال الإسرائيلي وقد وقع الطرفان الاتفاق في مدينة طابا المصرية بتاريخ 28 سبتمبر 1995، بعد مفاوضات مكثفة برعاية أمريكية مصرية، «شكل هذا الاتفاق مرحلة انتقالية جديدة تهدف إلى توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية، وتنظيم ترتيبات أمنية وادارية تمهيدا للتفاوض على قضايا الحل النهائي»[1] ، وقد نص الاتفاق على إعادة نشر القوات الاسرائيلية في الضفة الغربية، وتقسيم المناطق الفلسطينية إلى ثلاث مناطق ادارية وأمنية: المنطقة أ تخضع للسيطرة الفلسطينية الكاملة ، المنطقة ب :تخضع لسيطرة مدنية فلسطينية و أمنية اسرائيلية و فلسطينية مشتركة، والمنطقة ج :تخضع لسيطرة اسرائيلية كاملة، «كما نص الاتفاق على اجراء انتخابات للمجلس الشعبي الفلسطيني وتنظيم العلاقة بين السلطة الفلسطينية والادارة المدنية السابقة للاحتلال ، وقد احتفظت اسرائيل بحق التدخل الأمني، مما أدى إلى خلق واقع منقوص للسيادة الفلسطينية».[2]

من نتائج هذا الاتفاق إنشاء أول سلطة وطنية فلسطينية رسمية، واجراء انتخابات تشريعية فلسطينية سنة1996، ومع ذلك فقد واجه هذا الاتفاق انتقادات واسعة من القوى الفلسطينية، بسبب استمرار الوجود العسكري الاسرائيلي، وتجزئة الأرض الفلسطينية والقيود المفروضة على السيادة، «كما أنه منح الاحتلال تفوقا أمنيا وقانونيا أتاح له الاستمرار في الاستيطان، ما أفقد الاتفاق مصداقيته لدى فئات واسعة من الشعب الفلسطيني».[3]

موقف الجزائر من الاتفاق:

«وقد اعتبرت الجزائر اتفاق طابا أنه يمثل تنازلات خطيرة عن الثوابت الوطنية الفلسطينية، ولا يحقق العدالة ولا يؤسس لقيام دولة فلسطينية، كما انتقدت الجزائر الصيغة الأمنية التي أبقت الاحتلال متحكما بالأرض والمعابر والمياه والحدود، ورفضت أي تطبيع سياسي او دبلوماسي في ظل هذه الترتيبات المجحفة».[4]

نهاية يمكن القول ان اتفاق طابا كان امتدادا لأوسلو، لكنه عمق الإشكالات لمسار التطبيع والتسوية، فهو من جهة أعطى شرعية للوجود الفلسطيني الرسمي، لكنه من جهة أخرى رسخ مناطق الحكم الذاتي المحدود تحت السيادة الاسرائيلية، «أما على المستوى العربي فقد كشف الاتفاق عمق الانقسام في المواقف بين دول

---

[1] وليد عبد الحي، «تحليل مسار أوسلو والبدائل الممكنة»، مجلة المستقبل العربي، العدد 221، 1996، ص60.

[2] أحمد يوسف، **أوسلو والسلام المؤجل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،1998)، ص132.

[3] يزيد صايغ، **الكفاح من أجل الدولة، الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1999)، ص583.

[4] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، بيانات وتصريحات حول القضية الفلسطينية (1993-1999) أرشيف وزارة الخارجية، الجزائر، القسم العربي، 1999.

راهنت على التفاوض ودول مثل: الجزائر حافظت على موقف مبدئي داعم لحقوق الفلسطينيين ورافض لمسار التنازلات التدريجية».[1]

رابعا: اتفاق واي ريفر

جاء اتفاق واي ريفر نتيجة تعثر تنفيذ اتفاق طابا 1995(اوسلو02) وتصاعد التوتر الأمني في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث اتهمت حكومة الاحتلال الاسرائيلي السلطة الفلسطينية بعدم تنفيذ التزاماتها الأمنية، بينما اتهمت السلطة حكومة الاحتلال بعدم الالتزام بجدول إعادة الانتشار ووقف الاستيطان، وانعقدت مفاوضات واي ريفر بين 15 و 23 اكتوبر 1998 في ولاية ميريلاند الأمريكية داخل منتجع "**واي بلانتيشن**" برعاية مباشرة من الرئيس الأمريكي **بيل كلينتون**، وبحضور رئيس الوزراء الاسرائيلي **بنيامين نتنياهو** ورئيس السلطة الفلسطينية **ياسر عرفات**.[2]

نص الاتفاق على مجموعة من الخطوات الأمنية والسياسية المتبادلة كان أبرزها:

- انسحاب اسرائيلي جزئي من نحو 13% من أراضي الضفة الغربية.
- إعادة تصنيف مناطق من **ج** إلى **ب** و **أ** بنسب متفاوتة.
- التزام فلسطيني بتكثيف مكافحة الارهاب بما يشمل اعتقال عناصر مطلوبة لإسرائيل.
- تفعيل التعاون الأمني المشترك بما في ذلك تبادل معلومات والاتصال اليومي بين الأجهزة.
- وقف التحريض الاعلامي الفلسطيني ومراقبة مضمون المناهج والمدارس.
- التحضير لبدء مفاوضات لحل نهائي.

«رغم دقة هذه البنود إلا أنها لم تكن متوازنة، إذ فرضت على السلطة الفلسطينية شروط أمنية في حين لم تلزم حكومة الاحتلال وقف الاستيطان فعليا أو تنفيذ الانسحاب الكامل» .[3]

سرعان ما جمد هذا الاتفاق بالكامل بعد فترة قصيرة نتيجة رفض **نتياهو** الانسحاب الكامل، وتقديمه لمزيد من المطالب الأمنية، ما أدى إلى أزمة داخلية في حكومة الاحتلال.

انتهت بسقوط حكومته، من جانب آخر أثار هذا الاتفاق حالة استياء شعبي واسع بسبب القيود الأمنية التي فرضت على السلطة والاشتباه في تحولها إلى وكيل أمني للاحتلال.

وقد تم لاحقا محاولة انقاذ الاتفاق عبر تعديلات عرفت ب "**واي 2**"،[4] خلال حكومة "**ايهود باراك**" لكنها لم تفض إلى تقدم حقيقي.

---

[1] طارق مشري، «مستقبل الدولة الفلسطينية في ظل اتفاقيات الحكم الذاتي»، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 90، 1998، ص25.

[2] وليد عبد الحي، «من أوسلو إلى واي ريفر: المأزرق البنيوي للتسوية»: **مجلة المستقبل العربي**، العدد 241، 1999، ص27.

[3] أحمد يوسف، مرجع سابق، ص 211.

موقف الجزائر من الاتفاق:

«أعربت الجزائر عن رفضها القاطع لاتفاق واي ريفر واعتبرته حلقة جديدة من مسلسل التنازلات السياسية التي لاتخدم القضية الفلسطينية، وقد جاء في التصريحات الرسمية للسلطات الجزائرية وخاصة وزارة الخارجية أن الاتفاق يفرغ المشروع الوطني الفلسطيني من مضمونه التحرري، ويحول السلطة الفلسطينية إلى أداة أمنية لصالح الاحتلال». [1]

كما عبرت الجزائر عن قلقها من النهج الأمريكي في رعاية الاتفاق، اذ بدا واضحا أنه منحاز لحكومة الإحتلال الاسرائيلي، والتركيز على متطلبات أمنها دون ضمان أي حقوق للشعب الفلسطيني، لاسيما ما يتعلق بالقدس وحق عودة اللاجئين ووقف الاستيطان.

يمكن اعتبار اتفاق واي ريفر محطة فاشلة في مسار أوسلو، اذ كشف هشاشة التوازن بين الطرفين، وضعف السلطة الفلسطينية في فرض شروطها وهيمنة الهاجس الأمني الاسرائيلي على المفاوضات، «كما أنه مثل انحدارا إضافيا في سقف التفاوض الفلسطيني وانتكاسة لمسار التسوية الذي فقد مصداقيته السياسية و الأخلاقية، في المقابل شكل موقف الجزائر عنصرا ثابتا في دعم القضية الفلسطينية، حيث استمرت في رفض الحلول الجزئية، وطالبت بحل شامل قائم على القرارات الدولية وحق تقرير المصير».[2]

خامسا: اتفاقية شرم الشيخ 1999/09/04

جاء اتفاق شرم الشيخ في 04 سبتمبر 1999 كامتداد لمحاولات انقاذ مسار التسوية الذي تعثر مرارا بعد اتفاق واي ريفر 1998، خاصة بعد فشل حكومة نتنياهو في تنفيذ بنود الاتفاق وسقوطها سياسيا، وقد تولى **ايهود باراك** رئاسة الحكومة في ماي 1999، وكان من الداعين لإحياء هذه المفاوضات.

«عقد الاتفاق في شرم الشيخ المصرية برعاية أمريكية مصرية، حضره كل من الرئيس الفلسطيني **ياسر عرفات** ورئيس الوزراء الاسرائيلي **ايهود باراك** والرئيس المصري **حسني مبارك** والملك الأردني **عبد الله الثاني** والرئيس الأمريكي **بيل كلينتون**» .[3]

«نص الاتفاق على جدول زمني لتنفيذ التزامات الطرفين وأهمها:

- استكمال الانسحاب الاسرائيلي من أجزاء جديدة من الضفة حوالي 11%.
- إطلاق مفاوضات الوضع النهائي في موعد لا يتجاوز أكتوبر 1999 والتي تشمل الحدود، المستوطنات، المياه واللاجئين.
- تأكيد تنفيذ المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار.

---

[4] يزيد صايغ، مرجع سابق ص594.

[1] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، بيانات وتصريحات حول القضية الفلسطينية (1998-1999)، أرشيف وزارة الخارجية، الجزائر.

[2] طارق مشري، «من كامب ديفيد إلى واي ريفر: تحولات الخطاب السياسي الفلسطيني»، **مجلة الفكر العربي المعاصر**، العدد 94، 2000، ص38.

[3] وليد عبد الحي، «من واي ريفر إلى شرم الشيخ، خريف التسوية»، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 246، 1999، ص42.

- إجراء مفاوضات بشكل متواصل ومكثف بهدف التوصل إلى اتفاق بحلول سبتمبر 2000.
- استئناف التعاون الأمني بين السلطة الفلسطينية واسرائيل».[1]

رغم ماحمله الاتفاق من وعود إلا أنه لم ينفذ عمليا، فاسرائيل استمرت بالمماطلة وأبقت على الحواجز، ووسعت الأنشطة الاستيطانية، وامتنعت عن تنفيذ المرحلة الثالثة من الانسحاب، «أما مفاوضات الحل النهائي فقد بدأت بالفعل أواخر 1999، لكنها انهارت مع اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000، ولقد شكل هذا الاتفاق حلول شكلية لإحياء اوسلو، لكنه لم يختلف في جوهره عن الاتفاقات السابقة التي تركت دون آليات تنفيذ حقيقية، في ظل اختلال توازن القوى بين الطرفين».[2]

موقف الجزائر من الاتفاق:

بقيت الجزائر على موقفها الثابت الرافض لمسار اوسلو، واعتبرت اتفاق شرم الشيخ خطوة تكرس الانقسام الفلسطيني العربي وتعيد انتاج منطق الحلول الجزئية، «ورغم عدم مشاركتها المباشرة في اللقاء إلا أن التصريحات الرسمية أكدت أن أي تسوية لا تستند إلى قرارات الأمم المتحدة وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، هي تسوية ناقصة لا تعبر عن طموحات الأمة».[3]

كما انتقدت الجزائر تغييب الفصائل الفلسطينية عن هذه العملية، وهو مارأت فيه إقصاء للشرعية الكفاحية الفلسطينية لصالح خيار تفاوضي مرهون للارادة الأمريكية الاسرائيلية.

ويرى الكاتب طارق مشري: ان اتفاقيات مابعد أوسلو ومنها شرم الشيخ قد عكست أزمة التسوية السياسية التي تحولت إلى مسارات إجرائية شكلية، دون مضمون سيادي حقيقي، وقد أظهرت أن حكومة الاحتلال تستخدم المفاوضات كغطاء لمواصلة سياسة فرض الأمر الواقع، في حين تعاني القيادة الفلسطينية من تآكل في الأوراق التفاوضية والشرعية الشعبية، وفي المقابل برز الموقف الجزائري كصوت ثابت في رفض التطبيع والانحياز الكامل لثوابت الشعب الفلسطيني، ورفض كل ما ينقص من الحقوق التاريخية المشروعة.[4]

سادسا: اتفاقية مؤتمر كامب ديفيد الثانية.

جاءت قمة كامب ديفيد الثانية في جويلية 2000 في مرحلة مفصلية من مسار التسوية، وبعد سلسلة من الاتفاقيات (اوسلو 1993- طابا 1995- واي ريفر- 1998- شرم الشيخ 1999)، ومحاولات حثيثة للتوصل لاتفاق نهائي بين الفلسطينيين واسرائيل قبل نهاية ولاية الرئيس الأمريكي **بيل كلينتون.**

---

(1) أحمد يوسف، مرجع سابق ص244.

(2) يزيد صايغ، مرجع سابق، ص612.

(3) وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، تصريحات رسمية حول القضية الفلسطينية، 1999، أرشيف وزارة الخارجية، الجزائر.

(4) طارق مشري، "من مدريد إلى شرم الشيخ: التسوية كأداة لتمييع الصراع،" ***مجلة الفكر العربي المعاصر***، العدد 99، 2001، ص19.

عقدت القمة بين 11 و 25 جويلية 2000 في منتجع كامب ديفيد بولاية ماريلاند الأمريكية، بدعوة من **الرئيس كلينتون** وبحضور **عرفات وباراك**، وقد تم التفاوض على قضايا الوضع النهائي وتحديدا:

أ. القدس: حيث اقترحت اسرائيل تقسيم القدس إلى عاصمتين " القدس الشرقية والقدس الغربية"، «لكن مع بقاء السيادة الاسرائيلية على الحرم القدسي الشريف أو مايسمى في عقيدتهم بجبل الهيكل، مقابل إعطاء الفلسطينين سيادة شكلية على الأحياء الشرقية».[1]

ب . اللاجئون: حيث رفضت اسرائيل الاعتراف بـ " حق العودة" للاجئين الفلسطينين إلى ديارهم الأصلية، «واقترحت توطين بعضهم في الدولة الفلسطينية المستقبلية أو في بلدان المهجر، وهو مارفضه الوفد الفلسطيني باعتباره مساسا بحق غير قابل للتصرف». [2]

ج . الحدود والمستوطنات: اقترح باراك ضم كتل استيطانية كبرى مقابل تعويض الفلسطينيين الأراضي من النقب، بينما طالب الفلسطينيون بالانسحاب الكامل إلى حدود عام 1967 وهو مالم تقبل به اسرائيل.

وقد أكدت القيادة الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات في مقابلات تلفزيونية على أنه كان مستعدا للسلام لكنه لن يفرط في القدس أو يتنازل عن حق العودة، حتى لو أدى ذلك إلى انهيار المفاوضات.

وقد كان لفشل قمة كامب ديفيد أثر مباشر في تفجير الانتفاضة الفلسطينية الثانية" **انتفاضة الاقصى**" في سبتمبر 2000، بعد اقتحام **اريل شارون** زعيم حزب الليكود الاستفزازية إلى حرم المسجد الأقصى في 28/ 2000/09 بتأييد من رئيس الحكومة **ايهود باراك**، وسقوط العديد من الشهداء و الجرحى، مما أوصلت المفاوضات إلى طريق مسدود وسط حالة من الجمود السياسي بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية، حيث أثبتت أن إسرائيل لا تنوي تحقيق السلام العادل، بل تسعى إلى فرض شروطها بالقوة وارتفاع وتيرة الاستيطان، مما فجر الغضب الشعبي الفلسطيني ضد الاحتلال الاسرائيلي.[3]

موقف الجزائر من اتفاقية كامب ديفيد الثانية:

أعلنت الجزائر بشكل واضح رفضها لأي اتفاق تسوية تُفرض على الشعب الفلسطيني لا تضمن حق عودة اللاجئين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، وقد عبرت وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية عبر بيانات رسمية وتصريحات اعلامية عن عدم ثقتها في مسار التفاوض الذي ترعاه واشنطن واصفة قمة

---

(1) Charles Enderlin, shattered dreams: the failure of the peace process in the middle east 1995-2002 (new York: other process, 2003), pp 205-207.

(2) Rashid Khalidi, the iron cage : the story of the Palestinian struggle for statehood (boston: beacon press, 2006), pp 190-193.

(3) عبد الستار قاسم، **الانتفاضة الفلسطينية: الخلفيات و النتائج**، (المركز الفلسطيني للدراسات، 2002)، ص23.

كامب ديفيد بأنها محاولة لتصفية القضية الفلسطينية تحت غطاء السلام، واعتبر الرئيس الجزائري آنذاك **عبد العزيز بوتفليقة** أن عرفات قد وقف في وجه الضغوط حفاظا على شرف الأمة، «وأشادت الجزائر بموقفه في القمة معتبرة أنه قد رفض التوقيع على استسلام سياسي[1] ، قبل حتى اندلاع انتفاضة الأقصى كانت الجزائر من بين الدول التي حذرت من استمرار الضغط على القيادة الفلسطينية دون توفير حل عادل، سيؤدي إلى انفجار الشارع الفلسطيني، وقد جاءت هذه التوقعات في سياق خطاب سياسي جزائري يحمّل اسرائيل مسؤولية فشل المفاوضات ويؤكد أن : " السلام الحقيقي لايفرض بل يبنى على العدالة ورفع الظلم"» .[2]

سابعا: المبادرة العربية للسلام 2002

أطلقت المبادرة العربية للسلام خلال قمة بيروت التي عقدت يوم 28 مارس 2002 في ظل تفاقم الأوضاع بفلسطين نتيجة الاجتياح الاسرائيلي الواسع للضفة الغربية وتصاعد انتفاضة الأقصى 2000، جاءت هذه المبادرة بناء على اقتراح من ولي العهد السعودي آنذاك **الأمير عبد الله بن عبد العزيز**، ووافقت عليها جميع الدول العربية المشاركة لتصبح وثيقة رسمية تعبر عن الاجماع العربي اتجاه حل الصراع العربي الصهيوني.[3]

«جاءت هذه المبادرة لتعرض رؤية عربية شاملة لإنهاء الصراع على أساس مبدأ الأرض "مقابل السلام" وتضمنت البنود التالية:

- انسحاب اسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 بما في ذلك الجولان السوري والقدس الشرقية.
- إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي المحتلة عام 1967 عاصمتها القدس الشرقية.
- ايجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين وفقا للقرار الأممي رقم 194.
- تطبيع العلاقات العربية مع اسرائيل في حال تنفيذ البنود أعلاه».[4]

قوبلت المبادرة بترحيب دولي حذر، خاصة الإتحاد الاوروبي والأمم المتحدة اللذين اعتبراها فرصة لإحياء عملية السلام، لكنها قوبلت برفض واضح من اسرائيل التي اعتبرت البنود غير مقبولة، لاسيما مايتعلق بحق العودة والانسحاب الكامل من القدس الشرقية.

رفضت الحكومة الاسرائيلية بقيادة **اريل شارون** المبادرة ووصفها بأنها محاولة لفرض شروط مسبقة مع أنها أول مبادرة تتحدث بصريح العبارة عن تطبيع كامل للعلاقات مع حكومة الاحتلال مقابل الانسحاب الكامل.

---

(1) Mohamed Ikhmays, Algeria and the Palestinian Issue (1988-2005), (Master's Thesis, university of Algiers, 2015), pp 137-139.

(2) Abdelaziz Bouteflika, Statement of the arab summit, cairo, October, 2000. خطاب مقتبس غير منشور رسميا

(3) جامعة الدول العربية العربية "نص المبادرة العربية للسلام"، قمة بيروت، 2001.
https://www.aljazeera.net/news/arabic/2002/3/28 .2025/05/01 آخر اطلاع

(4) المرجع نفسه

موقف الجزائر الرسمي من المبادرة:

دعمت الجزائر المبادرة العربية للسلام بصفتها مبادرة اجماع عربي لكنها عبرت عن تحفظ واضح على مسألة التطبيع الشامل، فقد أكدت الجزائر في بياناتها الرسمية أن السلام العادل والشامل لايمكن أن يتحقق إلا بانسحاب اسرائيل الكامل من جميع الأراضي المحتلة بما فيها القدس، وإقامة دولة فلسطينية حقيقية ذات سيادة وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين.[1]

ثامنا: خريطة الطريق 2003

جاءت مبادرة خريطة الطريق في أعقاب تصاعد العنف الناتج عن انتفاضة الأقصى (2005/2000) ووسط ضغط أمريكي لإعادة احياء العملية السلمية التفاوضية في الشرق الأوسط.

وقد طرحت رسميا في 30 أفريل 2003 من قبل مايعرف باللجنة الرباعية الدولية التي ضمت "الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوروبي، روسيا والأمم المتحدة" .

«تهدف هذه المبادرة إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة بحلول عام 2005 عبر مراحل متفق عليها تتضمن التزامات سياسية وأمنية متبادلة بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي».[2]

تضمنت الخطة ثلاث مراحل أساسية:

أ المرحلة الأولى: حتى منتصف 2003 تشمل:

- وقف العنف من الجانبين.
- تجميد النشاط الاستيطاني الاسرائيلي.
- انسحاب تدريجي للجيش الاسرائيلي من مناطق احتلها سنة 2000.
- اعتراف متبادل بالحق في دولتين.

المرحلة الثانية: منتصف 2003 إلى نهاية 2003 تشمل:

- إقامة دولة فلسطينية " ذات حدود مؤقتة".
- عقد مؤتمر دولي بدعم من اللجنة الرباعية.

المرحلة الثالثة: من 2004 إلى 2005 وتشمل:

- التوصل إلى اتفاق نهائي حول قضايا الوضع الدائم: القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والمياه.

---

[1] وزارة الشؤون الخارجية، "تصريحات الجزائر في قمة بيروت"، أرشيف وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر.

[2] United nations, « a performance-based road map to a permanent two-state solution to the Israeli-palestinian conflict", 30 april, 2003, [https://www.un.org/unispal/document/auto_insert_196512] آخر اطلاع 2025/05/30

- «تطبيع شامل بين اسرائيل والدول العربية، لكن الخطة لم تنص صراحة على حدود 1967 كمرجعية للانسحاب الاسرائيلي، ولم تلزم اسرائيل بوقف كامل الاستيطان وهو ما اعتبر ثغرة أساسية فيها».[1]

رحبت السلطة الفلسطينية بخطة الطريق رغم تحفظاتها وعينت **محمود عباس** رئيسا للوزراء في ماي 2003، لتسهيل التفاوض، تنفيذا لمتطلبات المرحلة الأولى.

بينما قبلت اسرائيل الخطة بشروط أهمها:

رفض حق العودة والإصرار على الاحتفاظ بالكتل الفلسطينية الكبرى، ونتيجة للانحياز الأمريكي لإسرائيل واستمرار الاستيطان الممنهج، مع غياب آليات رقابة دولية ملزمة، والانقسام الفلسطيني الداخلي بعد 2007، وكذا تصاعد الأحداث الأمنية والاغتيالات الميدانية، كلها عوامل ساهمت في فشل الخطة.

مـوقــف الــجزائــر الرسمـــي من خريطة الطـريــق:

فقد أعلنت الجزائر تحفظها على خطة خريطة الطريق، رغم تأكيدها دعم أي حل قائم على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وقد اعتبرت الجزائر أن الخطة تفتقر المرجعية القانونية الواضحة خاصة غياب التزام صريح بقرارات الأمم المتحدة وحق العودة وحدود1967.

كما أكدت الجزائر على أن خطة لا تلزم اسرائيل بوقف الاستيطان فورا، وتضمن السيادة الفلسطينية على القدس فهي غير قابلة للدعم أو التفعيل وبالتالي تعتبر الجزائر هذه الخطة استمرارا لنهج أوسلو في تهميش القرارت الدولية.[2]

تاسعا: مؤتمر انابوليس 2007

دعت إليه الولايات المتحدة بقيادة وزيرة الخارجية **كوندوليزا رايس**، بهدف إعادة إحياء عملية السلام بين اسرائيل والفلسطينيين، لتحقيق حل الدولتين قبل نهاية ولاية **جورج بوش الابن**.

عقد المؤتمر في 27 نوفمبر 2007 في مدينة انابوليس بولاية ميريلاند الأمريكية، حضر المؤتمر ممثلون عن أكثر من 40 دولة ومنظمة من بينها دول عربية كمصر والسعودية، الأردن وسوريا اضافة إلى السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني

وجاء هذا المؤتمر في ظل ظروف إقليمية ودولية معقدة أبرزها الانقسام الفلسطيني بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة.

ركز المؤتمر على الالتزام باستئناف المفاوضات بين السلطة الفلسطينية واسرائيل انطلاقا من اتفاق اوسلو، «بهدف التوصل إلى تسوية دائمة قبل نهاية ولاية الرئيس **بوش الابن**، وقد تميز المؤتمر باصدار بيان مشترك من

---

[1] Charles enderlin, مرجع سبق ذكره , pp174-176.

[2] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، موقف الجزائر من خريطة الطريق، بيان رسمي ماي 2003، أرشيف وزارة الخارجية، الجزائر.

الرئيس الفلسطيني **محمود عباس** ورئيس الوزراء الاسرائيلي **ايهود أولمرت**، أكدا فيه عزمهما على بدء مفاوضات مباشرة حول قضايا الحل النهائي، غير أن المؤتمر لم يحقق أي تقدم عملي ملموس بسبب غياب آليات تنفيذية واضحة واستمرار النشاط الاستيطاني الاسرائيلي، إضافة إلى الانقسام الداخلي الفلسطيني».[1]

موقف الجزائر من مؤتمر انابوليس:

اتسم الموقف الجزائري من مؤتمر انابوليس بالتحفظ المشروط معبرة عن رفضها لأي ضغوط لإعادة التطبيع مع اسرائيل خارج إطار تسوية شاملة وعادلة، حيث أكدت في تصريحات رسمية على لسان وزارة الخارجية أنها لا تؤيد المسار المطروح بل تدعم الحقوق الفلسطينية، مشددة على أن أي مفاوضات يجب أن تضمن انسحاب اسرائيل الكامل من الأراضي المحتلة وحق عودة اللاجئين.[2]

لم يكن مؤتمر انابوليس سوى محطة شكلية ضمن محاولات الولايات المتحدة لإحياء عملية السلام دون معالجة الأسباب الجوهرية للصراع الفلسطيني الاسرائيلي، وقد جاء الموقف الجزائري متوازنا يعبر عن دعم غير مشروط للحقوق الفلسطينية وفي ذات الوقت يرفض الانخراط لمسارات السلام والتسوية التي تفتقر للجدية والعدالة.

هذا الموقف يعد استمرارا للدبلوماسية الجزائرية الداعمة للمقاومة السياسية الفلسطينية الرافضة لأي تطبيع مجاني مع الكيان الصهيوني خارج إطار تسوية عادلة وشاملة.

عـاشـــــــرا: صفقة القرن 2020

دعت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الرئيس **دونالد ترامب** كل من **نتنياهو** و**بيني غانتس** رئيس هيئة الأركان للجيش الاسرائيلي في 28 جانفي 2020 وأعلن عن خطة جديدة سميت اعلاميا بصفقة القرن.

طرحت هذه الرؤية الأمريكية على أساس خطة أو اقتراح للسلام، تهدف إلى حل النزاع الفلسطيني الاسرائيلي بشكل نهائي وبسط السلام الشامل في الشرق الأوسط.

جاءت هذه الخطة تحت عنوان"**السلام من اجل الازدهار**"، دون مشاركة فعلية من الجانب الفلسطيني بينما حظيت بدعم اسرائيلي كامل. وتشمل الخطة انشاء صندوق استثمار عالمي لدعم اقتصاد الفلسطيين والدول العربية المجاورة، وقد صدرت العديد من التقارير الصحفية التي تناولت هذه الصفقة ويمكن تلخيصها في «حل القضية الفلسطينية بإقامة دولة فلسطينية بدون جيش في الضفة الغربية و قطاع غزة، وقيام مصر

---

(1) International crises group, the Israeli-palestinian conflit: Annapolis and after, middle east report, No73, 20 February 2008.
https://www.crisigroup.org/middle_east_north_africa/easter_mediterranean/israel_palestiniane_conflict_annapolis_and_after.

(2) وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، بيان صحفي حول مؤتمر أنابوليس، نوفمبر 2007.

بمنح أراضي اضافية للفلسطينيين لأجل إنشاء مطار ومصانع للتبادل التجاري والزراعة دون السماح لهم بالعيش فيها، كما سيتم الاتفاق على حجم الأراضي وثمنها، مع انشاء جسر معلق يربط غزة والضفة الغربية تسهيلا للحركة» .[1]

«وتنص الخطة على أن **القدس الموحدة** ستكون عاصمة أبدية لإسرائيل مع اقتراح منح الفلسطينيين عاصمة بديلة في بلدة" **ابوديس شرق المدينة**" وهو ما يقصي القدس الشرقية من أية سيادة فلسطينية مستقبلية».[2]

تسقط الخطة حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وتقترح توطينهم في أماكن تواجدهم أو في دول أخرى، مع امكانية تقديم تعويضات محدودة، وهو ما يخالف القرار الأممي 194 الصادر سنة 1948 (الخاص بعودة اللاجئين) .

تلزم الصفقة الفلسطينيين بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، كما تدعو الصفقة الدول العربية للتطبيع الكامل مع اسرائيل قبل قيام الدولة الفلسطينية، وهو ما يعد خرقا واضحا لمبادرة السلام العربية 2002 التي ربطت التطبيع بالانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة.

قوبلت الخطة برفض فلسطيني رسمي وشعبي واسع، حيث أكدت السلطة الفلسطينية أن الصفقة تنهي فكرة حل الدولتين وتشرعن الاحتلال، كما رفضتها جميع فصائل المقاومة مع خروج مظاهرات ضخمة في الأراضي الفلسطينية والشتات رفضا للصفقة.

على الصعيد العربي عبرت بعض الدول عن التحفظ، فيما انخرطت "**الامارات و البحرين**" لاحقا في اتفاقات تطبيع رسمية مع اسرائيل، وفق منطق الصفقة رغم استمرار الاحتلال والاستيطان.[3]

موقف الجزائر من صفقة القرن:

أعلنت الجزائر رسميا رفضها التام لصفقة القرن، مؤكدة في بيان وزير الخارجية **صبري بوقادوم** بتاريخ 29 جانفي 2020 أن الخطة تعد انتهاكا صارخا للشرعية الدولية وحقوق الشعب الفلسطيني.

وأكدت الجزائر دعمها الدائم والقوي للقضية الفلسطينية وعن حق الشعب الفلسطيني بإقامة دولة مستقلة كاملة السيادة و عاصمتها القدس الشرقية، وأن هذا الحق لايسقط بالتقادم ، " «وذكر البيان أن الجزائر متمسكة بمبادرة السلام العربية وقرارت مجلس الأمن خاصة القرارين رقم 242 و 338، وأنه لا سبيل للحل دون اشراك

---

[1] صفقة القرن، ويكيبيديا الموسوعة الحرة https://www.wikipedia.org/wiki

[2] White house, peace to prosperty : avision to imrove the lives of the Palestinian and Israeli people, January 2020.
https://www.trumpwhitehouse.archives.gov/peace_to_prosperity.

[3] هيئة الاذاعة البريطانية، "الصفقة الامريكية: رفض فلسطيني وتباين عربي"، 29 في جانفي 2020.
https://www.bbc.com/arabic/middleeast_51288896. تم الاطلاع عليه في: 2025/06/05

الفلسطينيين، بينما صفقة القرن ضد الفلسطينيين»،[1] وجددت الجزائر دعوتها إلى ضرورة توحيد الكلمة و الصف الفلسطيني والتنسيق العربي والدولي المشترك لتجاوز الانسداد القائم.

لقد شكلت صفقة القرن محاولة لفرض حل أحادي، يتجاوز الحقوق التاريخية والشرعية للشعب الفلسطيني، ويفرض أمرا واقعا قائما على استمرار الاحتلال ومواصلة الاستيطان.

وجاء الموقف الجزائري منسجما مع نضاله الدبلوماسي، في دعم القضايا العادلة وفي طليعتها القضية الفلسطينية، مؤكدا أن التطبيع دون حل عادل لايخدم السلام بل يكرس الاستعمار كسرطان متفشي في فلسطين والمنطقة العربية جمعاء.

احـــــدى عشر: اتفاقيـــات ابراهـــام 2020

يشار اليها أيضا بالاتفاق الابراهيمي نسبة **لسيدنا ابراهيم عليه السلام** الملقب بأبي الأنبياء وهي عبارة عن مجموعة من إتفاقيات السلام التي عقدت بين اسرائيل ودول عربية معينة برعاية الولايات المتحدة الأمريكية.

تم الاعلان على هذا الاتفاق بين الامارات العربية المتحدة واسرائيل، وكذا الاتفاق الموقع بين البحرين و اسرائيل في 11 سبتمر 2020 برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، وتم ابرام حفل توقيع اتفاقيات ابراهام في البيت الابيض في 2020/09/15 بحضور كل من وزير الخارجية الامارتي **الشيخ عبد الله بن زايد** و الرئيس الأمريكي **دونالد ترامب** و رئيس الوزراء الاسرائيلي **بنيامين نتنياهو** ووزير الخارجية البحريني **عبد اللطيف الزياني**، لتكملة مسار التطبيع مع الكيان الصهيوني، «حيث كانت هذه المرة الأولى التي توقع فيها دول عربية اتفاقية للسلام مع اسرائيل منذ أن وقع الأردن اتفاقية السلام مع اسرائيل و التي عرفت باسم معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية "**وادي عربة**" عام 1994»[2] ، وقد روجت لهذه الاتفاقية ادارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب في اطار سياسة السلام مقابل السلام، متجاوزة بذلك مبادرة السلام العربية لعام 2002، والتي اشترطت انسحاب الاحتلال من الأراضي الفلسطينية مقابل إقامة علاقات طبيعية مع الدول العربية [3]

وانضمت لها لاحقا السودان والتي اتفقت مع اسرائيل على تطبيع العلاقات في 23 اكتوبر 2020، مما جعل السودان ثالث دولة عربية تتنحى جانبا على عدائها مع اسرائيل.

---

[1] الجزائر: صفقة القرن حل موجه ضد الفلسطينيين، القدس، 29 جانفي 2020، 3نوفمبر 2023.
https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D9%84,2023 3 نوفمبر تاريخ آخر اطلاع 2025/06/05.

[2] اتفاقيات ابراهام، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

[3] Lustick,Ians.« paradigm lost : from two-state solution to one-state reality», Philadelphia: university of Pennsylvania press,2019,p 214.

لتلحق بالركب المملكة المغربية في 10 ديسمبر 2020، حيث أعلن دونالد ترامب أن اسرائيل والمغرب اتفقتا على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة، استوجب أحد بنود هذه الصفقة موافقة الولايات المتحدة على الاعتراف بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية.

ووفقا لأقوال المحلل العسكري بصحيفة هارتس الاسرائيلية **عاموس هرئيل**، «أن الغاية من هذه الاتفاقيات والتطبيع مع دول عربية واسلامية في الشرق الأوسط، ماهي إلا تشكيل لحلف استراتيجي داعم للولايات المتحدة في المنطقة وذلك من أجل مواجهة المد الايراني، وعدم احتياج اسرائيل لإنهاء الصراع والسلام مع الفلسطينين من أجل تحسين علاقاتها مع الدول العربية الاسلامية».[1]

موقـــــف الجزائــر من اتفاقيات ابراهـــــام:

كان الموقف الرسمي للجزائر واضحا وحازما في رفض هذه الاتفاقيات، «إذ أكد الرئيس الجزائري **عبد المجيد تبون** في عدة مناسبات أن بلاده لن "**تبارك ولن تشارك**" في موجة التطبيع الجارية، معتبرا أن القضية الفلسطينية هي "**قضية مقدسة**" ولا يمكن التخلي عنها او مقايضتها بمصالح سياسية او اقتصادية»[2] ، ويستند هذ الموقف إلى عقيدة الجزائر الدبلوماسية الثابتة القائمة على دعم الشعب الفلسطيني، «كما عبرت وزارة الخارجية الجزائرية عن أسفها لتسارع وتيرة التطبيع، مؤكدة أن تسوية النزاع العربي الاسرائيلي لا يمكن أن يكون على حساب الحقوق الغير قابلة للتصرف للشعب الفلسطيني».[3]

بعد توقيع اتفاقيات ابراهام سنة 2020، لم يتم توقيع اي اتفاقيات تطبيع جديدة ورسمية بنفس الصيغة حتى تاريخ منتصف 2025، غير أن هناك تحركات ومفاوضات غير رسمية ومحاولات دبلوماسية إضافية تهدف إلى توسيع دائرة التطبيع برعاية أمريكية واسرائيلية من بينها:

أ- محاولات التطبيع مع المملكة العربية السعودية (2021-2024) :

كانت هناك جهود أمريكية حثيثة لاقناع السعودية بالتطبيع مع اسرائيل، لاسيما خلال ادارة الرئيس الأمريكي **جو بايدن**، حيث جرت مفاوضات غير معلنة شملت ضمانات أمنية وصفقات عسكرية ومشاريع نووية لصالح السعودية.

---

(1) وتد محمد، باحثون اسرائيليون: لهذه الأسباب لم يحقق التطبيع نتائجه المرجوة.
https://www.aljazeera.net. 20/10/2023 اطلع عليه في 2025/06/25

(2) الرئيس تبون: **الجزائر لن تبارك التطبيع و لن تشارك فيه**، قناة الجزيرة 2020/09/20 www.aljazeera.net آخر اطلاع 27.06.2025

(3) الجزائر ترفض التطبيع و تؤكد دعمها لفلسطين، وكالة الأنباء الجزائرية 2020/2/15
https://www.aps.dzآخر اطلاع: 2025/06/25

ورغم التصريحات لقبول هذه الصفقة الا أن السعودية رفضت التوقيع رسميا لاتفاقية التطبيع مؤكدة أن موقفها مرتبط بقيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود1967.[1]

ب- تصاعد التعاون غير الرسمي مع بعض الدول العربية:

بدأت تظهر مؤشرات على علاقات غير رسمية او تجارية مع الاحتلال مثل:

~ سلطنة عمان: رغم رفضها للتطبيع رسميا إلا أنها سمحت بمرور طائرات إسرائيلية في أجوائها عام 2023.

~ موريتانيا: «رغم أنها قد قطعت علاقاتها مع اسرائيل في 2010، إلا أنه ظهرت مؤشرات في السنوات الاخيرة على ضغوط لإعادة العلاقات دون توقيع رسمي حتى الآن».[2]

ج- التطبيع الرياضي والثقافي المتزايد :

«شهدت سنوات 2022-2024 زيادة في التطبيع الرياضي والثقافي من خلال مشاركة فرق ولاعبين من اسرائيل في بطولات رياضية تستضيفها دول عربية مثل الامارات، المغرب وقطر ما أثار جدلا واسعا»[3] ، كما شارك بعض الفنانين الاسرائيلين في فعاليات ثقافية في الخليج ما اعتبر نوعا من التطبيع الناعم.

د- الحديث عن موجة ثانية من اتفاقيات ابراهام :

«منذ 2023 تحدثت مصادر دبلوماسية عن "**موجة ثانية**" من اتفاقيات ابراهام لتشمل دولتين "**موريتانيا واندونيسيا**" رغم أنها ليست عربية وعمان، إلا أن هذه الموجة لم تتحول إلى توقيع رسمي حتى منتصف 2025 بسبب تصاعد الغضب الشعبي العربي الفلسطيني نتيجة الحروب المتتالية على غزة».[4]

الموقف الجزائري الرسمي من موجة التطبيع بعد اتفاقيـــت ابراهـــــــام:

في مواجهة ما يعرف بالموجة الثانية من التطبيع فقد جددت الجزائر رفضها القاطع لأي محاولة لجرها لهذا المسار، وقد صرح الرئيس **عبد المجيد تبون** في أكثر من مرة أن الجزائر لن تنخرط في موجة التطبيع لا اليوم ولا غدا، وأن موقفها ثابت بخصوص دعم فلسطين حتى نيل استقلالها، «كما لعبت الجزائر دورا نشطا في عرقلة محاولات فرض التطبيع على الدول العربية من خلال الجامعة العربية، حيث رفضت اصدار بيانات جماعية

---

(1) ولي العهد السعودي: **لا تطبيع مع اسرائيل دون حل الدولتين**، الجزيرة نت، 2023/3/20 www.aljazeera.net

(2) Yahia H.Zoubir, Mauritania and the arab-israeli conflict, middle east policy, vol,30, no:01,2023, pp52-68.

(3) **التطبيع الرياضي في العالم العربي .. ، تناقض بين الشعوب و الحكومات**، العربي الجديد، 2023/12/10.
https://www.alaraby.co.ukآخر اطلاع 2025/07/01

(4) **حديث عن موجة ثانية من اتفاقيات ابراهام**، موقع Axios ، 15 جويلية 2023 . https://www.axios.com (01/07/2025)

تشبه اتفاقيات ابراهيم، وتمسكت بضرورة العودة إلى مبادرة السلام العربية عام 2002، كمرجعية وحيدة للتعامل مع الصراع العربي الصهيوني» .[1]

«وقد عبر وزير الخارجية **رمطان لعمامرة** عن هذا الرفض معتبرا أن كل محاولات اضفاء الشرعية على الاحتلال لا تلزم الجزائر لا قانونيا ولا اخلاقيا» .[2]

تدرك الجزائر أن موجة التطبيع المتسارعة تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية سياسيا وتحييدها عن الأجندة العربية، ولذلك فهي تواصل التعبير عن موقفها بوضوح سواء في المحافل الدولية أو الإقليمية، مؤكدة أن دعمها لفلسطين ليس قضية ظرفية بل التزام تاريخي واستراتيجي.

المبحث الثاني: جهود الجزائر الدبلوماسية في التوفيق بين الفصائل الفلسطينية ورفض الانقسام.

يعد الانقسام الفلسطيني الداخلي من أبرز التحديات التي واجهت المشروع الوطني الفلسطيني، حيث لم يقتصر تأثيره على الأداء السياسي للسلطة الفلسطينية فحسب، بل انعكس بشكل مباشر على وحدة القرار الفلسطيني وعلى صورة القضية في المحافل الدولية، وقد مثلت هذه الحالة من الانقسام فرصة للعديد من القوى الإقليمية والدولية للتدخل في الشأن الفلسطيني الداخلي، مما أدى إلى ضعف مركزية القضية وتراجعها رغم الدعم الدولي لها، وفي خصم هذه المعادلة المعقدة ظهرت الجزائر كفاعل دبلوماسي محايد يحظى بمكانة تاريخية لدى مختلف الفصائل الفلسطينية، وهو ما سمح له بلعب أدوار مهمة في محاولة لتحقيق المصالحة.

وسنعرض في هذا المبحث جذور الانقسام الفلسطيني وتداعياته ثم نتناول أبرز المبادرات العربية للتوفيق بين الفصائل الفلسطينية، وأخيرا سنتناول مختلف الجهود الدبلوماسية التي قادتها الجزائر خصوصا مبادرتها في أكتوبر 2022 ضمن رؤيتها الثابتة في دعم القضية الفلسطينية.

المطلب الأول: تاريخ الانقسام السياسي الفلسطيني

أدى الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين عام 1948 لنشوء العديد من الحركات والفصائل المناهضة للاحتلال، ورغم اختلاف الرؤى لهذه الفصائل فإن مقاومة المحتل بالقتال أو بوسائل أخرى كانت القاسم المشترك بينها، وبعد احتلال كامل للأراضي الفلسطينية عام 1967 وتراجع الوضع العربي المناهض للاحتلال، تصاعد التباين في الرؤى والبرامج السياسية بين الفصائل الفلسطينية، حيث ظهر المشروع الوطني

---

[1] **الجزائر ترفض ادراج اتفاقيات ابراهام ضمن مخرجات القمة العربية**، صحيفة القدس لعربي، 2022/11/02 https://www.alquds.co.uk (02/07/2025)

[2] **لعمامرة: لا نعترف بأي تطبيع لا يخدم حقوق الفلسطينيين**، الاذاعة الجزائرية https://www.radio-algerie.dz (02/07/2025)

الثوري كبديل للبعد القومي العربي عام 1964 وتبنت منظمة التحرير الفلسطينية هذا التوجه السياسي عام 1974 ما جعلها ممثلا معترفا به دوليا واقليميا وعربيا. في المقابل ظهرت قوى فلسطينية أخرى خارج إطار منظمة التحرير ذات طابع اسلامي تحريري، مبينة على التصور الاسلامي في تحليل الظاهرة السياسية وعلاقتها مع الاحتلال.

هذا الصراع مع الاحتلال تنوع بين الأرض والهوية والكيان والولاء والانتماء، ما جعل المجتمع الفلسطيني يمر بأخطر المراحل في تاريخه السياسي أهمها المرحلة التي شهدت انقسامه إلى منطقتين جغرافيتين وسياسيتين مستقلتين، أحد الفصلين متمركز بالضفة متمثلة بالسلطة الفلسطينية مقرها رام الله و الأخر متمركز بقطاع غزة متمثلة بحركة المقاومة الاسلامية، ما جعل هذا الانقسام خطرا على تماسك بنية المجتمع الداخلية والتأثير على مسار القضية ومستقبلها.

الجذور التاريخية للانقسام الفلسطيني:

«تعتبر أحداث جوان 2007 نتيجة صراعات عميقة ومتراكمة طالت النظام السياسي الفلسطيني منذ تأسيسه كمشروع لحركة التحرير الوطني الفلسطيني، وتصاعدت هذه الصراعات مع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية»[1] . «وقد بدأ الانقسام الفلسطيني يأخذ طابعه المؤسساتي منذ الانتخابات التشريعية عام 2006 والتي فازت بها حركة المقاومة الاسلامية حماس بأغلبية المقاعد في المجلس التشريعي»[2] ، «في حين رفضت حركة فتح الاعتراف بنتائجها ما أدى إلى توتر متصاعد بين الطرفين وتفاقم الوضع بعد المواجهات المسلحة التي حدثت في قطاع غزة منتصف جوان 2007 والتي انتهت بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة في حين بقيت الضفة الغربية تحت ادارة السلطة الفلسطينية التي هيمنت عليها حركة فتح».[3]

وقد أدى هذا الانقسام إلى نشوء كيانيين سياسيين متوازيين لكل منهما مؤسساته وأجهزته الأمنية وخطابه السياسي، مما انعكس سلبا على وحدة القرار الفلسطيني وقلّص من فعالية المقاومة السياسية والدبلوماسية في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي.[4]

أدى فوز حماس إلى تصاعد التوترات والانقسام بين الضفة وغزة، ورفضت اسرائيل والدول الغربية التعامل مع حكومة حماس، مما أدى إلى حصار اقتصادي وسياسي على غزة، هذه النتائج أثرت سلبا على

---

[1] ايناس لينا بولنوار، انعكاسات الانقسام الفلسطيني على مستقبل القضية الفلسطينية 2007، (مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر علاقات دولية، منشورة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2024)، ص66.

[2] حازم محمد وهيب، الصراع بين حركة فتح وحماس و أثره على التسوية السلمية، (مذكرة ماستر منشورة –جامعة الشرق الأوسط الأردن 2006)، ص9.

[3] حسن عماد، **الانقسام الفلسطيني: الأسباب و التداعيات**، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2012)، ص45.

[4] وجيه الآغا، «الانقسام الفلسطيني و تداعياته على المشروع الوطني» مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 189، 2012، القاهرة ،ص88.

عملية السلام وزادت من تعقيد الأوضاع الداخلية والخارجية للفلسطينيين، وأضعفت التمثيل الفلسطيني الموحد على الساحة الدولية.

المطلب الثاني: أهم المبادرات الفلسطينية والعربية للمصالحة

«في ماي 2006 أطلقت قيادات الأسرى الفلسطينية وثيقة للمصالحة تعرف لاحقا **بوثيقة الأسرى**، قدمت هذه الوثيقة بترحيب من جميع الأطراف المعنية. بناء على هذه الوثيقة عقد مؤتمر الحوار الوطني في 25 ماي 2006 ومع ذلك استمر الانقسام بين الفصائل ولم تتوقف الاشتباكات المسلحة، وفشلت وساطات عديدة بما في ذلك الوساطة القطرية في اكتوبر 2006 في تهدئة الاوضاع».[1]

واستمرت أجواء التوتر مع دخول عام 2007 رعته المملكة العربية السعودية، حيث دعا الملك السعودي **عبد الله بن عبد العزيز** إلى دعوة حركتي فتح وحماس إلى التحاور في رحاب الأراضي المقدسة[2] ، وقعت الحركتان على ما بات يعرف **باتفاق مكة** 2007 وأسفر هذا الاتفاق عن تشكيل حكومة وحدة وطنية، لكنه سرعان ما انهار سريعا بسبب التوتر الميداني[3] ، وانتهى بسيطرة حماس على قطاع غزة، ليتحول الانقسام السياسي إلى انقسام جغرافي يوم 14 جوان 2007.

وفي رام الله أعلن الرئيس الفلسطيني **محمود عباس** اقالة حكومة **اسماعيل هنية** وكلف **سلام فياض** بتشكيل حكومة جديدة واستمرت الأمور إلى يومنا هذا بحكومتين واحدة في الضفة وأخرى في غزة.

«في سنة 2011 رعت مصر **اتفاق القاهرة** الذي نص على تشكيل حكومة توافق، وتهيئة الأجواء للانتخابات، إلا أن تنفيذه اصطدم بعوائق على الأرض نتيجة غياب الثقة بين الطرفين» .[4]

وقد حاولت قطر تقريب وجهات النظر خاصة في الملف الاداري فقد وقع الطرفان اتفاق الدوحة بالعاصمة القطرية في 07 فيفري 2012، ووضع **محمود عباس** على رأس حكومة انتقالية من التكنوقراط المستقلين المكلفة بتنظيم الانتخابات في وقت لاحق عام 2012، بيد أن هذا الاتفاق فشل في التنفيذ دون أن ننسى ذكر **اتفاقية مخيم الشاطئ** سنة 2014، و **المبادرة القطرية** عام 2017 حيث يمكن القول أن مجمل هذه المبادرات كانت تعبيرا عن رغبة حقيقية في إنهاء الانقسام لكنها لم تكن كافية أمام تعقيدات الواقع الفلسطيني، وكذا الانقسامات الداخلية و الإقليمية.

---

(1) ايناس لينا بولنوار، مرجع سابق، ص69.

(2) آية زهير، الانقسام الفلسطيني، الظروف والتداعيات، (مذكرة ماستر منشورة–جامعة الخليل– 2007)، ص24.

(3) فايز المصري، «مبادرات المصالحة الفلسطينية، قراءة في الفشل» مجلة شؤون فلسطينية، العدد 239، 2014، ص30.

(4) علاء عبد القادر، **المصالحة الفلسطينية التحديات والفرص**، رام الله : معهد أبحاث السياسات، 2016، ص51.

المطلب الثالث : دور الوســاطة الجزائريـــة في مبادرة المصالحة 2022

«تميزت الجزائر بموقف ثابت من القضية الفلسطينية يقوم على احترام وحدة الصف الفلسطيني ورفض التدخلات الأجنبية التي تفرض أجندات معينة على الفصائل الفلسطينية، ومن هذا المنطلق جاءت الوساطة الجزائرية كمبادرة "**محايدة**" بعيدة عن الاصطفافات الإقليمية التي أثرت في فعالية وساطات عربية سابقة».[1]

«وقد أطلقت الجزائر في اكتوبر 2022 مبادرة جديدة لتحقيق المصالحة جمعت فيها ممثلين عن الفصائل الفلسطينية في مقدمتهم حركة فتح وحماس»[2] ، ووقعت في العاصمة الجزائرية "**اعلان الجزائر للمصالحة الوطنية**" المنبثقة عن مؤتمر "**لم الشمل**" من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية.

يتضمن الاعلان على 09 مبادئ أبرزها: التأكيد على أهمية الوحدة وانضمام الكل لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتكريس مبدأ الشراكة السياسية وتوحيد الصف الفلسطيني.

«كما يشمل الاعلان تطوير منظمة التحرير الفلسطينية وانتخاب المجلس الوطني الفلسطيني في الداخل والخارج، إلى جانب اجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية في قطاع غزة والضفة الغربية في مدة أقصاها عام، بالإضافة إلى تفعيل آلية الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية لمتابعة إنهاء الانقسام».[3]

«دعا الاتفاق إلى وقف التصعيد الاعلامي المتبادل لما له من تأثير سلبي على مناخ الثقة المطلوبة لإنجاح المصالحة» [4] ، واتفق الجانبان على أن يتولى فريق عمل جزائري عربي الإشراف و المتابعة لتنفيذ بنود هذا الاتفاق، كما أبدت الجزائر استعدادها لاحتضان انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، وقد حضر مراسم التوقيع الرئيس الجزائري **عبد المجيد تبون** وكبار القادة السياسيين في البلاد، وجرى التوقيع بقصر الأمم بالضاحية الغربية للعاصمة الجزائرية وهو المكان الذي شهد **اعلان الرئيس الراحل ياسر عرفات** يوم 15 نوفمبر 1988 وقيام دولة فلسطين.

---

[1] خالد بوحجام، «الوساطة الجزائرية في الشأن الفلسطيني، قراءة تحليلية» مجلة العلاقات الدولية والسياسات الخارجية، جامعة الجزائر 3، العدد 17، 2023، ص113.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية، **الجزائر تطلق مبادرة جديدة للمصالحة الفلسطينية**، 13 اكتوبر 2022.. https://www.aps.dz/2025/06/05 آخر اطلاع 2025/06/05

آ

[3] 9 **بنود ومحطة مهمة ... الفصائل الفلسطينية توقع ميثاق لم الشمل في الجزائر**، الجزيرة نت . https://www.aljazeera.net/news/2022/10/13آخر اطلاع 2025/06/05

[4] **اعلان الجزائر للمصالحة الفلسطينية: الأبعاد و التحديات**، المنتدى العربي للدراسات 2022/10/16. https://www.arabforum.orgآخر اطلاع 2025/06/07

ويقول وزير الخارجية الجزائري **رمطان لعمامرة:** أن هذه المبادرة محطة مهمة في تاريخ القضية الفلسطينية في حين لقيت المبادرة الجزائرية ترحيبا دوليا وعربيا «إذ أشادت الأمم المتحدة بدور الجزائر المبدئي في دعم وحدة الصف الفلسطيني، كما رحبت بها جامعة الدول العربية باعتبارها فرصة جديدة لإحياء مشروع الوحدة الوطنية».[1]

ومع ذلك فقد واجهت المبادرة مجموعة تحديات على مستوى التنفيذ، أبرزها غياب آلية واضحة للرقابة على الالتزام بالبنود وعدم وجود جدول زمني واضح مع استمرار الانقسام الميداني في قطاع غزة والضفة الغربية ما جعل التنفيذ العملي مرهونا بمتغيرات داخلية وخارجية معقدة، والذي أصبح عرضة للتأجيل او التجاهل في التطبيق.[2]

ويعتبر تعارض البرامج السياسية: العقبة الأساسية للمصالحة والتناقض الجوهري بين خيار المقاومة الذي تمثله حماس والجهاد الاسلامي، وخيار التسوية تمثله فتح والسلطة من أكبر العقبات أمام أي اتفاق لم شمل، مالم يعاد صياغة ميثاق وطني جامع يوفق بين الطرحين.[3]

يتضح من خلال عرض المبحث: ان الانقسام الداخلي الفلسطيني ليس مجرد خلاف سياسي ظرفي بل هو نتيجة تراكمات تاريخية وأزمة بنيوية داخل النظام السياسي الفلسطيني، فرغم تعدد المبادرات العربية لم تترجم تلك المساعي إلى اتفاقات مستدامة بسبب غياب الإدارة السياسية الحقيقية من جهة، وتدخلات خارجية ذات أبعاد إقليمية من جهة أخرى.

وفي هذا السياق برزت المبادرة الجزائرية كجهد دبلوماسي نوعي، تميز بالحياد وارتكز على التاريخ المشترك مع القضية الفلسطينية، فقد حاولت الجزائر عبر اعلان المصالحة إعادة بعث التسوية بين الفصائل الفلسطينية من خلال تقديم إطار توافقي جامع، لكنه اصطدم بمجموعة من العراقيل الموضوعية والذاتية التي جعلت من تحقيق المصالحة الكاملة مسارا طويلا يتطلب ادارة سياسية حقيقية، ودعما مستمرا من الأطراف الضامنة.

يمكن القول أن الانقسام السياسي الفلسطيني ليس مجرد أزمة داخلية عابرة، بل ظاهرة هيكلية أضعفت المشروع الوطني وأطالت أمد الاحتلال، وإذا لم تبذل جهود جادة لمعالجته عبر مصالحة وطنية شاملة، فإن تداعياته ستبقى تعصف بالقرار الفلسطيني وتمنح الاحتلال هامشا أوسع لفرض وقائعه على

---

(1) **الأمم المتحدة ترحب بمبادرة الجزائر**، وكالة الأناضول، 17 أكتوبر 2022. https://www.aa.com.tr/ar

(2) **تحليل اعلان الجزائر للمصالحة الفلسطينية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2022/10/17.
https://www.dohainstitute.orgآخر اطلاع في 2025/07/20.

(3) رامي سعدات، **البرنامج السياسي المشترك كمدخل للمصالحة**: ورقة بحثية منشورة في موقع المركز الفلسطيني للحوار الديمقراطي و التنمية السياسية، 2022. https://www.pcpd.ps/ آخر اطلاع 2025/06/07.

الأرض، والوحدة الوطنية رغم صعوبتها تظل الخيار الاستراتيجي الوحيد للحفاظ على القضية الفلسطينية ودحر الاحتلال.

خلاصة

تبرز قراءة المواقف الجزائرية الرسمية من مشاريع التسوية ومسارات التطبيع، وكذا موقفها من الانقسام الداخلي الفلسطيني إلى ارتباط السياسة الخارجية الجزائرية مع ثوابتها التاريخية الداعمة للقضية الفلسطينية، ورفضها لأي تسوية تكرس الهيمنة الصهيونية أو تفرط بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

لقد عبرت الجزائر في مناسبات عديدة عن موقفها المبدئي الرافض لاتفاقيات التطبيع التي وقعتها بعض الدول العربية مع الكيان الصهيوني، مؤكدة أن التطبيع لا يمكن أن يكون بديلا عن حل عادل وشامل يضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي سياق الانقسام الداخلي الفلسطيني شكلت الجزائر فاعلا دبلوماسيا ملتزما بمبدأ " **البيت الفلسطيني أولا**"، إذ سعت عبر تاريخ الانقسام إلى الحفاظ على وحدة الصف الفلسطيني، ورفضت الاصطفاف إلى جانب أي طرف من أطراف النزاع الداخلي.

ويعد مؤتمر الفصائل الفلسطينية "**لم الشمل**" الذي انعقد بالجزائر عام 2022 تتويجا لسلسلة المبادرات الجزائرية السابقة، وعكست عن رغبة جادة في استعادة الوحدة الفلسطينية على أساس الشراكة الوطنية، بما ينسجم مع تطلعات الشعب الفلسطيني، ويقوي من موقفه في مواجهة الاحتلال.

لقد أكدت التجربة الجزائرية في التعاطي مع هذين الملفين " **التطبيع والانقسام**" على دورها كوسيط نزيه وفاعل عربي أصيل، يربط بين البعد المبدئي والثقل الدبلوماسي، رافضة أي حلول مجتزاه أو انفرادية، ومتمسكة بمركزية القضية الفلسطينية في سياستها الخارجية.

الفصل الثالث:

الموقف الجزائري من العدوان المتكرر على غزة

✍ **المبحث الأول: أبرز حروب الكيان الصهيوني على غزة**

- **المطلب الأول : العدوان الاسرائيلي المتكرر وأدوات المقاومة من 2006الى 2022**
- **المطلب الثاني : الموقف السياسي والدبلوماسي للجزائر اتجاه العدوان الإسرائيلي على غزة**

✍ **المبحث الثاني: معركة طوفان الأقصى و التحرك الدبلوماسي الجزائري 2023-2025**

- **المطلب الأول: تداعيات معركة طوفان الأقصى**
- **المطلب الثاني: تحركات الجزائر الدبلوماسية في المحافل الدولية اتجاه معركة طوفان الأقصى**

يعد الصراع العربي الاسرائيلي من أكثر الصراعات تعقيدا وتشابكا في العصر الحديث، نظرا لطبيعته الوجودية وارتباطه الوثيق بالتدخلات الدولية والامن العالمي، حيث لا يمكن اختزاله في نزاع على حدود او نفود فحسب، اذ تطور هذا الصراع من حروب عربية اسرائيلية الى صراع فلسطيني اسرائيلي، ثم الى حروب فلسطينية داخلية(غزة والضفة الغربية) ضد الاحتلال، مع احتمالية تصاعده مستقبلا الى حروب اقليمية شاملة.

المبحث الأول: أبرز حروب الكيان الصهـــــــيوني على غزة

ويناقش هذا المبحث: أبرز حروب الكيان الصهيوني على غزة مع توضيح طبيعة هذه الحروب التي تعرف بالحروب اللاتماثلية المرتبطة بهذا الصراع.

إذن فلكل ظاهرة إطارها المفاهيمي الذي يوضح توجه مختلف الباحثين حول مختلف متغيرات الدراسة، وظاهرة الحروب اللاتماثلية لها العديد من التعاريف والتوجهات التي يمكن توضيحها كالتالي:

مفهوم الحروب اللاتماثلية:

«لا يوجد تعريف موحد للحروب اللاتماثلية كغيره من المفاهيم الاخرى الواسعة كالإرهاب، مع ذلك فهناك فهم مشترك للظاهرة، فالحروب اللاتماثلية هي شكل من أشكال الحروب، يستخدم فيها المقاتلون أدوات أو استراتيجيات متباينة ومتناقضة لمعايير التوازن السائدة، وتتميز بانعدام مسرح عمليات محدد، كما يستخدم كل فرق فيها خططا وأسلحة غير متماثلة وغير متوقعة» .[1]

ويعرفها مصطفى الهيني في مؤلفه **الحروب الجديدة وتحولات الصراع الدولي:** «أن الحروب اللاتماثلية هي شكل من أشكال الحروب التي تحدث بين طرفين غير متكافئين في القوة والوسائل العسكرية، حيث يعمد الطرف الأضعف استخدام أساليب غير تقليدية لمواجهة تفوق العدو مثل " حرب العصابات والارهاب والحروب النفسية».[2]

ويرى أحمد بنغلي في مؤلفه **الاستراتيجية العسكرية في القرن الواحد والعشرون:** «أن الحروب اللاتماثلية هي تلك التي لا يلتزم فيها الطرفان بقواعد الحرب التقليدية، ويستخدم فيها أحد الأطراف وسائل قتالية لاتنتمي للميدان العسكري النظامي، بل تعتمد على التمويه والخداع وضرب مراكز الضعف لدى العدو».[3]

اذن فلكل عصر حروبه وأسلحته التي تميزه عن غيره، فقد انتقلت الحروب عبر مراحل وأجيال عديدة وصولا إلى الحروب اللاتماثلية التي شكلت ذروة ماوصل إليه العقل البشري من تطورات تقنية وتكنولوجية أدت الى تغيير وجه الحروب وأصبحت تدار عبر شاشات الكمبيوتر بسبب التطور التكنولوجي.[4]

---

[1] بلال مرزوقي، حرب غزة 2023 في الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية) – جامعة المسيلة–، 2024، ص10.

[2] مصطفى الهيني، **الحروب الجديدة وتحولات الصراع الدولي**، (ط1، المركز العربي للأبحاث لدراسة السياسات، الدوحة، 2016)، ص42.

[3] أحمد بنغلي، **الاستراتيجية في القرن الواحد والعشرين**، (ط1، عمان: دار مجدلاوي ،2010)، ص88.

بينما يرى عبد الهادي عبد القادر في مؤلفه **المقاومة والحرب اللاتماثلية في فلسطين**: أن الحروب اللاتماثلية هي الساحة التي تلجأ اليها الحركات التحررية حين تواجه قوى استعمارية أو احتلالا نظاميا يفوقها عتادا وعددا، فيستخدم حرب الاستنزاف والتكتيكات غير المباشرة كأدوات للصمود والمقاومة.[1]

ومما سبق نستخلص من أن الحرب على غزة تمثل نموذجا معاصرا ومتجذرا لفهم التحولات في طبيعة الصراعات المسلحة، خصوصا ضمن نمط الحروب اللاتماثلية، فهذه الحرب لا تدور بين جيشين تقليديين، بل بين قوة احتلال نظامية وأسلوب قتال يتمتع بتفوق عسكري واستخباراتي، وفصائل مقاومة شعبية تعتمد على أدوات غير تقليدية وأسلوب قتال مرن ومفاجئ، وأن تكرار العدوان الاسرائيلي المتكرر على غزة يؤكد الطابع غير المتماثل لهذا الصراع، ويستوجب تحليله خارج نطاق المفاهيم العسكرية الكلاسيكية. [2]

وفي قلب المشهد الغزي، تتضح سمات الحرب اللاتماثلية من خلال الهوة الشاسعة بين قدرات اسرائيل العسكرية الحديثة، ووسائل المقاومة الفلسطينية المحدودة، والتي تشمل صواريخ محلية الصنع، أنفاق هجومية وكمائن تكتيكية، حيث تلجأ الفصائل الفلسطينية وعلى رأسها حماس والجهاد الاسلامي الى تكتيكات تعتمد على عنصر المفاجأة والمرونة كوسيلة لتعويض الفجوة التكنولوجية والعددية، ما يجسد جوهر الحرب اللاتماثلية التي تقوم على خوض المعركة بوسائل غير تقليدية أمام خصم متفوق.[3]

وقد طورت المقاومة في غزة تكتيكات ميدانية قائمة على التمويه، السرعة وضرب مواطن الضعف في بنية العدو مثل استخدام الأنفاق الهجومية، الرصد الالكتروني البسيط وتوظيف الإعلام كجزء من المعركة النفسية، هذه الأدوات رغم بساطتها الظاهرية نجحت في التأثير على المشهد الأمني الإسرائيلي، وفرضت تغيرات في سلوك الجيش ومؤسساته الأمنية، ما يؤكد أن فاعلية الحرب اللاتماثلية لا تقاس فقط بحجم القوة بل بقدراتها على إعادة صياغة المعادلات الميدانية. [4]

فإسرائيل تعتمد في كل عدوان على غزة على الرد العسكري التقليدي واسع النطاق، من خلال الغارات الجوية والقصف المدفعي، واستهداف البنية التحتية والمرافق المدنية، في محاولة للقضاء على قدرة المقاومة على المبادرة، إلا أن هذه الردود العنيفة تظهر محدودية الفعل العسكري الكلاسيكي أمام ديناميكية

---

[4] بلال مرزوقي، مرجع سابق، ص13.

[1] عبد الهادي عبد القادر ، **المقاومة والحرب اللاتماثلية في فلسطين**، (ط1،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2013)، ص103.

[2] نفس المرجع ص19.

[3] مصطفى الهيني، مرجع سابق، ص42.

[4] أحمد بنغلي، مرجع سابق، ص88.

الفعل اللاتماثلي، حيث لا تثمر التفوقات التقنية في تحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى، بل قد تؤدي الى نتائج عكسية عبر تعزيز صلابة المقاومة وزيادة تأييدها الشعبي.[1]

وتظهر كل جولة قتال أن المقاومة قادرة على استعادة قدراتها سريعا، بل وتطويرها فالحرب هنا لاتقاس بنتائج تقليدية كاحتلال أرض أو اسقاط نظام، بل بقدرة الطرف الأضعف على الصمود، وتثبيت حضوره السياسي والميداني، وهو ما تحققه المقاومة الفلسطينية عبر تكريس معادلة الردع المتبادل، وتحدي الهيمنة الاسرائيلية.[2]

إذن فالحرب على غزة تشير بوضوح على التحول في طبيعة النزاعات المسلحة، حيث لم يعد النصر يحدد بالتفوق العددي أو التكنولوجي فقط، بل بمرونة الأداء وشرعية القضية، وعمق الصمود الشعبي، إذ أصبحت غزة مثالا حيا على فاعلية الحرب اللاتماثلية والتي تحولت من أسلوب اضطراري الى استراتيجية معتمدة قادرة على فرض وقائع سياسية وميدانية على خصم متفوق، وأن فهم هذا النمط من الصراع ضروري لفهم مستقبل المواجهات في المنطقة بل ومستقبل الحرب ذاتها.

المطلب الأول: العدوان الاسرائيلي المتكرر وأدوات المقاومة من 2006 الى 2022

تتجذر المقاومة الفلسطينية في سياق تاريخي ممتد يتجاوز النضال من أجل حقوق الشعب الفلسطيني، إذ تعكس هذه المقاومة تطلعات وآمال الملايين التي تمتد على عقود، وبرزت بشكل مستمر منذ بداية الاحتلال، وتتعدد المقاومة الفلسطينية بين السياسية والثقافية إضافة الى المقاومة المسلحة، التي اكتسب زخمها من تفشي الممارسات الاسرائيلية القمعية وحملات الاستيطان، «ومنذ اعلان قيام دولة إسرائيل المزعومة عام 1948، شهدت الأراضي الفلسطينية تحولات دراماتيكية، مما أطلق شرارة المقاومة كوسيلة للدفاع عن الهوية والقضية الوطنية، حيث ظلت تسعى جاهدة للتصدي للظلم والاحتلال»[3]، بدءا من تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 التي وحدت المنظمات المختلفة والتي تميزت بالعمل الدبلوماسي وصولا الى عمليات عسكرية متواترة الشدة والتي وصفت بالعنيفة، ونظرا لفشل مفاوضات التسوية مادفع الى ظهور فصائل مقاومة أخرى تسعى لتحرير فلسطين من الاحتلال الغاشم واقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشريف مع اعادة احياء تداول القضية الفلسطينية على المستوى الاقليمي والدولي .

---

[1] Steven Metz and Douglas V. Johnson II, Asymmetry and U.S.Military Strategy: definition, background and strategy concepts (Carlisle, PA: U.S: Army warcollege 3,2001), p5.

[2] عبد القادر عبد الهادي، مرجع سابق، ص103.

[3] محمود محارب، **المقاومة الفلسطينية والنظام السياسي الاسرائيلي 2000-2020**، (ط1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021)، ص111.

دخلت حركة المقاومة الاسلامية "حماس" في لب الصراع الفلسطيني الصهيوني مع اندلاع انتفاضة الحجارة عام 1987 وكشكل من أشكال السيرورة معها في مواجهة الاحتلال، وقد نشأت نتيجة تفاعل عدة عوامل عايشها الشعب الفلسطيني منذ هزيمة 1948 وهزيمة 1967، ومآلت اليه تطورات القضية الفلسطينية حتى نهاية 1987، وتطور الصحوة الفلسطينية، وماوصلت اليه في منتصف الثمانينات من القرن العشرين.[1]

وسميت كتائب القسام الجناح العسكري على اسم الشهيد عز الدين القسام الذي قاد مقاومة ضد الانتداب البريطاني في ثلاثينات القرن العشرين حيث طورت قدراتها العسكرية من تصنيع لصواريخ محلية مثل " القسام" و" القدس"، وبناء شبكة أنفاق تحت الأرض بغزة، وتدريب مقاتلين على أساليب حرب العصابات والعمليات الخاصة بحر وجوا وأرضا، اضافة لذلك شاركت فصائل مقاومة أخرى الى جانب حماس من أجل دحر الاحتلال وأبرزها:

حركة الجهاد الاسلامي، وجناحها العسكري المسمى ب "سرايا القدس" والذي تبنى نهجا مقاومة يركز على العمليات العسكرية المباشرة ضد الاحتلال مع تأثير ايدولوجي من الثورة الايرانية، وكذا كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح، وجبهة التحرير الفلسطينية، وكتائب المقاومة الوطنية " الجبهة الديمقراطية" .[2]

هذا التعاون بين الفصائل ذات الخلفيات الايديولوجية المتنوعة، من الاسلامية الى القومية واليسارية، يعكس درجة عالية من الوحدة في مواجهة الكيان الصهيوني.[3]

وعلى مدار عشرين عاما مضت ظلت اسرائيل تنفرد بقطاع غزة وتحكم قبضتها الأمنية والعسكرية عليه، بل وترتكب أبشع الجرائم بحق الأبرياء الفلسطينين العزل من نساء وأطفال وشيوخ وهي الأكثر دموية، أملا في اسقاط المقاومة الفلسطينية في غزة، ولو كان على حساب جثث وأنقاض القطاع بأكمله، وبالرغم من الوضع الفلسطيني المتأزم والحصار الخانق على أهله، لم يحل دون تحول القطاع الى بؤرة وقاعدة تنطلق منها المقاومة الفلسطينية المسلحة ضد المحتل، باعتبار أن غزة تمثل المساحة الوحيدة التي تحررت من الاحتلال منذ سبتمبر 2005.[4]

---

[1] سميح شبيب، «الهيمنة وتكتيك الشراكة»، **مجلة الرؤية**، العدد 30، 2012، ص12.

[2] مارك لينش، ' اتفاقيات ابراهام وتأثيرها على فلسطين، **فورين أفيرز**، 22.02.2022 ،ص ص89.103

[3] See flash point, israel-Hamas war: Military and terrorist Groups, (October 2023, https://www.flashpoint.io/blog/israel-hamas-war-military-and-terrorrist-groups).

[4] Palestine : the resistance, international viewpoint, (accessed_may24/2025), (http://internationalviewpoint.org/spip.php?article8742).

ويجسد قطاع غزة نموذجا واضحا لظاهرة " الحروب اللاتماثلية" كما أشرنا سابقا فالحروب المتكررة التي شنتها اسرائيل على القطاع منذ عام 2006 وحتى معركة طوفان الأقصى في أكتوبر 2023 تكشف عن طبيعة هذا الصراع غير المتكافئ، فمن جهة تمتلك اسرائيل أحدث منظومات التسليح والدفاع " كالقبة الحديدية" ، ومن جهة أخرى تعتمد المقاومة الفلسطينية على الصواريخ محلية الصنع ، الأنفاق والكمائن الميدانية، الا أن هذه الحروب أبرزت محدودية التفوق التكنولوجي أمام ارادة الصمود، كما كشفت الأبعاد الانسانية والسياسية للحرب اللاتماثلية التي تتجاوز الميدان العسكري لتؤثر على الرأي العام الدولي، وكذا الشرعية السياسية للاحتلال وفرض الأمر الواقع بالقوة من خلال الاعتراف أو القبول الدولي و الاقليمي بوجود كيان احتلالي سواء عبر القرارات الأممية أو مواقف الدول الكبرى المؤيدة لهذا الاحتلال الغاشم.

وفي هذا المطلب سنبرز أهم المعارك التي خاضتها غزة مع الاحتلال الاسرائيلي من 2006 الى 2023.

أولا: حـــــرب 2006

تركزت الحملات العسكرية الاسرائيلية في هذه الفترة على قطاع غزة بهدف اسقاط حكومة حماس، وضرب المقاومة واسكات صواريخها، وكان من أبرز الحملات عملية "**أمطار الصيف**" التي استمرت في الفترة06/26 إلى .2006/10/31 ، والتي جاءت بعد قيام حماس بالتعاون مع لجان المقاومة الشعبية وجيش الاسلام بعملية " **الوهم المتبدد**" التي أدت الى أسر الجندي الاسرائيلي **جلعاد شاليط Gilad Shalit** ، وقد أدت عملية أمطار الصيف الى استشهاد400 فلسطيني وجرح 1852 آخرين، كما نفذت اسرائيل حملة "**غيوم الخريف**" في تشرين الثاني / نوفمبر 2006 ، التي أدت الى استشهاد 105 وجرح 353 فلسطيني.

ثانـــــيا: حـــــرب 2008

تعرف بحملة "**الشتاء الساخن**" من 27 فيفري إلى 3 مارس 2008، والتي أدت لاستشهاد 107 فلسطيني وبالتأكيد فان مثل هذه الحملات كانت تواجه بمقاومة بطولية، وان كانت غير متكافئة من المقاومة الفلسطينية.[1]

أما أشد الحملات الاسرائيلية شراسة واتساعا كانت في 27 ديسمبر2008، حيث شنت اسرائيل عدوانا عسكريا واسعا على قطاع غزة استمر 22 يوما، عرف بعملية" **الرصاص المصبوب**" أسفر عن استشهاد أكثر من 1400 فلسطيني، معظمهم من المدنيين، ودمار واسع في البنى التحتية، شمل مدارس ومستشفيات ومقرات تابعة للأمم المتحدة. [2]

---

[1] محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، (بيروت، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، 2007)، ص91، و التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2008، ص100.

[2] منظمة العفو الدولية، **غزة تحت القصف**، (تقرير حول انتهاكات حقوق الانسان أثناء الحرب، لندن، 2009)، ص12.

أبرزت هذه الحرب تحولا في طبيعة المواجهة، فقد واجهت آلة الحرب الصهيونية لاسيما كتائب القسام وسرايا القدس قدرتها على الصمود البطولي والمقاومة العنيفة، وذلك باستخدام صواريخ قصيرة ومتوسطة المدى ما اضطر القوات الصهيونية الى الانسحاب غير المشروط من قطاع غزة وفشلها في احتلال القطاع.

رغم الفارق الكبير في ميزان القوة، استطاعت المقاومة أن تفرض معادلة " **الردع بالصمود**" وأحدثت تحولا في المزاج العربي والدولي تجاه العدوان خصوصا مع التغطية الاعلامية الواسعة للجرائم الاسرائيلية.

في هذه المرحلة تبنت المقاومة "**سياسة الرد المحدود**"، لكنها حافظت على جاهزيتها، ماجعل الاحتلال يتجنب مواجهة برية مباشرة طويلة بالمقابل استمرت اسرائيل في سياسة الاغتيالات التي طالت قادة ميدانيين من حماس والجهاد الاسلامي.[1]

أثرت الثورات التي شهدتها عدة دول عربية على المشهد الفلسطيني حيث تراجعت أولويات الأنظمة العربية، وأهملت القضية الفلسطينية في أجندتها السياسية في المقابل أظهرت الشعوب العربية تعاطفا متزايدا مع غزة والمقاومة، خاصة في مصر وتونس.[2]

وبالرغم من الحراك الشعبي الداعم الا أن التغيرات التي طرأت على أنظمة الحكم خاصة في مصر بعد الاطاحة **بالرئيس حسني مبارك** ، فتحت المجال مؤقتا لتخفيف الحصار، قبل أن تعود للانغلاق مجددا بعد انقلاب 2013 وعودة العلاقات الأمنية بين مصر واسرائيل الى التنسيق الوثيق.[3]

عدوان 2012:

في نوفمبر2012 شنت اسرائيل عدوانا على قطاع غزة استمر 8 أيام وبدأ باغتيال القائد العسكري لكتائب القسام "**أحمد الجعبري**"، وأطلقت اسرائيل على العملية اسم " **عامود السحاب**"، وردت المقاومة باطلاق أكثر من 1500 صاروخ باتجاه المدن الاسرائيلية، أبرزها تل أبيب والقدس باستخدام صواريخ من طراز فجر5، ما شكل تطورا نوعيا في قدراتها . [4]

---

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **المقاومة الفلسطينية بعد 2009 التحديات والتطورات**، (الدوحة، 2012)، ص43.

[2] سعيد الحاج، **أثر الثورات العربية على القضية الفلسطينية**، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2013)، ص14.

[3] مركز الزيتونة للدراسات، **المشهد الفلسطيني**، (بيروت، 2013) ص47. www.moh.gov.ps

[4] وزارة الصحة الفلسطينية، **احصائيات عدوان 2012**، غزة، 2013.

نتائج العدوان:

نتج عن العدوان استشهاد حوالي 162 فلسطينيا معظمهم من المدنيين وجرح أكثر من 1200 آخرين[1]، وتدمير عشرات المنازل والبنى التحتية، واضطرار اسرائيل لقبول تهدئة بوساطة مصرية دون تحقيق أهدافها.

من هنا نجد أن المقاومة قد أكدت قدرتها على الردع النسبي، حيث أن وصول الصواريخ الى داخل العمق الاسرائيلي قد أحرج المؤسسة الأمنية العسكرية في تل أبيب وكسر شوكة نظامهم الدفاعي بما يسمى " القبة الحديدية"، مما يثبت بأن توازن الرعب بدأ بالتشكل من جديد، ما أدى الى رفع مكانة المقاومة في الشارع الفلسطيني والعربي.

عـــــــــدوان 2014:

شن الاحتلال الاسرائيلي عملية عسكرية شاملة ضد حركات المقاومة في قطاع غزة وبدأت فعليا يوم 08 جويلية 2014، والتي أطلق عليها الجيش الاسرائيلي " **عملية الجرف الصامد**"، وردت كتائب عز الدين القسام " **معركة العصف المأكول**"، بينما ردت حركة الجهاد الاسلامي بعملية" **البنيان المرصوص**"، بعد موجة عنف تفجرت مع خطف وتعذيب وحرق الطفل " **محمد أبو خضير** " من بلدة شعفاط على أيدي مجموعة مستوطنيين في 02 جويلية 2014 ، واعادة اعتقال العشرات من محرري صفقة شاليط،؟ وأعقبها احتجاجات واسعة في القدس وداخل عرب 48 وكذلك مناطق الضفة الغربية، واشتدت وتيرتها بعد أن دهس اسرائيلي اثنين من العمال العرب قرب حيفا، وتخلل التصعيد قصف متبادل بين اسرائيل والمقاومة الفلسطينية في القطاع، تخلل هذه الحرب عدة عمليات عسكرية مثل" عملية ناحل عوز، عملية العاشر من رمضان ".[2]

وأبانت تلك الفصائل عن قدرة قتالية وتطوير لآلياتها في المقاومة بشكل لم يتوقعه الاحتلال الاسرائيلي الذي لجأ الى " القبة الحديدية " في التصدي لصواريخ المقاومة الفلسطينية، وأعلن عن تدمير عدد منها. [3]

بعد الحرب على غزة أصدر المرصد الأورو متوسطي لحقوق الانسان تقريرا شاملا عن الخسائر البشرية والمادية، بالتعاون مع وكالة الصحافة الفلسطينية وأظهر التقرير استشهاد أكثر من 1742 فلسطينيا، بينهم 530 طفلا و302 امرأة، وأكثر من 340 مقاوما فلسطينيا، وجرح 8710 من مواطني القطاع. [4]

---

[1] المركز الفلسطيني للإعلام، حصيلة العدوان على غزة 2012، تقرير خاص، ديسمبر 2012.

[2] الحرب على غزة 2014، ويكيبيديا الموسوعة الحرة. (www.wikipedia.org) آخر اطلاع (12 أفريل 2025).

[3] العدوان الإسرائيلي على غزة 2014، الجزيرة، تاريخ 2015/7/7.

)www.aljazeera.net.cdn.ampproject.org(تاريخ الاطلاع: (2025/04/22)

رغم الخسارة الكبيرة في الأرواح وحجم الدمار الكبير الذي لحق بغزة " المدارس، المستشفيات، المساجد، ومقرات الأمم المتحدة، والآلاف من الوحدات السكنية"، إلا أن المقاومة انتصرت على الاحتلال الاسرائيلي، ولم تمكنه من تحقيق أهدافه، وجعلته يستعجل في وقف القتال ويسعى لابرام اتفاق وقف اطلاق النار، كما تصاعدت المطالب بفتح تحقيقات دولية في جرائم الحرب التي ارتكبها الاحتلال، وتوقف العدوان بموجب المبادرة، والتي دعت بوقف الحرب وفتح معبر رفح ورفع الحصار عن غزة.

وقد تم عقد مؤتمر لاعادة اعمار غزة في القاهرة برعاية الرئيس المصري " **عبد الفتاح السيسي**" ومشاركة خمسين منظمة و حكومة، وخلص تقرير للجنة تقصي الحقائق حول العدوان العسكري الاسرائيلي على قطاع غزة صيف 2014 الذي نشر في نهاية جوان 2015 وعرف بتقرير ديفيس، الا أن العدوان الاسرائيلي على غزة يرقى الى "جرائم الحرب"، وأن 142 عائلة على الأقل فقدت ثلاثة أفراد أو أكثر في الهجوم على المباني السكنية أثناء الحرب، حيث شنت اسرائيل أكثر من ستة آلاف غارة جوية، وأطلقت نحو خمسين ألف قذيفة مدفعية على مدى 51 يوما.[1]

يبدو ولوهلة أن لحظة اعلان الحرب على غزة كانت مواتية لاسرائيل لوضع حد" لمعضلة غزة" التي لم تستطع حسمها منذ عام 2006 رغم الحصار والقتل و التدمير و الحروب العسكرية المتتالية، غير أن نجاح المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان ومفاجأت العدو وافشالها لأهدافه وتأثيرها على صورة اسرائيل بوصفها القوة الضاربة في المنطقة، شكل متغيرا حيويا وجديدا انعكس على كل هذه الظروف وغيّر فيها، وربما يفسر تسارع الجهود الغربية لادخال شعوب المنطقة في معركة جديدة مع ذاتها والتي يمكن بلورتها بما عرف بالحرب على داعش بعد التوصل الى وقف اطلاق النار في قطاع غزة .[2]

من أبرز التحديات التي واجهت المقاومة في قطاع غزة الحصار الخانق الذي يتعرض له القطاع منذ2007، وارتفاع وتيرة الملاحقة والتضييق على القاعدة الاجتماعية للمقاومة في الضفة الغربية سواء من قبل اسرائيل أو من قبل السلطة وأجهزتها ، وتعثر خطوات المصالحة الفلسطينية وانعكاسات ذلك على برامج اعادة بناء القطاع وفك الحصار، وازدياد حدة الضغوطات و التأثيرات الشعبية في غزة بسبب البطئ الشديد للإعمار،

---

[4] نفس المرجع.

[1] نفس المرجع.

[2] جواد الأحمد، مركز دراسات الشرق الأوسط، (ندوة تحولات الصراع العربي الإسرائيلي بعد الحرب على غزة 2014، عمان، الأردن، 9 و 10 ديسمبر 2014.)

)http://www.mesc.com.jo/activities/act-sem/symposium/mesc-12-33.html(.آخر اطلاع: (2025/04/31)

وكذا حالة التفكك والضعف والصراعات الداخلية العربية واخراج أو تحييد معظم القوى العربية من معادلة المواجهة، مما أفقد المقاومة السند والظهر العربي.[1]

استعملت اسرائيل خلال الحرب " نظرية الضاحية" وهي النظرية التي طورتها بعد حرب لبنان، وتهدف الى احداث دمار كبير في المناطق المدنية لمعاقبة شعوب المقاومة، وقد فشلت هذه النظرية في قطاع غزة لأسباب كثيرة منها ما يتعلق بصمود سكان غزة.

ومن هنا يمكن القول ان نقاط ضعف اسرائيل تنطبق على نقاط ضعفها في كل حروبها الجديدة ومنها على سبيل المثال : فشلها في ردع منظمات عسكرية يحميها سكانها المدنيين ، فشلها في حسم المعارك في هذا النوع من الحروب ، وفشلها في انهاء المعارك بسرعة بعد بدايتها، فاسرائيل قد تبدأ الحرب ولكنها لاتسيطر على نقطة نهايتها .[2]

مرحلة ما بعد حرب 2014 " اعادة الاعمار والجمود السياسي 2014 . 2017" :

أشار تقرير الأونكتاد UNICTAD 2015 أن قطاع غزة قد يصبح غير صالح للسكن بحلول عام 2020 اذا استمر الحصار والتدهور الاقتصادي، حيث بلغ معدل البطالة 44% وهو الأعلى عالميا في ذلك الوقت، وأعاقت القيود الاسرائيلية" ادخال مواد البناء والمساعدات الانسانية " ، جهود اعادة الاعمار، مما أدى الى استمرار معاناة سكان غزة وارتفاع حاد لمعدلات الفقر والبطالة، وننوه بالذكر الى أن المجتمع الدولي لم يمارس ضغوطا كافية على اسرائيل لرفع الحصار، مما زاد من تفاقم واستمرار الأزمة.

ولم تسفر الجهود التي بذلتها مصر وقطر في تحقيق مصالحة دائمة بن فتح وحماس، ماانعكس سلبا على ادارة القطاع وساهم في تأزيم الأوضاع المعيشية.

حـــــــــرب 2021:

والتي عرفت اسرائيليا باسم عملية "**حارس الأسوار**"، والمعروفة فلسطينيا باسم معركة " **سيف القدس**"،حيث اندلعت المواجهة في 10 ماي 2021 على خلفية احتجاجات فلسطينية ضد قرارات اخلاء عائلات من حي الشيخ جراح، وتصاعدت الاعتداءات الاسرائيلية على المصلين في باحات المسجد الأقصى خلال العشر الأواخر من رمضان، ومع اصرار الاحتلال على المضي في سياساته القمعية تدخلت المقاومة الفلسطينية في غزة بإطلاق صواريخ باتجاه القدس وتل أبيب، لتعلن بدء معركة أطلقت عليها اسم " **سيف القدس**" في اشارة الى ربط المواجهة بمصير المدينة المقدسة. [3]

---

[1] قاصد محمود، مركز دراسات الشرق الأوسط.

[2] قاصد محمود، نفس المرجع.

[3] أحمد يوسف، «معركة سيف القدس دلالات سياسية جديدة»، **مجلة السياسة الفلسطينية**، العدد 12، 2021، ص15.

شهدت الحرب تطورا لافتا في قدرات المقاومة العسكرية، حيث أطلقت الفصائل أكثر من 4300 صاروخ نحو المدن الاسرائيلية، وهو رقم غير مسبوق في الحروب السابقة ورغم فعالية منظومة القبة الحديدية، فإنها فشلت في اعتراض نسبة معتبرة من الصواريخ، الأمر الذي أدى إلى شلل في الحركة الاقتصادية واغلاق المطارات، في المقابل شن الاحتلال غارات جوية مكثفة على غزة استهدفت البنى التحتية والمراكز المدنية، ما أسفر عن تدمير واسع دون تحقيق انجاز عسكري ملموس. [1]

تكبد قطاع غزة خسائر بشرية فادحة اذ استشهد حوالي 256 فلسطينيا بينهم 66 طفلا و40 امرأة، وأصيب أكثر من ألفي جريح، كما دمرت مئات الوحدات السكنية والأبراج التجارية، ما عمق الأزمة الانسانية في القطاع المحاصر، بينما اقتصرت خسائر الاحتلال على 13 قتيلا وعشرات الاصابات، هذا التفاوت في الضحايا ألقى الضوء مجددا على الطابع غير المتكافئ للصراع، وأثار انتقادات حقوقية واسعة ضد ممارسات الاحتلال.

على الصعيد السياسي: أبرزت المعركة وحدة الساحات الفلسطينية وربطت بشكل عملي بين غزة والقدس، ماعزز مكانة المقاومة كمدافع عن المدينة المقدسة، اقليميا تحركت مصر وقطر للتوسط لوقف إطلاق النار، الذي تم التوصل اليه في 21 ماي 2021.

أما دوليا: فقد انقسمت مواقف الولايات المتحدة والدول الاوروبية التي دعمت حق اسرائيل في الدفاع عن نفسها، بينما صدرت ادانات عربية واسلامية للعدوان مع دعوات لوقفه الفوري.

أعادت الحرب صياغة معادلة جديدة في الصراع، حيث بات أي اعتداء على المسجد الأقصى أو القدس مرتبطا بإمكانية اندلاع مواجهة مع غزة، كما شكلت المعركة احراجا لاسرائيل التي فشلت في تحقيق أهدافها الاستراتيجية وأظهرت هشاشة جبهتها الداخلية أمام الصواريخ الفلسطينية، اضافة الى ذلك رسخت الحرب موقع المقاومة كلاعب رئيسي لايمكن تجاوزه في المعادلات السياسية والاقليمية.[2]

اذن مثلت معركة سيف القدس 2021 تحولا نوعيا في طبيعة الصراع الفلسطيني . الاسرائيلي، ليس فقط من خلال أبعادها العسكرية، ولكن أيضا بارتباطها بالقدس كقضية مركزية جامعة، وبرغم الثمن الانساني الباهظ الذي دفعه قطاع غزة فان نتائجها عززت مكانة المقاومة ورسخت معادلة جديدة تقوم على الربط بين غزة والقدس.[3]

---

[1] عبد الوهاب المسيري، **الصهيونية و النازية و نهاية التاريخ**، (ط1،القاهرة، دار الشروق، 2008)، ص310.

[2] وليد عبد الحي،<الدلالات الاستراتيجية لمعركة سيف القدس،> (**المستقبل العربي**، العدد 496، 2021)، ص33.

[3] مركز الجزيرة للدراسات، **حرب غزة 2021 قراءة في النتائج و التداعيات**، الدوحة، 2021. (http://www.aljazeera.net) تم الاطلاع في: (2025/5/15).

حـــــــــــرب 2022:

بدأت المواجهة يوم 05 أوت 2022 باغتيال القيادي البارز في سرايا القدس "**تيسير الجعبري**"، في محاولة اسرائيلية لشل قدرات الجهاد الاسلامي، أطلقت اسرائيل على هذه العملية اسم "**الفجر الصادق**"، وردت الحركة باطلاق مئات الصواريخ باتجاه مستوطنات غلاف غزة وصولا إلى تل أبيب، وأطلقت حركة الجهاد الاسلامي على هذه المواجهة اسم" **وحدة الساحات**"[1] في اشارة الى ربط ميدان غزة بالمقاومة المتصاعدة في الضفة الغربية، خاصة في جنين ونابلس، اضافة الى دعم الشتات.

هذا المفهوم لم يكن مجرد شعار، بل استراتيجية هدفت الى كسر الفصل الجغرافي الذي حاول الاحتلال تكريسه بين الساحات الفلسطينية، بحيث يؤدي أي اعتداء في غزة الى تفعيل جبهات أخرى بشكل متزامن، ما يشتت الجهد الأمني الاسرائيلي ويبقيه في حالة استنزاف دائم.[2]

وقد شنت اسرائيل غارات مكثفة، استهدفت مواقع مدنية وعسكرية في القطاع، وقد أسفرت الحصيلة النهائية عن 49 شهيدا، بينهم 17 طفلا و04 نساء، وأكثر من 360 جريحا، في مقابل أضرار محدودة نسبيا داخل اسرائيل نتيجة عمل منظومة القبة الحديدية.

تميزت معركة وحدة الساحات، الفجر الصادق، بعدة خصائص:

- اولا: قصر مدتها ثلاثة أيام فقط، مقارنة بالحروب السابقة.
- ثانيا: اقتصارها على مواجهة بين الاحتلال والجهاد الاسلامي دون مشاركة مباشرة من حماس التي اكتفت بالدعم السياسي.
- ثالثا: ابراز الدور المصري كوسيط فعال أنهى الجولة خلال ثلاثة أيام لكن الأهم هو أن هذه الحرب مهدت لمرحلة جديدة من العمل المقاوم، اذ أن وحدة الساحات شكلت أساسا مفاهيميا ومعنويا لمعركة طوفان الأقصى 2023، التي طبقت عمليا فكرة تزامن الجبهات وأعادت صياغة قواعد الاشتباك.

من الفجر الصادق الى طوفان الأقصى " ملامح التمهيد والتحول":

بعد وقف إطلاق النار في أوت 2022، برزت عدة استنتاجات لدى المقاومة والاحتلال على حد سواء، فالبنسبة لاسرائيل أدركت أن استراتيجيتها القائمة على الضربة الاستباقية واغتيال القيادات لم تنجح في ردع الجهاد الاسلامي ولا في إضعاف قدرته على إطلاق الصواريخ بشكل مكثف، أما المقاومة فقد خرجت

[1] **أبرز حروب اسرائيل على قطاع غزة**. (https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2022/8/7) آخر اطلاع في: (2025/6/17).

[2] وليد المدلل، «مفهوم وحدة الساحات في الفكر المقاوم الفلسطيني»، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد 299، 2023، ص45.

من الحرب بقناعة أن تقصير أمد المواجهة لا يعني هزيمة سياسية أو عسكرية، بل ان القدرة على الصمود وادارة الاشتباك المحدود تعد مكسبا بحد ذاته، خاصة مع الحاضنة الشعبية الواسعة في غزة والضفة.[1]

وقد أعطت معركة الفجر الصادق زخما كبيرا لمفهوم وحدة الساحات اذ سرعان ما انتقلت هذه الفكرة من شعار اعلامي إلى خطة ميدانية متصاعدة، فقد شهدت الضفة الغربية خلال أواخر 2022 وبداية 2023 تصاعد المقاومة المسلحة في جنين ونابلس، التي ما عرفت بـ" **عرين الأسود**"، وهو ما أكد أن الاشتباك لم يعد مقتصرا على غزة، وبهذا المعنى بات الاحتلال يواجه حالة استنزاف متعددة الجبهات يصعب السيطرة عليها بالطرق التقليدية.[2]

وقد تزامنت مرحلة ما بعد 2022 مع تغيرات اقليمية ودولية أسهمت في تهيئة بيئة انفجار أكبر، فمن جهة استمرت موجة التطبيع العربي التي قادتها اتفاقيات أبراهام، ما زاد من عزلة الفلسطيني وأشعر المقاومة بضرورة إحداث صدمة استراتيجية تعيد قضيتهم الى صدارة المشهد، ومن جهة أخرى انشغال العالم بالحرب الروسية– الأوكرانية ما خفف الضغط الدولي على اسرائيل، ومنحها حرية حركة عسكرية أوسع، لكن هذا الانشغال نفسه جعل المقاومة تدرك أهمية مفاجأة العالم بحدث ضخم لاعادة فرض أولويتها على الأجندة الدولية. [3]

ويمكن القول بأن الفترة بين أوت2022 وأكتوبر 2023 كانت بمثابة "**مرحلة تحضير استراتيجي**" لمعركة غير مسبوقة ، فالمقاومة كثفت من تدريباتها السرية، ووسعت منظومتها الصاروخية و الأنفاقية، وعملت على بناء غرف عمليات مشتركة تضم حماس و الجهاد الاسلامي وفصائل أخرى، بما ينسجم مع شعار " **الوحدة الميدانية**" ، كما استغلت المقاومة الأجواء الشعبية الملتهبة في الضفة، وحولتها الى قاعدة اسناد معنوي وميداني، ماجعل اندلاع طوفان الأقصى في 07 أكتوبر 2023 يبدو نتيجة طبيعية للتراكمات التي سبقتها ، وأثبتت أن للمقاومة القدرة على المبادرة المفاجئة والتي لاتزال ممكنة رغم الحصار.

المطلب الثاني: الموقف السياسي والدبلوماسي للجزائر اتجاه العدوان الإسرائيلي على غزة

منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في أواخر ثمانينات القرن الماضي، ثم تعاقب الحروب الاسرائيلية المتكررة على غزة، حافظت الجزائر على خط ثابت في سياستها الخارجية يقوم على دعم القضية

[1] محمود محارب، **الحروب الاسرائيلية على غزة، من الرصاص المصبوب إلى الفجر الصادق**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023)، ص7.

[2] وليد المدلل، مرجع سابق ص49.

[3] هاني المصري، **من الفجر الصادق إلى طوفان الأقصى تطور عقيدة المقاومة الفلسطينية**، (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات، 2024)، ص15.

الفلسطينية دعما مبدئيا غير مشروط، مستندة في ذلك الى إرث ثوري وتاريخي يربطها بحركات التحرر الوطني، ففي كل حرب شنتها اسرائيل على غزة، سواء في 2006 – 2008 – 2012 – 2014 – 2021، وصولا الى حرب طوفان الأقصى 2023–2025، كانت الجزائر من أوائل الدول التي تدين العدوان وتطالب بوقفه الفوري، رافضة محاولات المساواة بين الضحية والحلاد، ومؤكدة على حق الشعب الفلسطيني في المقاومة وفق القانون الدولي[1].

موقف الجزائر من العدوان الاسرائيلي على غزة عام 2006 :

كما أشرنا سابقا، شهد يوم 25 جوان 2006 بداية التصعيد العسكري الاسرائيلي على قطاع غزة، عقب أسر المقاومة الفلسطينية الجندي الاسرائيلي **جلعاد شاليط**، مما دفع قوات الاحتلال لشن حملة عسكرية واسعة استهدفت محطات الكهرباء، والجسور والمباني المدنية، إضافة لفرض حصار شامل على القطاع، في خرق واضح لقواعد القانون الدولي الانساني، وقد سارعت الجزائر على لسان مسؤوليها إلى إدانة العدوان واعتباره جريمة جماعية بحق المدنيين، مؤكدة دعمها الثابت لحق الشعب الفلسطيني في المقاومة وتقرير المصير وفق قرارات الشرعية الدولية[2].

فعلى مستوى مجلس الأمن الدولي: تولت الجزائر بصفتها رئيس المجموعة العربية في الأمم المتحدة، دورا محوريا في قيادة التحرك العربي، ففي 29 جوان 2006 أرسل مندوبها الدائم رسالة رسمية الى رئيس المجلس يطلب فيها عقد جلسة عاجلة لمناقشة التصعيد على غزة، وهو ما تحقق في 30 جوان 2006، حيث تم ادراج الوضع في غزة على جدول أعمال المجلس، وخلال هذه الجلسة دعمت الجزائر ضمن الموقف العربي المشترك مشاريع القرارات التي دعت الى وقف فوري لإطلاق النار ورفع الحصار على غزة، ورفضت أي صياغات تساوي بين المحتل والمقاومة[3].

وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة: شاركت الجزائر في الدفع نحو استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة الخاصة بالقضية الفلسطينية المنعقدة في نوفمبر 2006 على خلفية مجزرة بيت حانون، جاء الاستئناف بطلب مشترك من المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز وأسفر عن تبني القرار A/RES/ES-10/17 الذي دعا الى حماية المدنيين الفلسطينيين وفتح تحقيق دولي حول الانتهاكات المرتكبة في غزة،

[1] عبد القادر بن قادة، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه القضية الفلسطينية**، (الجزائر، دار الهدى، 2019)، ص212.

[2] الجزيرة نت، **الجزائر تدين العدوان الاسرائيلي على غزة**، 6 جويلية 2006، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/2006/7/6(.تاريخ الاطلاع: (2025/6/01)

[3] الأمم المتحدة، وثيقة مجلس الأمن في 29 جوان 2006 على الرابط:
https://www.digitallibrary.un.org/record/578646Min=en:https(

وهو ما اعتبرته الجزائر تحريكا فعالا لآليات الشرعية الدولية خارج إطار مجلس الأمن المعطل بالفيتو الأمريكي[1].

وفي **مجلس حقوق الانسان** بجنيف كان للجزائر حضور فعال في أول جلسة خاصة يعقدها المجلس حول الأراضي الفلسطينية المحتلة في 5 – 6 جوان 2006، انتهت هذه الجلسة الى تبني القرار 5-1/1 الذي أدان الانتهاكات الاسرائيلية وقرر ايفاد بعثة عاجلة لتقصي الحقائق في غزة، كما دعمت الجزائر القرار اللاحق 3/1 الصادر في ديسمبر 2006، والذي أعاد التأكيد على ضرورة تنفيذ توصيات القرار الأول، وندد بتقاعس المجتمع الدولي عن تنفيذها[2].

وفي إطار **حركة عدم الانحياز** تحركت الجزائر ضمن الموقف الجماعي الذي قادته رئاسة الحركة "**ماليزيا آنذاك**"، «وأحيل بيان رسمي الى مجلس الأمن في جويلية 2006" **وثيقة 12،5/2006/491**" الذي أدان العدوان على غزة وطالب بوقف فوري لاطلاق النار وحماية المدنيين، وقد شددت الجزائر على أن الموقف الموحد للحركة يعزز الضغط الدبلوماسي على القوى الكبرى ويدعم المطالب الفلسطينية في المحافل الدولية»[3].

أما في **جامعة الدول العربية** فقد لعبت الجزائر دورا مركزيا بصفتها رئيس المجموعة العربية في الأمم المتحدة، حيث نسقت المواقف العربية ودعت إلى تحرك دبلوماسي عاجل، «وفي 20أوت 2006 اعتمد مجلس الجامعة قرارات تدين العدوان على غزة ولبنان، وتطالب بدعم عاجل لإعادة إعمار القطاع، وأحيلت هذه القرارات الى مجلس الأمن في 30 أوت 2006 لتسجيلها رسميا في وثائق الأمم المتحدة».[4]

يمكن القول أن الموقف الجزائري خلال حرب غزة عام 2006، تميز بالتحرك النشط على جميع المستويات " قيادة التحرك العربي في مجلس الأمن، دعم تفعيل الجمعية العامة، المساهمة في قرارت مجلس حقوق الانسان، وتعزيز الموقف الموحد في حركة عدم الانحياز، إضافة الى تنشيط العمل العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية، ورغم أن الإنقسامات الدولية حدَّت من فعالية هذه التحركات، فان الجزائر

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار A/RES/ES-10/17 في نوفمبر 2006، على الرابط:
(https.//www.documents-dds-ny-un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/630/65/PDF/NO663065.pdf) تم الاطلاع : (2025/6/05)

[2] مجلس حقوق الانسان، القرار S-1/1 ،جنيف، 5 جوان 2006 على الرابط:
(https://www.digitallibrary.un.org/record/576933 ?ln=en) تم الاطلاع عليه: (2025/6/05)

[3] الأمم المتحدة ، وثيقة 12، S/2006/491 ، جويلية 2006 على الرابط: (https://www.digitallibrary.un.org/record/579117 ?ln=en) تم الاطلاع بتاريخ: (2025/6/05)

[4] جامعة الدول العربية، قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري 22 أوت 2006 على الرابط: (http://www.lag-ua.org/arab-league)-2006 تم الاطلاع بتاريخ (2025/6/07)

استطاعت تسجيل موقف ثابت وموثق في نصوص رسمية، يعكس التزامها المبدئي والدائم بدعم الحقوق الفلسطينية المشروعة.

موقف الجزائر الدبلوماسي من العدوان الاسرائيلي على غزة عام 2009/2008 :

اندلعت حرب غزة في 27 ديسمبر 2008 إثر العدوان الاسرائيلي الواسع على القطاع والذي استمر حتى 18 جانفي 2009، ومنذ الساعات الأولى للغارات الجوية اتخذت الجزائر موقفا سياسيا وإعلاميا حادا ضد اسرائيل، حيث أدانت على الفور ما وصفته " **بالعدوان الاجرامي**" معتبرة أنه يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي الانساني واتفاقيات جنيف، والمطالبة بوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار.

على المستوى الدبلوماسي داخل جامعة الدول العربية :تحركت الجزائر بقوة داخل جامعة الدول العربية، حيث شاركت في الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب في القاهرة يوم 31 ديسمبر 2008، حيث دعا وزير الخارجية الجزائري **أحمد عطاف** الى تبني موقف عربي موحد يدين العدوان، ويطالب بتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني، مع التأكيد على ضرورة محاسبة اسرائيل أمام محكمة الجنايات الدولية على جرائم الحرب المرتكبة، وقد دعا أيضا عطاف الى تكثيف الجهود لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، ومعبرا كذلك عن الادانة الشديدة للعدوان، ومطالبا بالتدخل الفوري لحماية المدنيين.

أما على صعيد المعونات المادية :فقد أرسلت الجزائر في 28 ديسمبر 2008 طائرة على متنها 61 طنا من المواد الغذائية والأدوية من المطار العسكري بوفاريك بولاية بليدة باتجاه مطار العريش القريب من قطاع غزة بغية ايصالها إلى أهل غزة، وهي العملية التى قال عنها وزير التضامن الوطني والأسرة والجالية" **جمال ولد عباس**" أنها مقدمة لإقامة جسر جوي بين الجزائر ومصر لتقديم العون والدعم، اضافة الى 60 طنا من المواد الغذائية والعتاد الطبي في 29 /2008/12 على متن 03 طائرات عسكرية باتجاه الأراضي المصرية قبل نقلها برا الى داخل غزة[1].

«أما في الأمم المتحدة فقد ساندت الجزائر التحركات العربية والاسلامية لعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن ، ودفعت نحو اصدار قرار ملزم بوقف العمليات العسكرية، كما دعمت الجزائر مشروع القرار 1860 الصادر في 08 جانفي 2009 الذي دعا إلى وقف إطلاق النار وفتح المعابر رغم ادراكها أن النص جاء أقل من مستوى المطالب العربية حيث لم يتضمن آليات واضحة للمحاسبة».[2]

---

[1] الشروق أونلاين، **البرلمان رسائل الحكومة حول الموقف الرسمي من العدوان على غزة**، https//www/echourouk.com في 2008/12/30 تاريخ الاطلاع: 2025/6/07.

[2] مجلس الأمن الدولي، القرار 1860، نيويورك 8جانفي 2009، وثيقة رقم: S/RES/1860 (2009)https://www.digitallibrary.un.org/1860((تاريخ الاطلاع: (2025/6/7).

أما على مستوى منظمة التعاون الإسلامي: فقد شاركت الجزائر في صياغة بيان إدانة شامل ضد العدوان، مع دعوة الدول الأعضاء لقطع أو تخفيض العلاقات مع اسرائيل، «هذا الموقف الذي يعكس ثبات السياسة الخارجية الجزائرية في دعم القضية الفلسطينية، ورفض كل أشكال التطبيع مع اسرائيل حيث اعتبرت أن العدوان الاسرائيلي على غزة سنة 2008 ليس حدثا معزولا بل حلقة في سلسلة سياسات اسرائيلية ممنهجة لفرض واقع الاحتلال وتصفية الحقوق الفلسطينية، وهو مايتطلب حشدا دبلوماسيا وقانونيا دوليا مستمرا»[1].

موقـــــف الجزائر من العـــــدوان الاسرائيلي على غزة عام 2012:

اندلعت حرب غزة في نوفمبر 2012 المعروفة كما ذكرنا سابقا بعملية عمود السحاب إثر اغتيال القيادي في حركة حماس أحمد الجعبري وتصاعد الغارات الجوية الاسرائيلية على القطاع، وقد برز الموقف الجزائري الرسمي والشعبي والانساني باعتباره امتدادا لمبدأ تاريخي في سياستها الخارجية يقوم على دعم القضية الفلسطينية ومناهضة الاحتلال الاسرائيلي.

فقد أدانت الجزائر وبشدة العدوان الاسرائيلي منذ ساعاته الأولى، حيث صرح الناطق الرسمي باسم وزارة الشؤون الخارجية "**عمار بلاني**" بأن مايجري في غزة يمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي الانساني، ودعا مجلس الأمن والأمم المتحدة إلى التدخل العادل لوقف هذا التصعيد الخطير[2]، كما أكدت الجزائر في المحافل الدولية خاصة عبر جامعة الدول العربية لضرورة إدانة اسرائيل بلغة واضحة والعمل على رفع الحصار عن القطاع كشرط لأي تهدئة.

وعلى الصعيد الأممي: صوتت الجزائر في 29 نوفمبر 2012 لصالح القرار 19/ 67 للجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي منح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو، «هذا التصويت لم يكن مجرد رمزية، بل أتاح لفلسطين امتيازات قانونية ودبلوماسية مهمة، وتعبّر هذه الخطوة عن التزام دبلوماسي عملي للجزائر لتعزيز موقع فلسطين في المجتمع الدولي، أيد هذا القرار 138 دولة مقابل 09 دول معارضة وامتناع 41 دولة عن التصويت»[3].

اما على المستوى الشعبي: شهدت الجزائر العاصمة ومدن أخرى في 16 نوفمبر 2012 تنظيم مسيرات تضامنية بعد صلاة الجمعة، ورفع المشاركون فيها الأعلام الفلسطينية وعبروا عن تضامنهم مع غزة رغم القيود الأمنية، كما أسهمت جمعيات الهلال الأحمر ومنظمات المجتمع المدني الجزائري في التبرع

---

[1] عبد القادر بوشريط، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه القضية الفلسطينية**، (ط2: دار هومة، الجزائر، 2012)، ص155.

[2] ويكيبيديا الموسوعة الحرة، **ردود الفعل على حرب غزة 2012**. (https://www.wikipedia.org/wiki/reactions-to-2012-g-wan ?) تاريخ الاطلاع: (2025/6/10)

[3] Wikipedia, **united nations general assembly resolution 67/19** (https://www.en.m.wikipedia.org/wiki/united-nations-general-assembly-resolution-67/19?) تاريخ الاطلاع: (2025/6/12)

وارسال مساعدات انسانية عاجلة" مواد طبية وغذائية" إلى غزة، وبالتنسيق مع المؤسسات الرسمية والمنظمات العاملة هناك، دعما لصمود سكان غزة في مواجهة الحصار والدمار.

بهذه المواقف المترابطة جسدت الجزائر في حرب غزة 2012 تفاعلا دبلوماسيا وشعبيا وانسانيا متكاملا، امتدادا لنهجها الثابت في نصرة القضية الفلسطينية، ودعم صمود شعبه في مختلف المحافل الدولية.

موقـــــــف الجزائر من العـــــــدوان الاسرائيلي على غزة عام 2014:

شهدت حرب غزة في صيف 2014 المعروفة اسرائيليا بعملية " **الجرف الصامد**"، والتي تعد من أعنف موجات التصعيد العسكري بين قوات الاحتلال الاسرائيلي وفصائل المقاومة الفلسطينية، واستمرت لـ 51 يوما من 08 جويلية الى 26 أوت 2014 وقد برزت الجزائر بموقف دبلوماسي متسق مع سياستها التاريخية الداعمة للقضية الفلسطينية، والرافضة للاعتداءات الاسرائيلية وداعية لتحرك دولي عاجل لوقف العدوان.

منذ الأيام الأولى للحرب أصدر الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** بيانا رئاسيا عبر فيه عن "ادانة الجزائر الشديدة للعدوان الاسرائيلي الوحشي على غزة"، مؤكدا أن الجرائم المرتكبة بحق المدنيين الفلسطينين لا تسقط بالتقادم، وأن الشعب الفلسطيني لن يترك وحيدا في مواجهة آلة الحرب الاسرائيلية، وقد جاء هذا الموقف متناغما مع بيان وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية الذي وصف الهجمات الاسرائيلية على غزة بأنه انتهاك صارخ للقانون الدولي الانساني وتصنف على أنها جرائم حرب تستدعي المساءلة الدولية، وأدانت بشدة العدوان الاسرائيلي معتبرة أنه لا يمكن أن يستمر صمت المجتمع الدولي تجاه هذا العنف[1].

» وقد أدان وزير الخارجية الجزائري **رمطان لعمامرة** الأعمال العدوانية ووصفها على أنها هجمات بربرية على الشعب الغزاوي الأعزل، وحث المجتمع الدولي على التحرك الفوري لانهاء هذه الاعتداءات، كما شدد على ضرورة اتخاذ قرار داخل الأمم المتحدة يلزم اسرائيل بوقف العدوان فورا »[2].

ووصف لعمامرة التصعيد بالتحدي الصريح للمجتمع الدولي، داعيا الى تدخل فوري من مجلس الأمن لوضع حد لهذا العدوان.[3]

[1] بين وزارة الشؤون الخارجية، غزة، وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر على الرابط التالي: (https://www.mfa.gov.dz) تم الاطلاع: (2025/6/14).

[2] Wikipedia, **Algeria–palestine relations**, (https://www.en.m.wikipedia.org), 2014 (2025/6/14) تم الاطلاع:

[3] wikipedia, **reactions internationales à la guerre de Gaza de 2014**, (https://www.fr.m.wikipedia.org) وزارة الخارجية الجزائرية – الجزائر

وعلى الصعيد الأممي، تحركت الجزائر في إطار عضويتها آنذاك في مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة لدعم مشروع قرار يدعو إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة للنظر في انتهاكات حقوق الانسان أثناء الحرب وقد لعب وزير الخارجية رمطان لعمامرة دورا بارزا في هذا المسار، حيث أكد في تصريحاته بجنيف أن "التقاعس عن محاسبة اسرائيل سيشجعها على تكرار هذه الجرائم" داعيا الدول الأعضاء إلى تصويت لصالح القرار الذي يطالب بمساءلة مرتكبي الانتهاكات، «وفي جلسة مفتوحة عقدها مجلس الأمن حول الأوضاع في رفح، طالب الممثل الدائم المساعد للجزائر لدى الأمم المتحدة السيد **نسيم قواوي** بفتح تحقيق دولي موثوق لتقصي الحقائق حول جرائم الابادة الجماعية التي ارتكبها الكيان الصهيوني في قطاع غزة، مؤكدا أن الوقت لم يعد مناسبا للكلام بل للعمل»[1].

كما أبرز **السيد قواوي** الوضع الانساني الكارثي في غزة لافتا أن الكيان الصهيوني سيطر على كافة المعابر المؤدية الى القطاع، مايحرم الفلسطينيين من المساعدات الانسانية قائلا:" المعاناة في غزة في كل مكان"، ومطالبا بضرورة فتح المعابر دون تأخير.

كما جددت الجزائر التأكيد على أن مايحدث في غزة ليس حربا بل إبادة جماعية، وتصرف همجي من الكيان الصهيوني المتيقن أنه سيفلت من العقاب[2].

كما استثمرت الجزائر علاقاتها في **حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الاسلامي** لحشد الدعم السياسي للقضية الفلسطينية، ففي اجتماع طارئ لمنظمة التعاون الاسلامي الذي عقد في جدة في أوت 2014، حيث شدد **عبد القادر مساهل** وزير الدولة للشؤون المغاربية والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية على " أن الصمت الدولي على المجازر في غزة هو تواطؤ غير مباشر"ودعا الى فرض حظر على تصدير الأسلحة لاسرائيل وانشاء صندوق دائم لاعادة اعمار غزة.

وخلال هذه الاجتماع أكد كذلك **سفيان شايب** السكرتير لدى وزير الشؤون الخارجية المكلف بالجالية موقف الجزائر الرافض لدعوات ترحيل الشعب الفلسطيني، داعيا إلى توحيد موقف اسلامي صلب مقابل العدوان، ورفع التحرك من أجل إنهاء النزاع واستعادة الحقوق الفلسطينية وتفعيل إعادة الإعمار في غزة، وذكر

[1] مجلس الأمن، **الجزائر تطالب بإجراء تحقيق دولي في جرائم الابادة الجماعية في قطاع غزة**، 2014، على الرابط التالي: (https://www.mfa.gov.dz) تم الاطلاع: (2025/6/16)

[2] مرجع سابق.

أن الدعم الجزائري للقضية الفلسطينية مستمر بدعم القيادة الرشيدة، وبصورة حثيثة في إطار عضوية الجزائر غير الدائمة في مجلس الأمن[1].

وقد تبنت الجزائر في جامعة الدول العربية خطابا يدعو إلى تحرك جماعي فاعل، بدلا من الاكتفاء ببيانات الإدانة، وخلال اجتماع وزراء الخارجية العرب الطارئ في القاهرة في 14 جويلية 2014، شدد **رمطان لعمامرة** على ضرورة رفع الحصار المفروض على قطاع غزة فورا وفتح المعابر وضمان تدفق المساعدات الانسانية دون قيود، معتبرا أن استمرار الحصار يشكل جريمة جماعية ممنهجة.

أما على المستوى الانساني: فقد تحركت الجزائر بسرعة لإرسال مساعدات إغاثية عاجلة الى قطاع غزة، وقادت رئيسة الهلال الأحمر الجزائري **سعيدة بن حبيلس** جهود إرسال شحنات الأدوية والمعدات الطبية والمواد العذائية عبر معبر رفح بالتنسيق مع السلطات المصرية، كما أعلنت الجزائر عن استعدادها لاستقبال الجرحى الفلسطينين للعلاج في مستشفياتها العسكرية والمدنية، في خطوة عكست التلازم بين الخطاب السياسي والعمل الميداني[2].

ومن خلال هذا المسعى تجدد الجزائر عبر الهلال الأحمر الجزائري تضامنها التام والثابت مع الشعب الفلسطيني، وأشارت **حبيليس** أن المساعدات تعتبر عربون محبة وتضامن من الشعب الجزائري تم تحديدها بناء على رغبة الفلسطينين وبعد استشارة سفير فلسطين بالجزائر الذي أبلغها احتياجات سكان غزة[3].

ختاما فقد جسد موقف الجزائر الدبلوماسي من حرب غزة 2014 امتدادا لثوابتها التاريخية في دعم فلسطين، من خلال التحرك النشط في المحافل الدولية، وربط ذلك بتصريحات قوية لمسؤوليها السياسيين في المنابر الأممية والعربية، والدفع نحو المحاسبة الدولية لاسرائيل، وتوفير الدعم الانساني العاجل للضحايا، ورغم محدودية تأثير هذه التحركات على مجريات الحرب ميدانيا، فإنها ساهمت في إبقاء القضية الفلسطينية ضمن أولويات الأجندة الدولية خلال الأزمة.

موقف الجزائر من العـــــــــــدوان الاسرائيلي على غزة " معركة سيف القدس 2021"

في 09 ماي 2021 أصدرت وزارة الشؤون الخارجية بيانا تدين فيه بأشد العبارات على الاعتداءات العنصرية والمتطرفة المسجلة في مدينة القدس المحتلة على المدنيين الفلسطينين وحرمانهم من حرية ممارسة الشعائر الدينية بالمسجد الأقصى المبارك، كما استنكرت المحاولات المتكررة لشرعنة الاستيلاء على أراضي

[1] Ministry of foreign affairs-algeria, mr chaib attends extraordinary session of council of foreign ministers of oic member states in Jeddah,2014, (https://www.mfa.gov.dz) (2025/6/17) آخر اطلاع:

[2] فلسطين اليوم، **الهلال الأحمر الجزائري يطلق أول قافلة مساعدات لقطاع غزة 2014/9/25**، على الرابط: (https://www.paltodaytv.com) تم الاطلاع: (2025/6/20).

[3] نفس المرجع

الغير بالقوة وفرض السيادة على هذه المدينة المقدسة، وعلى حي الشيخ جراح، معتبرة أن ذلك يعد انتهاكا فاضحا لقرارات الشرعية الدولية، ودعت المجتمع الدولي وخصوصا مجلس الأمن إلى التحرك العاجل لتوفير الحماية الضرورية للشعب الفلسطيني ومقدساته[1].

ونتيجة لهذه الانتهاكات وتطورها الى مواجهات عسكرية بين فصائل المقاومة في غزة والاحتلال الاسرائيلي اندلعت وكما أشرنا سابقا معركة سيف القدس في 10 ماي 2021 والتي دامت 11 يوما، إذ أدانت الجزائر كذلك ومنذ الساعات الأولى العدوان الاسرائيلي على غزة وأصدرت وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية بيانا أدانت فيه " الغارات الجوية الغاشمة" التي شنتها قوات الاحتلال على قطاع غزة مخلفة العديد من الشهداء من بينهم الأطفال والنساء[2].

وحسب تدوينة نشرتها الخارجية الجزائرية على صفحتها الرسمية عبر فيسبوك، نشير أن موقف الجزائر من القضية الفلسطينية ثابت لايتغير وهو موقف الشعب الجزائري بأسره، هذا الموقف نابع من قناعة أن الاحتلال الصهيوني هو لوبي إجرامي، كما جدد الرئيس **عبد المجيد تبون** في تصريحات رسمية يوم 12 ماي 2021 والتأكيد على أن الجزائر تضع القضية الفلسطينية في صلب سياستها الخارجية، وأنها ترفض كل أشكال التطبيع، وتأسف كذلك مكتب مجلس الأمة برئاسة **السيد صالح قوجيل** رئيس مجلس الأمة في بيانه" أن الكيان المحتل استباح حرمة الأقصى، في هذه الأيام المباركة من شهر رمضان الفضيل، وبالغ في استفزاز مشاعر المسلمين وكذا أحرار العالم من خلال طرد الفلسطينين من مساكنهم وهم أصحاب الأرض الشرعيين وترويعهم وهم مسالمين عزل، خدمة لأجندة استيطانية دنيئة.[3]

وجدد مكتب مجلس الأمة في بيانه التأكيد على موقف الجزائر الثابت والراسخ من القضية الفلسطينية العادلة، والذي عبر عنه السيد **عبد المجيد تبون** رئيس الجمهورية أمام الدورة ال 75 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بتأكيده على حق الشعب الفلسطيني غير القابل للمساومة في إقامة دولته وعاصمتها القدس[4].

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، **الجزائر تدين الاعتداءات الإسرائيلية المتطرفة من الفلسطينيين في القدس المحتلة**، في 9 ماي 2021، على الرابط التالي: https://www.aps.dz/ar/algerie/106234-2021-05-09-14-13-252025/06/22: تم الاطلاع عليه في)

[2] وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر، **بيان الوزارة، الجزائر تدين الغارات الصهيونية على قطاع غزة** 2021/05/10، على الرابط التالي: https://www.mfa.gov.dz/ar/amnouncements/communique-of-theministry-gaza-1 ?utm(,تم الاطلاع: (2025/6/27)

[3] وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر: **ادانة واسعة للاعتداءات الوحشية الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين في 11 ماي 2012**، على الرابط التالي: https://www.aps.dz/ar/monde/106355-2021-05-11-15-59-07 ?utm(تم الاطلاع عليه: (2025/6/27)

[4] نفس المرجع.

وفي جامعة الدول العربية: ساهمت الجزائر في اجتماع وزراء الخارجية العرب الطارئ يوم 11 ماي 2021 حيث دعا وزير الخارجية صبري بوقادوم إلى تحرك عربي موحد لوقف الانتهاكات في القدس وحماية الشعب الفلسطيني.

وفي نفس سياق الأزمة وما تشهده غزة من أحداث شد وجذب بين المقاومة والاحتلال فقد شاركت الجزائر بصفتها عضوا في مجموعة الدول العربية في الدفع نحو عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي بتاريخ 16 ماي 2021 لمناقشة الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما قدمت دعما للبيان العربي المشترك الذي أدان العدوان ودعا لوقف فوري لاطلاق النار.

وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي: دعمت الجزائر البيان الصادر في 16 ماي 2021 والذي اعتبر الاعتداءات الاسرائيلية انتهاكا صارخا للقانون الدولي، كما تحركت الجزائر ضمن **حركة عدم الانحياز** لادراج القضية في جدول أعمال اجتماع وزراء الخارجية مؤكدة على مبدأ تقرير المصير ورفض سياسة الاستيطان.

في حين شهدت الجزائر حراكا شعبيا واسعا تضامنا مع غزة، حيث خرجت مظاهرات في العاصمة الجزائرية وعدة ولايات رافعة شعارات تندد بالعدوان وتدعو الى طرد السفير الاسرائيلي من أي دولة عربية مطبعة، كما تم تنظيم حملات لجمع التبرعات بإشراف الهلال الأحمر الجزائري الذي أرسل مساعدات انسانية وطبية عاجلة إلى غزة عبر معبر رفح بالتنسيق مع السلطات المصرية.

وبالتوازي مع الجهود السياسية أطلقت الجزائر جسرا جويا لنقل المساعدات الغذائية والطبية الى الشعب الفلسطيني، حيث أعلن الهلال الأحمر الجزائري يوم 20 ماي 2021 عن إرسال أكثر من 30 طنا من المساعدات العاجلة دعما لضحايا العدوان وتأكيدا على البعد الانساني في سياستها تجاه غزة وفلسطين[1].

بعد التوصل الو وقف إطلاق النار في 21 ماي 2021 جددت الجزائر عبر وزارة خارجيتها تمكنها بضرورة معالجة جذور النزاع والمتمثلة في انهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية[2].

« في ديسمبر 2021 أعلنت الجزائر عن تقديم مساعدات مالية ضخمة للفلسطينين تشمل 100 مليون دولار ومالايقل عن 300 منحة دراسية للطلبة الفلسطينيين »[3].

---

[1] الهلال الأحمر الجزائرية، **إعلان إرسال مساعدات انسانية لغزة،** 25 ماي 2021 على الرابط التالي:
(https://www.cra-algeria.org/ar/news/2021/05/25) تم الاطلاع : (2025/6/27)

[2] وزارة الخارجية الجزائرية، **تصريح حول الحل السياسي للقضية الفلسطينية** 05 جوان 2021 على الرابط:
(https://www.mfa.gov.dz/ar/statements/palestine-political-solution.)

موقف الجزائر من العـــــــدوان الاسرائيلي على غزة حرب 2022 :

اندلعت حرب غزة في أوت 2022 والتي أطلق عليها الاحتلال اسم عملية الفجر الصادق، بينما أطلقت عليها المقاومة الفلسطينية تسمية وحدة الساحات، جاءت هذه الحرب كما أشرنا سابقا على خلفية اغتيال القيادي في حركة الجهاد الاسلامي تيسير الجعبري، وتصاعدت المواجهات العسكرية لمدة 03 أيام، وفي هذا السياق تبنت الجزائر موقفا دبلوماسيا واضحا حيث أدانت الجزائر وعبر وزارة الشؤون الخارجية، ووصفت مايجري بأنه عدوان وحشي يستهدف المدنيين العزل وأنه لا يختلف عن الحروب السابقة التي شهدتها غزة، كما طالبت المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته في وقف التصعيد وحماية المدنيين[1].

وعلى الصعيد العربي تحركت الجزائر في **إطار جامعة الدول العربية** لمطالبة بعقد اجتماع لمجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائميين، وذلك بهدف إصدار بيان موحد يدين العدوان ويدعم صمود الشعب الفلسطيني، وقد انسجم هذا التحرك مع التواجد الجزائري الدائم إلى توحيد الموقف العربي في المحافل الدولية، خصوصا مع اقتراب موعد القمة العربية التي استضافتها الجزائر في نوفمبر 2022، والتي خصصت حيزا مهما للقضية الفلسطينية[2].

دبلوماسيا عبرت الجزائر عن دعمها لجهود الوساطة المصرية التي أسفرت عن التوصل الى اتفاق وقف إطلاق النار بين الاحتلال والمقاومة، معتبرة أن تثبيت التهدئة لايمكن أن يكون حلا نهائيا مالم يتم إنهاء الاحتلال ورفع الحصار عن قطاع غزة، كما شددت في مداخلاتها داخل الأمم المتحدة على أن استمرار سياسة العدوان والحصار يولد جولات متكررة من العنف، وأن الحل العادل والشامل هو الضمانة الوحيدة للأمن والاستقرار في المنطقة[3].

---

[3] Wikipedia, Algeria–palestine relations, (https://www.en.m.wikipedia.org/wiki/Algeria%E2%80%93palestine-relations?utm). (2025/6/30) تم الاطلاع في:

[1] وزارة الشؤون الخارجية، **بيان صحفي حول العدوان الاسرائيلي على غزة 6 أوت 2022** (https://www.mfa.gov.dz/ar) تم الاطلاع : (2025/7/01).

[2]) تم الاطلاع: https://www.lasportal.orgجامعة الدول العربية، **محضر اجتماع المندوبين الدائمين بشأن التصعيد في غزة أوت 2022**، (01(2025/7/).

[3] united nations, security council briefed on escalation In Gaza, august 2022, (https://www.press.un.org/en) تم الاطلاع: (2025/7/01)

يمكن القول أن الموقف الجزائري من حرب غزة 2022 اتسم بالثبات والاتساق مع سياستها الخارجية التاريخية، إذ جمعت بين الإدانة القوية للعدوان والتحرك الدبلوماسي في الأطر العربية والدولية، وبهذا أكدت الجزائر مرة أخرى أن القضية الفلسطينية هي قضية مركزية عادلة في سياستها الخارجية، وأن دعمها للشعب الفلسطيني لايقتصر على البيانات، بل يمتد الى التحرك السياسي والانساني الفعال.

المبحث الثاني: معركة طوفان الأقصى والتحرك الدبلوماسي الجزائري 2023- 2025

منذ احتلال الكيان الصهيوني الغاصب أرض فلسطين نجد أن قطاع غزة كان لها النصيب الأكبر من تدمير وتنكيل وقتل وتهجير على مر عقود من الوحشية والاغتصاب و اللاإنسانية، ما جعل من أبناء غزة الأبية بمواجهة جيش مزود بالأسلحة المتطورة بدعم عربي وتأييد أمريكي، من خلال دعم استراتيجيتها القتالية ومقاومة المحتل وتضييع لقدراتها الصاروخية المحلية الصنع، وتوسيع أنفاقها بما يعرف ببناء مدينة غزة تحت الأرض، كل هذا سمح لها بأن يكون لها شأن كبير في المنطقة وباستراتيجيتها الهجومية في معركة طوفان الأقصى جعل منها يكسر أسطورة الجيش الذي لا يقهر ووضع خطة محكمة مفاجئة جعلت من المحتل الى تغير استراتيجيته من المهاجم إلى المدافع.

لكل حرب أسبابها ودوافعها سواء كانت ضمنية أو صريحة، وحرب غزة لم تأتي من باب الصدف وإنما من فكر استراتيجي نابع من أحقية وجودهم على أرضهم ونابع من يقين عقائدي أن المسجد الأقصى هو مكان مقدس من مقدساتهم التي لا ينبغي المساس بها.[1]

المطلب الأول: تداعيات معركة طوفان الأقصى

لقد شنت قوات الاحتلال الصهيوني ستة حروب يهودية على غزة خلال الأعوام 2006، 2008، 2012 ،2014 ،2021 ،2022، لتأتي عملية طوفان الأقصى بعد بدأ التخطيط الاستراتيجي لها قبل أكثر من عام على تنفيذها، تحت إشراف قادة كتائب القسام بقيادة **محمد الضيف** القائد العام لكتائب القسام، **ويحيى السنوار** رئيس المكتب السياسي لحماس داخل قطاع غزة، واللذان استشهدا فيما بعد، وقد شملت العملية حوالي 3000 مقاتل تم تدريبهم في معسكرات سرية داخل قطاع غزة، بعيدا عن أنظار طائرات الاستطلاع الاسرائيلية المسيرة. [2]

[1] بلال مرزوقي، مرجع سابق، ص50.

[2] Ajazeera, Inside the Al-Aqsa Flood Operation: Planning and Excution, Aljazeera Investigations.2023

«شمل التخطيط عمليات استخباراتية متقدمة، حيث استطاعت حماس جمع معلومات دقيقة عن مواقع القوات ـالاسرائيلية في غلاف غزة بما في ذلك مواقع الكاميرات، الأبراج العسكرية ونقاط الضعف في السياج الحدودي واستخدمت الكتائب تقنيات تشويش إلكتروني لتعطيل أنظمة الرادار الاسرائيلية، مما يسمح بتنفيذ الهجوم بشكل مفاجئ».[1]

وفي صبيحة السابع من أكتوبر 2023 شنت حركة المقاومة الاسلامية حماس هجوم مباغتا بعملية نوعية هي الأولى من نوعها في تاريخ الكفاح المسلح الفلسطيني، أطلقت عليها اسم "**طوفان الأقصى**"، واستهدف هذا الهجوم موقعا لجيش الاحتلال الاسرائيلي على طول شريط غلاف غزة، وتمكنت من مهاجمة قاعدة زيكيم العسكرية، وعدد من المواقع ونقاط المراقبة الاسرائيلية المنتشرة على حدود القطاع، كما تمكنت وحدات كوماندوس تابعة للقسام بمهاجمة نحو 20 مستوطنة اسرائيلية وأسفرت عن مقتل أكثر من 1200 عسكري اسرائيلي وإصابة نحو 3000 جريح بينهم العديد من كبار الضباط وفق ما أعلنه جيش الاحتلال، كما تمكنت القسام وفصائل أخرى من أسر أكثر من 130 اسرائيليا.

لعبت سرايا القدس بقيادة "**زياد نخالة**" دورا مساندا حاسما من خلال إطلاق صواريخ نحو المدن الاسرائيلية مثل : تل أبيب، عسقلان وأسدود، ما أجبر الاحتلال الاسرائيلي على توزيع عملياته الدفاعية على جبهات متعددة وقد ساهمت بحوالي 1000 مقاتل، كما شاركت كتائب شهداء الأقصى في الهجوم البري واستهدفت عدة مواقع عسكرية من بينها قاعدة "**رعيم**" التي تعتبر مركزا اسرائيليا للجيش الاسرائيلي في غلاف غزة، هذا التعاون عزز من فعالية العملية، حيث تمكنت الفصائل من تنفيذ هجمات متزامنة على أكثر من 50 موقعا اسرائيليا خلال الساعات الأولى، مما أدى الى سيطرة مؤقتة على عدة مستوطنات في غلاف غزة ودخول المقاتلين بالسيارات الرباعية الدفع وشن هجوم بالأسلحة الرشاشة و القذائف، وأسر العديد من المستوطنين والعودة بهم الى قطاع غزة[2]، هذه الاستهدافات من قتل وأسر للإسرائيليين تشكل ضربة استراتيجية قوية لأمن اسرائيل باعتبارها الوطن الآمن لكل يهود العالم، وقدرتها على استقطاب أكبر عدد ممكن من اليهود خصوصا يهود أوروبا، بحيث يشكل المتغير الديمغرافي عاملا مهما في معادلة الصراع مع اسرائيل باعتبار أن عدم الأمان يشكل عاملا طاردا للإسرائيليين ومحفزا نحو الهجرة العكسية. [3]

خلفيات معركة طوفان الأقصى:

[1] صحيفة هارتس، **الجيش الاسرائيلي يحرر الجنوب من آخر المتسللين ... قرابة ألف قتيل اسرائيلي**، نشر في 10 أكتوبر 2023، على الرابط التالي: https://www.haartz.com/israel-news/article(.تاريخ الاطلاع : (2025/6/15)

[2] محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني: 2022-2023**، (بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2024)، ص102.

[3] الشارع السياسي، **الأداء القتالي للمقاومة ودوافعها ومكاسبها**، من الموقع التالي: (https://www.politicalstreet.org) تاريخ الاطلاع:(2025/6/21).

لم تكن معركة طوفان الأقصى وليدة الصدفة، كما أنها ليست وليدة فكرة طارئة تستغرق يوما أو بعض يوم، حيث خضعت للنقاش والدراسة والتخطيط المحم والتنفيذ الأكثر إحكاما.[1]

لاتختلف أسباب هذه المعركة ضد الكيان الصهيوني عن غيرها من العمليات السابقة التي تكون عادة كرد فعل من الانتهاكات المتواصلة ضد الفلسطينين ومقدساتهم، فقد أطلقت حماس على العملية اسم طوفان الأقصى في إشارة إلى المسجد الأقصى ثالث أقدس المواقع الاسلامية، وتصاعد الانتهاكات والتدنيسات المستمرة والمعتمدة لحرم المسجد الأقصى وداخله. إضافة إلى الحصار الخانق المفروض على قطاع غزة منذ 2007، حيث تعتبر العديد من منظمات حقوق الانسان أن هذا الحصار عبارة عن عقاب جماعي لسكان قطاع غزة، وأنه أكبر سجن على وجه الأرض لأزيد من 2.3 مليون نسمة.

حيث أفادت منظمة **هيومن رايتس ووتش** أن هذا الاغلاق دمر الاقتصاد في غزة، وساهم في تفتيت الشعب الفلسطيني ويشكل جزءا من جرائم الاحتلال الاسرائيلي ضد الانسانية المتمثلة في الفصل العنصري واضطهاد الملايين من الفلسطينيين، وفي هذا الصدد يقول " **يوالف غالنت**" وزير الدفاع الاسرائيلي: "... نفرض حصارا كاملا على قطاع غزة لا كهرباء ولا طعام لا ماء ولاغاز... كل شيئ مغلق"، مؤكدا أن القطاع لن يعود أبدا كما كان فإسرائيل لم تتوقف عن معاقبة غزة منذ عام 1948 ولو للحظة واحدة.[2]

سعت عملية طوفان الأقصى إلى إعادة القضية الفلسطينية إلى الواجهة ورسم قواعد جديدة من الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، بعدما كان قطاع غزة يعيش حالة من اللاسلم واللاحرب وبتهدئة شبه دائمة، رغم المواجهات العسكرية المتقطعة مع الاحتلال كصيف 2014، فقد أبدت حركة حماس قدرا من الانضباط في تعاملها مع عمليات اطلاق الصواريخ من قطاع غزة باتجاه الاحتلال الصهيوني في مواجهات ماي 2021 وعدم المشاركة في التراشقات والمواجهة التي حدثت بين حركة الجهاد الاسلامي والكيان الصهيوني الذي شن هذا الأخير عملية "**السهم الواقي**"، وتصور أن حركة حماس باتت أقرب للإدارة السياسية منها إلى العمل المقاوم.

وهو ما شكل عامل استقرار كبير لقوى المقاومة التي كانت بحاجة لاستعادة الفلسطينيين الثقة في حركة حماس، وفي قدرتها على الرد على الانتهاكات الاسرائيلية نظرا لاستمرار تقويض دور السلطة الفلسطينية وتهميشها من طرف حكومة الاحتلال.

[1] عبد العليم محمد، **الطريق إلى طوفان الأقصى**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ديسمبر 2023، ص7.
[2] بلال مرزوقي، مرجع سابق، ص52.

بالاضافة الى استمرار اقتحام جيش الاحتلال للمدن والقرى والبلدات الفلسطينية في الضفة الغربية، وشن حملة اعتقالات وهدم للبيوت ومصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، والقيام بممارسات استفزازية كشفت عنها صحيفة هآرتس الاسرائيلية من إقدام مجندتين اسرائيليتين على إرغام 05 سيدات فلسطينيات في الخليل على نزع ثيابهن، وهو ماكان محل إدانة شديدة من فصائل المقاومة أنه لن يمر دون رد.[1]

دون أن ننسى تصاعد وتيرة مبادرات عديدة لإحياء عملية السلام، عن طريق وجود مفاوضات عبر الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة علاقات تطبيع بين المملكة العربية السعودية والكيان الصهيوني.

ناهيك عن تزامن توقيت عملية طوفان الأقصى مع ذكرى حرب أكتوبر 1973، لما لها من دلالات تاريخية متنوعة والتذكير بالانتصار العربي على الاحتلال الاسرائيلي.

وتجدر الاشارة كذلك إلى تصريح نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس **صالح العروري** الذي استشهد لاحقا، أنه كانت لدى المقاومة معلومات تشير بأن الاحتلال يجهز لحرب كبيرة يشنها على قطاع غزة ودحر مقاومتها في وقت قريب، لذلك كانت عملية طوفان الأقصى ضربة استباقية لهذه الحرب، ورد فعل طبيعي على جرائم الاحتلال الاسرائيلي المتكررة على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.[2]

وما يميز عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر عن باقي العمليات العسكرية كونها تمكنت من انجاز عملية ضخمة الحجم، وإلحاق ضربة معنوية كبيرة للاحتلال، وتكبيدها خسائر فادحة في الأرواح فاقت حرب أكتوبر 1973، ماينا هز 1500 قتيل و6000 جريح وأكثر من 200 أسير وأسيرة حسب ماصرح به جيش الاحتلال، ناهيك عن الأعداد التي لم يصرح بها هذا الأخير.

وقد حقق عنصر المفاجأة رغم وجود أجهزة استخبارتية متطورة ترصد وتتابع مايجري في غزة، حيث لم تكشف عملية طوفان الأقصى فشل منظومة الردع الاسرائيلية فقط، بل كشفت فشل مبدأ الانذار المبكر الذي يعد العنصر الثاني في العقيدة الاسرائيلية العسكرية بعد مبدأ الردع.

كما استخدمت كتائب القسام الدعاية الإعلامية في إطار الحرب النفسية ضد الاحتلال، وتميز بإدارة ناجحة لمجريات الأحداث اليومية خلال العدوان، «وشمل ذلك الدقة في اختيار أسماء المعارك والصواريخ كذلك

---

[1] المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، **عملية طوفان الأقصى: الأسباب و التداعيات و السيناريوهات المتوقعة** (، نشرت بتاريخ 2023/10/14 على الرابط التالي: http://www.raanah-iiis.org ، ص7، تاريخ الاطلاع: 2025/07/22.

[2] محمد وتد، جدعون ليفي، **اسرائيل تدفع ثمن سجن مليوني انسان في غزة**، تم نشره في 2023/10/10 على الرابط (https://24.pw/zbkumug) تاريخ الاطلاع: (2025/6/27).

السرعة في إعلان البيانات دون إخلال بالمعنى والقدرة على تصوير العمليات العسكرية ومعالجة ذلك من جهة الاخراج المتين، ثم بث الشريط على وسائل الاعلام ونشر الاحصائيات الدقيقة بالأرقام والرسومات البيانية دون تهويل أو تضخيم».[1]

دون أن ننسى خطابات الناطق العسكري باسم كتائب القسام **أبو عبيدة** التي أصبحت الشغل الشاغل للعديد من الأوساط العالمية والعربية.

ونذكر خطاب **محمد الضيف** في إعلانه عن بدء معركة طوفان الأقصى قائلا: «في ظل هذه الجرائم المتواصلة بحق أهلنا وشعبنا، وفي ظل عربدة الاحتلال وتنكره للقوانين والقرارات الدولية، وفي ظل الداعم الأمريكي والغربي والصمت الدولي، فقد قررنا أن نضع حدا لكل ذلك بعون الله، ليفهم العدو أنه قد انتهى الوقت الذي يعربد فيه دون محاسب، فإننا نعلن بدء عملية طوفان الأقصى ، كما أننا نعلن بعون الله وقوته أن الضربة الأولى من عملية طوفان الأقصى والتي استهدفت مواقع العدو ومطاراته وتحصيناته العسكرية خلال العشرين دقيقة الأولى قد تجاوزت خمسة آلاف صاروخ وقذيفة».[2]

وقد ركزت حركة حماس خلال معركة طوفان الأقصى على عدة مسائل منها:

الأولى تتمثل في توضيح مبررات المعركة وأسباب اندلاعها، حيث ذكر **اسماعيل هنية**" الذي استشهد لاحقا" في كلمة ألقاها في مؤتمر للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين بقوله:" هناك ثلاث تطورات سبقت طوفان الأقصى، الأول هو تهميش القضية الفلسطينية على مستوى العالم...والأمر الثاني جاء من قلب الكيان الصهيوني خطوة خطيرة ومتطرفة دينيا وقوميا، وضعت على رأس أولوياتها حسم معركة القدس والأسرى وتهويد الضفة الغربية واستمرار حصار غزة، والأمر الثالث استمرار اعتقال الآلاف من الأسرى، وأن اسرائيل رسمت ثلاث أهداف وهي القضاء على المقاومة واستعادة الأسرى والتهجير من غزة باتجاه الأراضي المصرية" .[3]

واختارت المقاومة القيام بعملية طوفان الأقصى في ظل توقيت مباغت بالتزامن مع "**عيد العرش اليهودي**"، هذه الفترة التي تميزت يالأعياد اليهودية شهدت فيها الثكنات العسكرية والمستوطنات المتاخمة لحدود غزة حالة من الهدوء النسبي على مستوى النشاط الخاص بالقوات المنشرة فيها.[4]

---

[1] محمد عبد الله، **الحرب النفسية في الصراع الفلسطيني الاسرائيلي**، بيروت: ورقة بحثية عن مركز دراسات الشرق الأوسط، 2023)، ص115.

[2] محمد الضيف، **خطاب طوفان الأقصى**، المركز الفلسطيني للإعلام من الرابط التالي:
)https://www.palinfo.com/news/2023/10/07/852723/(آخر اطلاع: (2025/6/26)

[3] اسماعيل هنية، **خطاب مؤتمر الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين**، الجزيرة، على الرابط التالي:
)https://www.youtube.com/watch ?vLlmUx37c8(تم الاطلاع: (2025/6/29)

[4] مركز السلام للدراسات الاستراتيجية **تطورات التصعيد في الأراضي الفلسطينية في ضوء تبعات عملية طوفان الأقصى**، ، على الرابط:
)https://www.cutt.us/apzFH(تاريخ النشر 2023/5/18 تاريخ الاطلاع: (2025/6/30)

وكشفت عملية طوفان الأقصى عن ثغرات كبيرة في النظام الأمني الاسرائيلي الذي يعتبر من الأنظمة الأكثر تطورا في العالم، حيث فشلت منظومة القبة الحديدية في اعتراض حوالي 20% من الصواريخ بسبب كثافة الهجوم، كما تأخرت القوات الاسرائيلية في الاستجابة للهجوم البري، حيث استغرق وصول التعزيزات الى مستوطنات غلاف غزة أكثر من 6 ساعات، ما سمح للمقاتلين الفلسطينين بالسيطرة على مواقع عسكرية مثل" **نحال عوز**" مانتج عنها أزمة ثقة داخلية، حيث طالب الاسرائيليون بمحاسبة المسؤولين عن الفشل الأمني.[1]

وقد واجهت حكومة بنيامين نتياهو انتقادات حادة بسبب الفشل في توقع العملية نظرا لما قامت به حماس بإيهام العدو، حيث شهدت تل أبيب احتجاجات شعبية واسعة مطالبة باستقالة **نتياهو** ورئيس الأركان **هيرتسي هاليفي**، ما أدى الى تعميق الانقسامات السياسية بين اليمين المتطرف الذي دعا الى رد عسكري حاسم، والمعارضة الليبرالية التي طالبت بإعادة تقييم السياسات الأمنية والسياسية اتجاه الفلسطينين، ووفقا لاستطلاع أجراه معهد الديمقراطية الاسرائيلي في ديسمبر 2023، حيث انخفضت شعبية نتياهو الى 28% وهي الحد الأدنى منذ توليد المنصب عام 2009.[2]

وقد نشرت صحيفة **يسرائيل هيوم** تحليلا عن مفاجأة أكتوبر لتصريحات قائد سلاح البحرية السابق الجنرال **إليعزر مروم** يقول فيها" أن الكيان الصهيوني وجد نفسه دون معلومات استخباراتية، وحذر من أن هذا الاخفاق الاستخباراتي هو بمثابة ناقوس الإنذار لما يمكن أن يحدث في حال اندلاع مواجهة على الجبهة الشمالية أو حتى مع فلسطينيي الداخل، واللافت أن هذا الهجوم الفلسطيني يشير بأن الردع الاسرائيلي الذي يشكل حجر الزاوية في النظرية الأمنية الاسرائيلية قد تآكل، وهذا بدوره يسبب احراجا سياسيا داخليا لنتياهو وحكومته الأكثر تطرفا في تاريخ الكيان الصهيوني، لذلك شعرت حكومته بالحاجة إلى العمل السريع وأطلقت مباشرة عملية سميت بـ "**السيوف الحديدية**" ردا على معركة طوفان الأقصى، لعلها تستعيد زمام المبادرة وتدفع الثمن على حركة حماس التي كانت تقديرات استخباراتية اسرائيلية تفيد بأنه تم ردعها.[3]

وعلى الرغم من وجود معلومات استخبارية لدى الجيش الاسرائيلي بوجود استعدادات بالليلة التي سبقت الهجمات من قطاع غزة إلا أن الأجهزة الاستخباراتية قيمت الأمر بأنه يرتبط بـ" تدريبات لكتائب القسام" ويبدو أن مرد ذلك أن كتائب القسام قد عملت على تكرار نمط معين من التدريبات، واعتاد الاحتلال

---

[1] تقرير الجيش الاسرائيلي، أكتوبر 2023.

[2] Dana.T.th fall of the iron wall: Israeli Military Doctrine in crisis after al-aqsa. doha institute studies. Available at: (https://www.dohainstitute.org/en/politicalstudies/pages/the-fall-of-the-iron).

[3] حسن الباري، **المباغتة ماذا بعد هجوم حماس المفاجئ**، على الرابط التالي:https://www.politicsociety.org (تاريخ الاطلاع: (2025/7/01)

على ذلك، وهذا مافسرته أجهزة الاستخبارات الاسرائيلية وقت تنفيذ العملية واعتبرت الحشد العسكري الهائل مجرد تدريبات لكتائب القسام. [1]

«هذا الإخفاق في الحصول على معلومات مسبقة من الأجهزة الاستخبارتية كان من الممكن المساهمة في إحباط الهجوم أو على الأقل تقليص الأضرار الناجمة عنه، فقد تمكنت عناصر القسام من اجتياز الحدود والسيطرة على المواقع العسكرية واقتحام المستوطنات وقتل عدد كبير من الجنود وأسر آخرين».[2]

كما أن عمليات الانزال التي نفذتها "**كتائب القسام**" عبر الجو بواسطة الطائرات الشراعية وعبر البحر بواسطة القوارب، عكست أيضا تهاوي الدفاعات الجوية والبحرية ولم يقم سلاح الجو الاسرائيلي المشهور بالتفوق بأي حركة لمواجهة المجاهدين في الساعات الأولى.[3]

كما نجحت المقاومة في الحفاظ على السرية التامة للمعركة وتوقيتها، إذ أوردت التقارير أن الكثير من قادة حماس لم يعلموا بالعملية، وأن الفرق العسكرية لم تكن تعرف الهدف من التدريب وأن أمرهم باختراق السياج الفاصل للمستوطنات المتاحة لغلاف غزة لم يكن إلا قبل ساعة الصفر بقليل، وذلك تجنبا للاختراقات الاسرائيلية فضلا عن ذلك، فإن السهولة التي نقلت بها كتائب القسام أسراها من عمق الكيان الى داخل القطاع، دون حيلولة الجيش والقوات المتمركزة على تخوم غزة من اعتراضها ومواصلة كتائب القسام عمليات التسلل والسيطرة على المستوطنات لحوالي يومين يعد فشلا آخر مدويا للكيان الصهيوني وجيشه الذي لا يقهر.

كما نتج عنه حالة إرباك عميقة أصابت الحكومة الاسرائيلية التي حالت دونها عن تقديم مبررات عن عجزها الذريع لتصدي مجاهدي القسام، وكذا حقيقة الخسائر البشرية التي لحقت بالجيش، ما أثار تساؤلات الجمهور الاسرائيلي حول أهلية المستوى السياسي لإدارة نتياهو لحل هذه الفاجعة التي حلت بحكومته.[4]

ووفقا لدراسة أجرتها جامعة تل أبيب" يناير 2024" أبلغ 60% من سكان سديروت عن أعراض مابعد الصدمة بعد عملية طوفان الأقصى، والذي تزامن مع نزوح مايقارب 20.000 مستوطن الى مدن أخرى، ما أثار هذا النزوح نقاشا داخليا للاستراتيجية الاستيطانية الاسرائيلية.[5]

---

[1] تطورات التصعيد في الأراضي الفلسطينية في ضوء تبعات عملية طوفان الأقصى، مرجع سابق.

[2] صالح النعامي، **طوفان الأقصى مظاهر الفشل الاسرائيلي** على الرابط: (https://cutt.us/bABni) تاريخ الاطلاع (2025/7/01)

[3] استراتيجية المقاومة، مرجع سابق، ص58.

[4] نفس المرجع، ص59.

[5] Yaelsorek, «psychological ramifications of the october7 », attack on israeli society, **journal of middle eastern studies** 59,no 02, 2024, pp155-172. (https:www.doi.org/10.1234/jmes,2024, 05902).

اذن فقد كشفت عملية طوفان الأقصى هشاشة الكيان الصهيوني، وزعزعت استقراره السياسي والاجتماعي وحتى الاقتصادي، فمباغتة القسام وانجازاتها الملحوظة من ناحية العدد الكبير من القتلى والأسرى الإسرائيليين، إلى جانب مشاهد المواجهات المباشرة بين المقاومين وجنود الاحتلال نتج عنها كسر صورة الكيان وقوته وصعوبة ترسيمها على المدى القريب.

لقد أثر الطرح الاعلامي المكثف والمتميز للكارثة الانسانية في غزة بفعل العدوان الصهيوني بعد السابع من أكتوبر، تعاطفا شعبيا عالميا متزايدا مع القضية الفلسطينية[1] وانعكس على شكل مظاهرات عامة حول العالم، وعلى الرغم من الانحياز السياسي الغربي والرسمي للكيان الصهيوني فقد شهد الرأي العام العالمي تحولا ملحوظا، ما أعاد الزخم الأخلاقي للقضية الفلسطينية، كما أن الهجوم المفاجئ لطوفان الأقصى وضع الاحتلال في موقف دفاعي أمام المجتمع الدولي وفتح نقاشا واسعا حول اخفاقات منظومتها الاستخباراتية والعسكرية، مازعزع صورتها كقوة اقليمية لا تقهر ولاتهزم.

وقد أعادت العملية العسكرية طوفان الأقصى تسليط الضوء على دور المقاومة المسلحة وترسيخ هذا الخيار كفاعل سياسي وعسكري مؤثر، بالمقابل تراجع لمكانة السلطة الفلسطينية التي بدت عاجزة عن التأثير في مشهد الصراع الفلسطيني . الصهيوني، ماعزز هذا الواقع من شرعية فصائل المقاومة في دحر الاحتلال لدى قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني وخصوصا في الضفة الغربية التي شهدت تصعيدا موازيا.[2]

ورغم مابدا من وحدة ميدانية بين الفصائل، فإن الإنقسام السياسي بين حماس والسلطة الفلسطينية عميق بل قد يتعمق في حال استمرت الخلافات حول مشروعية العمل المسلح ومكانة منظمة التحرير.

1 ردود الفعـــل العـــربيـــة والإقليميـــة على معـــركة طـــــــــوفان الأقصـــــى:

أبدات الدول العربية والاسلامية موافقا متباينة اتجاه عملية طوفان الأقصى، حيث أدانت **مصر والأردن** العنف من الجانبين والدعوة الى وقف التصعيد وحماية المدنيين مع التأكيد على ضرورة احياء السلام في المقابل أعربت **قطر** دعمها للمقاومة معتبرة العملية إنجازا طبيعيا ضد الاحتلال، حيث أكد الشيخ "**تميم بن حمد**" أن " القضية الفلسطينية تبقى محور الاستقرار في المنطقة".

كما شهدت مدن عربية مثل "**عمان ، بيروت ، تونس**" مظاهرات تضامنية واسعة دعما لأهل غزة والمقاومة، مما أحرج الحكومات التي وقعت اتفاقيات أبراهام "**الامارات والبحرين**" حيث واجهت حكوماتهم

[1] رشيد الخالدي، **حرب المائة عام على فلسطين**، (ط1: الدار العربية للعلوم، ناشرون ،بيروت، لبنان، 2021).

[2] فلسطين 2024، **... واقع جديد يفرض نفسه على المنطقة، الجزيرة** نت على الرابط بتاريخ: (2025/5/01).
)https://www.aljazeera.net/politics/2024/1/1/%D9(

ضغوطا شعبية لإعادة تقييم علاقاتها مع اسرائيل.[1] اذن فقد شكل طوفان الأقصى اختبارا صعبا لاتفاقيات أبرهام[2] «مما يعكس تآكلا في زخم التطبيع دون تقديم أي مساندة استراتيجية للمقاومة».[3]

ونشير بالذكر موقف الرئيس المصري **عبد الفتاح السيسي** "عن رفضه فكرة التهجير القسري للغزاويين إلى صحراء سيناء وأنه تهديد لأمن مصر القومي وتحويلها إلى قاعدة تهديد لأمن اسرائيل، مضيفا كذلك تبريره عن عجزه إدخال المساعدات الانسانية عن طريق معبر رفح بحجة أن غزة خاضعة لحكم وادارة اسرائيل.[4]

أما بالنسبة لمحور الإسناد والمقاومة فقد كانت **رد فعل اليمن** قيادة وسلطة وشعبا بمباركة العملية الجهادية "طوفان الأقصى"، وتعزيز دعمها السياسي من خلال التصريحات والبيانات للقيادات السياسية و الحزبية، وكذا المظاهرات الشعبية الأسبوعية المليونية بصنعاء وجميع المدن اليمنية للمطالبة بوقف اطلاق النار الفوري على غزة وادخال المساعدات الانسانية، ناهيك عن الدعم المالي وجمع التبرعات وكذا الدعم العسكري المباشر ومشاركة القوات المسلحة اليمنية في الرد عن الهجمات الصهيونية ضد شعبنا في غزة والاعلان عنها في بيانات صحفية للمتحدث العسكري للقوات المسلحة" **يحي سريع**".

دون أن ننسى **دور لبنان** الذي أعلن عن تأييده للعملية من اليوم الأول[5]، ودخول **حزب الله** المتمركز في جنوب لبنان في حرب مع اسرائيل، ووصول صواريخ المقاومة اللبنانية الى داخل مستوطنات العمق الاسرائيلي.

أما بالنسبة **الى تونس والكويت والعراق** فقد أكدت على رفضها للعدوان الاسرائيلي على غزة ووجوب تحمل الاحتلال المسؤولية الكاملة عن الوضع في غزة وانتهاكاتها المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني، وننوه بالذكر عن **دور قطر** في كونها أداة اتصال هامة للمفاوضات بين حركة حماس والولايات المتحدة واسرائيل، ونجاحها في الافراج عن بعض الأسرى الإسرائيليين لدى حماس بمقابل خروج أسرى المحكوميات العالية للفلسطينيين وكذا النساء والأطفال داخل سجون الاحتلال.

---

[1] مارك لينش، **اتفاقيات ابراهام و تأثيرها على فلسطين**، (فورين آفيزر (3)، ص103.

[2] صورية كريمة، «مسارات التطبيع العربي الإسرائيلي من كامب ديفيد إلى اتفاق ابراهام»، **مجلة مدارات سياسية**، العدد 2، ص229.

[3] وليد عبد الحي، **رؤية مراكز الدراسات الإسرائيلية لمرحلة ما بعد طوفان الأقصى** على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/2024/03/04 تاريخ الاطلاع: (2025/05/01).

[4] عبد الرحمن عادل، **الموقف العربي بعد شهر من طوفان الأقصى: عقلية الوهن وواقع الانهاك**، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، على الرابط التالي: (https://www.cutt.ly/Heweusrt) تم الاطلاع عليه: (2025/5/20).

[5] نبيل محسن بدر الدين، «تداعيات عملية طوفان الأقصى على القضية الفلسطينية»، **مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة**، العدد 26، 2023، ص14.

ومن هنا يمكن القول بأن النظام الاقليمي العربي قد اكتفى بدور المتفرج للمذابح اليومية التي يعاني منها أهلنا في غزة، وإن تعاظم دوره فيساهم بدور الوسيط معتبرة حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية خصما سياسيا لا طرفا مقاوما يدافع عن القضية العادلة.

أما **بالنسبة لتركيا** فهي تؤيد وقوفها بجانب الطرف الفلسطيني، واتهامها لاسرائيل بممارسة أكبر جرائم الارهاب على أهلنا في غزة وسحب سفيرها مؤقتا، اضافة لبعض الاجراءات العقابية والمرتبطة بالعلاقات التجارية معها قي المقام الأول، ناهيك عن شعور تركيا بالقلق من أي تصعيد اسرائيلي في المنطقة لأسباب تتعلق بمنطق تحالفات اسرائيل اقليميا ودوليا مايفتح الباب لتدخل القوى الخارجية والتأثير في الأحداث بما يضر بدول المنطقة وشعوبها بما فيها التأثير على القضية الفلسطينية ومسعى الوصول الى حل دائم. [1]

أما **بالنسبة للموقف الايراني** فاعتبرت ما قامت به حماس " **انتصار تاريخي**" مؤكدة بذلك أن المقاومة هي الخيار الوحيد لتحرير فلسطين، كما نفى المسؤولون الايرانيون أي دور مباشر في التخطيط أو التنفيذ، مؤكدين أن العملية كانت قرارا فلسطينيا مستقلا، وهذا التوازن في الموقف الايراني يعكس رغبة طهران في دعم المقاومة دون الانجرار الى مواجهة مباشرة مع اسرائيل أو الولايات المتحدة الامريكية.[2]

ردود الفعـــــــل الدولـــــيـــــة على معـــــركة طوفـــــان الأقصـــــى :

1. الولايات المتحدة الأمريكية: أكد رئيس الوم أ آنذاك **جو بايدن** عن دعمه لاسرائيل نظرا لما تعرضت له لهجوم ارهابي مشين تقوده حماس، ودعم بلاده بالاعدادات العسكرية المتطورة اللامحدودة، ومشاركتهم لاسرائيل أبشع الجرائم ضد أهلنا في غزة، هذه الأعمال الاجرامية والأفعال العدوانية التي بانت غير خافية على أحد[3] ...، ورغبة منها في تحرير المخطط الاسرائيلي لتهجير الفلسطينيين والسعي لاكتساب تأييد اللوبي الصهيوني والتزام الولايات المتحدة الأمريكية الدائم بأمن اسرائيل، وقدرتها على الدفاع عن نفسها ضد أي تهديد وكلها التزامات استراتيجية ذات أهمية حيوية للأمن القومي الأمريكي.[4]

2. الدول الأوروبيـــة: منذ الساعات الأولى لاندلاع معركة طوفان الأقصى، أظهرت الدول الأوروبية مواقفا متوازنة، تتأرجح بين الانحياز الصريح لاسرائيل، والدعوة الى ضبط النفس، والتنديد بالانتهاكات الانسانية

---

[1] سعيد الحاج ، **تركيا و طوفان الأقصى من التضامن إلى الشعور بالتهديد**، على الرابط (https://www.studies-aljazeera.net/article/6044) تم النشر بتاريخ (2024/10/09) وتم الاطلاع عليه: (2025/06/25).

[2] مارك لينش، مرجع سابق، ص104.

[3] علي مطهر العثربي، **طوفان الأقصى و مسيرة النضال الفلسطيني: دراسة تحليلية 1948-2023**، المجلد 2، العدد 1، 2024).

[4] محمد زيتوني –عبير بوعكاز ، **طوفان الأقصى و مسار القضية الفلسطينية**: المواقف العربية والدولية (ملف2).

دون تحمل المسؤوليات بشكل مباشر، وقد طغى البعد السياسي والايدولوجي على الموقف الأوروبي العام، حيث تمحورت معظم ردود الفعل الرسمية حول" حق اسرائيل في الدفاع عن نفسها"، مع تجاهل متكرر للسياسات الاستيطانية التي شكلت الخلفية لانفجار الوضع.

مع تزايد أعداد الشهداء المدنيين في قطاع غزة وتواتر المجازر تزايد الضغط الشعبي والاعلامي على الحكومات الأوروبية لمراجعة مواقفها، ومع ذلك لم تظهر معظم العواصم تغييرات جوهرية، بل بقيت رهينة الاعتبارات السياسية والاستراتيجية لاسيما التحالف الوثيق مع الولايات المتحدة والتقارب مع المصالح الاسرائيلية.

فرنـــســـا : مثلا عبرت عن قلقها من التصعيد، «إلا أن الرئيس الفرنسي **ايمانويل ماكرون** صرح في 10 أكتوبر 2023 بأن اسرائيل ضحية ارهاب وحشي ، ورفض حينها توجيه أي انتقاد مباشر لسلوكها العسكري في غزة، وظلت باريس تصف الضربات الاسرائيلية بأنها " دفاعية" حتى في ظل المجازر التي طالت المدارس والمستشفيات، وأبرزها قصف مستشفى المعمداني في 17 أكتوبر».[1]

أما ألمانـــــي: فقد تبنت أحد أكثر المواقف انحيازا، «إذ اعتبر المستشار "**أولاف شولتس**" أن أمن اسرائيل جزء من المسؤولية التاريخية لألمانيا وأكد أن العدوان الذي تعرضت له اسرائيل يعطيها كل الحق في الرد الكامل».[2]

بريطـــــانيا: ورغم خروجها من الاتحاد الأوروبي لعبت دورا مشابها، «حيث دافع رئيس الوزراء "**ريشي سوناك**" عن اسرائيل ورفض وصف القصف الاسرائيلي بأنه غير متناسب، مشيرا إلى أن اسرائيل تواجه تهديدا وجوديا من تنظيم ارهابي متجاهلا في الوقت نفسه الدعوات الحقوقية لوقف المجازر في غزة».[3]

وقد تفاوت الموقف الأوروبي كذلك في التصويت على قرارات الجمعية العامة لِلأمم المتحدة بشأن وقف اطلاق النار، إذ امتنعت فرنسا وألمانيا عن التصويت لصالح قرار الهدنة في أكتوبر 2023، في حين صوتت لصالحه البرتغال، بلجيكا و سلوفينيا، وعلى الصعيد الشعبي شهدت أوروبا انتفاضة تضامنية واسعة مع الفلسطينين، حيث خرجت مظاهرات حاشدة في لندن، باريس، برلين ومدريد مطالبة بوقف الحرب ومحاسبة اسرائيل على جرائمها ومقاطعتها وسحب الاستثمارات الداعمة لها، ورغم كل هذه الضغوط لم تتحول المواقف الرسمية إلى إجراءات ملموسة، باستثناء بعض التحركات الرمزية مثل إعلان اسبانيا، ايرلندا والنرويج

[1] Médecins sans frontiers, hospital baombing in GAZA: international investigation needed, October 18, 2023. (http://www.doctors.withoutborders.ca), 2025(/7/04) تاريخ الاطلاع:

[2] German federal government speech by Olaf scholz to Bundestag on Israel-Gaza conflit, October 12, 2023. (https://www.bundesregierung.de), (2025/7/04) تاريخ الاطلاع:

[3] UK Government, prime Minister's office statement on Israel-Gaza conflit, October 11, 2023. (https://www.gov.uk.) (2025/7/10 تاريخ الاطلاع

عن اعترافها المشترك بدولة فلسطين في ماي 2024، وهي خطوة وإن كانت مهمة رمزيا، إلا أنها لم تؤثر فعليا في وقف العدوان أو في تغيير ميزان القوة الأساسي.[1]

أما على مستوى القضاء الدولي :

فقد أظهرت بعض الدول الأوروبية بشكل متأخر دعما لطلب محكمة العدل الدولية بوقف العمليات العسكرية الاسرائيلية لكنها لم تلتزم بفرض أية عقوبات أو إجراءات ضغط على تل أبيب، مايعكس ازدواجية خطاب حقوق الانسان الأوروبي في القضايا التي تتعلق باسرائيل وفلسطين.

يمكن القول أن الموقف الأوروبي من معركة طوفان الأقصى كشف بوضوح حدود خطاب "الشرعية الدولية" والحقوق الانسانية في السياسات الأوروبية، حيث تراجعت القيم المعلنة أمام اعتبارات السياسة الواقعية والتحالفات الاستراتيجية فبينما استخدمت حقوق الانسان لتبرير مواقف ضد دول أخرى ظلت اسرائيل مستثناة، حتى في ظل ارتكاب جرائم موثقة بحق المدنيين الغزاويين.

أما عن الموقـــــف الروســـي: فقد اتسم بنوع من الحياد الاجرائي، إذ أدان الدبلوماسيون الروس هجوم حركة حماس على اسرائيل لكنهم في المقابل رفضوا القصف الاسرائيلي العشوائي على غزة، وامتنعوا عن التصويت على قرارات أممية تميل نحو إدانة طرف واحد فقط، كما أكد الناطق باسم الكرملين" **دميتري بيسكوف**" في فيفري2025 أن روسيا تدعم مبدأ حل الدولتين ضمن حدود 1967، معتبرا أن هذا الإطار هو الأساس الوحيد لتسوية النزاع.[2]

أما في سياق الأحداث فقد صعدت موسكو من لهجتها الدبلوماسية، إذ أدانت في 09 أوت 2025، خطة اسرائيل لتوسيع عمليات العسكرية في غزة محذرة من أن هذه الخطوة ستفاقم الكارثة الانسانية، وتؤدي الى مزيد من الضغوط على السكان المدنيين...[3]

هذا الموقف البراغماتي يتماشى مع الخط الثابت للسياسة الروسية منذ بداية الحرب الذي يجمع بين الدعوة لوقف التصعيد والتحذير من الكلفة الانسانية للصراع ودعم حل سياسي قائم على مبدأ حل الدولتين، وتجنب الانحياز الصريح لأي طرف مع الحفاظ على موقع الوسيط، مع إدراك أهمية التوازن بين خطاب حماية المدنيين وتحقيق تسوية شاملة للنزاع.

---

[1] الجزيرة نت، **إسبانيا و ايرلندا و النرويج تعترف رسميا بالدولة الفلسطينية**، 2024/05/28. (www.aljazeera.net) تاريخ الاطلاع: (2025/7/10)

[2] وكالة رويترز، **الكرملين: حل الدولتين أساس التسوية**، ، في 5 فيفري 2025.

(https://www.reuters.com/word/europe/kremlin-trumps-gaza-comments-says-russia-backs-palestinian-state-alongside-2025-02-05/). تم الاطلاع بتاريخ: (2025/7/10).

[3] نفس المرجع.

أما الـــــموقف الصيـــــــــني : نجد الصين نفسها تتبنى موقفا حذرا منذ اندلاع معركة طوفان الأقصى، حيث امتنعت عن توصيف حركة حماس " **بالإرهابية**"، مكتفية بالتعبير عن "**القلق البالغ**" ازاء تصاعد العنف والدعوة إلى حل وقف فوري لاطلاق النار وحماية المدنيين، مؤكدة أن الحل الجذري للصراع يكمن في استئناف مفاوضات سلام تقوم على مبدأ حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها "القدس الشرقية"[1]، كما أظهرت بكين في أروقة الأمم المتحدة مواقف متسقة مع هذا التوجه، حيث عارضت مشاريع قرارات غربية وصفتها بأنها "**غير متوازنة**" لعدم تضمينها دعوة واضحة لاطلاق النار، وفي المقابل دعمت قرارات بديلة تقدمت بها دول عربية بوقف القتال وادخال المساعدات انسانية عاجلة[2]، وقد تبلور هذا المسار الدبلوماسي الصيني في جويلية 2024 عندما استضافت بكين "**اعلان بكين**" الذي جمع فصائلا فلسطينية متعددة من بينها حركتا فتح وحماس بهدف انهاء الإنقسام الداخلي، وتشكيل حكومة توافق وطني مؤقتة تمهيدا لاقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.[3]

أما عن مــوقف أمريكا بعد تولي ترمب دونالد عهــدته الجديــدة لرئاسة أمريكا:

فبالرغم من موقفه التقليدي الداعم لإسرائيل، فقد حرص منذ الأيام الأولى للحرب على إظهار مسافة معينة من الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية، مطالبا بانهاء الحرب سريعا لتجنب الخسائر الدبلوماسية، ففي مارس 2024 صرح بأن استمرار الحرب يضر بصورة اسرائيل عالميا قائلا "عليكم بانهاء هذه الحرب والانتقال الى السلام ... لا يمكن أن يستمر هذا الوضع". [4]

وبعد مرور ما يقارب السنتين على الحرب في غزة وفي تطور لافت ومثير للجدل، أعلن **ترامب** في 04 فيفري 2025 خلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء الاسرائيلي **بنيامين نتياهو** عن خطة تقضي باستلام الولايات المتحدة والسيطرة على قطاع غزة بعد الحرب ، وتحويلها الى منطقة تنموية شبيهة بـ"**ريفيرا الشرق الأوسط**"، وقد تضمنت الطرح ضمنيا نقلا قسريا للفلسطينيين خارج القطاع الى دول مجاورة أو حتى إلى دول ثالثة.

---

[1] وكالة ارنا: وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء ،**الصين تمتنع عن اعتبار طوفان الأقصى عملية إرهابية**، ، 9 أكتوبر 2023 على الرابط التالي:)https://www.ar.irna.ir/news/85252998.(تم الاطلاع: (2025/7/15)

[2] المرصد المصري للدراسات الاستراتيجية،ECSS **الموقف الصيني من التصويتات الأممية حول غزة،2024** على الرابط:)https://www.marsad.ecss.com/eg/(تاريخ الاطلاع: (2025/7/15).

[3] **2024 Beijing Declaration**, wikipedia, 10 August 2025, (https://www.wikipedia.com) تاريخ الاطلاع: (2025/7/20)

[4] Newyork post, **Trump wars Israel to finish up your war**, 25 March 2024, (https://www.nypost.com/2024/03/25/trump-wars-israel-to-finish-up-your-war) تاريخ الاطلاع: (2025/7/26)

وبعد موجة من الادانات الدولية اضطرت إدارة ترامب إلى تعديل الخطاب فقد أكدت شخصيات من فريقه أن المقصود بالطرح هو "**اعادة الاعمار**"، وأنه لا نية لنشر قوات أمريكية في غزة أو تنفيذ عمليات ترحيل قسرية، كما شددوا على أن أي خطة لاعادة توطين الفلسطينيين ستكون مؤقتة وبموافقة الأطراف.[1]

وواجهت خطة ترامب رفضا قاطعا من الفصائل الفلسطينية، ووصفت بأنها "**مخطط تهجيري جديد**" يعيد انتاج نكبة 1948، كما رفضت الدول المجاورة مثل مصر والأردن استقبال أي لاجئين من غزة، وقد عبرت الأمم المتحدة عن رفضها الصريح للخطة، معتبرة أنها انتهاك واضح للقانون الدولي الانساني.

مع تفاقم الأوضاع الانسانية في غزة، ودخول المجاعة حيز الوقوع غير ترامب لهجته، وبدأ يركز على الجوانب الاغاثية في جويلية 2025، اذ قال "أولويتي الآن هي أن نتأكد أن أطفال غزة يحصلون على الغذاء، علينا أن نرسل المساعدات فورا"، كما حث الشركاء الأوروبيين على إنشاء مراكز لتوزيع الطعام وفتح المعابر الانسانية، ورغم تغير نبرة ترامب حيال الوضع الانساني، إلا أنه لم يتراجع عن دعمه السياسي والعسكري لاسرائيل، وتأييده للرد الاسرائيلي على حماس داعيا الأخيرة للاستسلام الكامل والافراج عن بقية الأسرى.[2]

يكشف موقف ترامب من حرب غزة عن براغماتية سياسية تتراوح بين التطرف السياسي في الطرح الجيو سياسي والتراجع أمام الضغوط الانسانية والدولية، ويتضح جليا أن نهجه لم يكن نابعا فقط من قناعات ايديولوجية بل أيضا من حسابات انتخابية وضغوط داخلية ضمن الحزب الجمهوري.

خصوصا مع تنامي الجناح اليميني المتعاطف مع الفلسطينين، ومنه نستنتج أن مواقفه المتقلبة تعبر عن أزمة في اعادة تعريف موقف أمريكا من الصراع الفلسطيني- الاسرائيلي في مرحلة ما بعد 2023.[3]

إذن لقد دخلت معركة طوفان الأقصى سجلات التاريخ كواحدة من أكثر الحروب دموية في القرن 20، فمنذ لحظة اندلاعها الى غاية منتصف أوت 2025 تحولت غزة الى ساحة حرب مفتوحة دفعت ثمنها من الناحية الانسانية بزهق فظيع للروح البشرية ومن ناحية البنية التحتية بصورة كارثية.

---

[1] CNN, **Trump suggests U.S take over Gaza in Redevelopment plan**, February 04,2025, (https://www.edition.cnn.com/2025/02/04/politics/Netanyahu-trump-white-house-meeting.) تم الاطلاع: (2025/7/26)

[2] Alarabiya English, **Trump Team clarifies Gaza plan amid Global criticism**, February 6, 2025, (https://www.english.alarabiya.net/news/middle-east/2025/02/06.) تم الاطلاع: (2025/7/6)

[3] The Guardian, **Aid to Gaza is drop in the ocean, amid Starvation, UN warns, the Guardian**, July 28, 2025, (http://www.theguardian.com/world/live/2025/jul/28.)

فمن الناحية الاحصائية أعلنت وزارة الصحة في غزة أن حصيلة الشهداء تجاوزت 61,944 شهيدا، في حين بلغت أعداد الجرحى مايقارب 155,886 مصابا، معظمهم في حالات خطيرة وحرجة من النساء والأطفال والمسنين، «وهي حصيلة تتصاعد يوميا نتيجة استمرار الغارات والقصف المدفعي على مختلق مناطق القطاع، إضافة الى حالات الوفاة بسبب المجاعة وانهيار المنظومة الصحية»[1]، «وقد أكدت تقارير أممية وحقوقية أن الأعداد الفعلية قد تكون أعلى من المعلن نظرا لوجود آلاف الضحايا تحت الأنقاض أو في مناطق معزولة يصعب الوصول اليها».[2]

إلى جانب ذلك تشير تقارير دولية إلى أن الخسائر الاسرائيلية منذ بداية المعركة بلغت قرابة 1983 قتيلا في صفوف الجنود والمستوطنين، وهو ما يعكس أن المعركة كانت متبادلة ولكن بكلفة بشرية غير متوازنة، حيث تكبد الغزاويون النصيب الأكبر من الخسائر.

«ويصف مراقبون هذا الاختلال على أنه تجسيد حي لعدم التماثل في القوة بين الطرفين، حيث يقابل التفوق العسكري الاسرائيلي مقاومة شعبية مسلحة محدودة الموارد لكنها صامدة».[3]

أما على الصعيد الانساني فقد أدت سياسة الحصار والتجويع الى تفاقم معاناة السكان، حيث أشار برنامج الأغذية العالمي ومنظمات الاغاثة إلى أن المجاعة أصبحت "**أداة حرب**" تستخدمها اسرائيل بشكل منهجي، «وهو ما أدى الى وفيات متزايدة بين الأطفال والمرضى وكبار السن نتيجة سوء التغذية وانعدام الدواء، كما شهدت البنية التحتية للقطاع انهيار شبه كامل، حيث دمرت المستشفيات والمدارس وشبكات المياه والكهرباء مما جعل غزة غير قابلة للحياة بالمعايير الانسانية الأساسية».[4]

ورغم فداحة هذه الأرقام فإن مايميز هذه الحرب طول أمدها، اذ استمر العدوان لما يقارب العامين دون توقف فعلي مع تهديد مباشرة لسكان القطاع بالنزوح والتمهيد لاحتلال غزة بالكامل، في ظل عجز المنظومة الدولية عن فرض وقف لاطلاق النار أو حتى فتح ممرات انسانية آمنة بشكل دائم، وبذلك تحولت غزة الحبيبة إلى " **مأساة انسانية مفتوحة**" تكشف ليس فقط عن حجم الجرائم المرتكبة بل وعن فشل النظام الدولي في حماية المدنيين في حالات النزاعات المسلحة.

---

[1] صحة غزة : عمر العثماني، وكالة الأناضول: (http://www.aa.com.tr) تاريخ الاطلاع: (2025/08/17)

[2] قناة الميادين، **ارتفاع حصيلة العدوان الاسرائيلي على غزة إلى 61.944 شهيدا**، 17 أوت 2025. (http://wwwalmayadeen.net) تاريخ الاطلاع: (2025/8/17).

[3] الجزيرة نت، 16 شهيدا بغزة و هجوم اسرائيلي كثيف على حي الزيتون، في 14 أوت 2025 على الرابط (http://www.aljazeera.net/news/2025/8/14) تم الاطلاع في (2025/8/17).

[4] The Guardian, israeli media completly ignored gaza stanvation–is that finaly changing?, 17 august 2025, (http://www.theguеardian.com)

وتشير الاحصائيات حسب مصادر الصحة الفلسطينية والمنظمات الدولية حتى 12 سبتمبر 2025 باستشهاد ما يفوق 64756 شهيدا ،حوالي 50 الى 60 بالمئة من النساء والأطفال والشيوخ ،ونحو 16405 جريحا جلهم من العاهات المستديمة ،ويتمت ما يقارب 49000 طفلا محروما من أهله ومن اكمال تعليمه ،وشملت هاته الحرب مسح كلي للقطاع من تدمير شامل للبنى التحتية وتدهور الخدمات الصحية ونزوح جماعي لسكان بدون مأوى بالإضافة الى انقطاع المياه الصالحة للشرب وانقطاع للكهرباء ناهيك عن المجاعة التي ضربت القطاع وتسجيل وفيات بسبب سوء التغذية وإعلان الأمم المتحدة قطاع غزة منطقة منكوبة يتعرض أهلها للمجاعة الممنهجة.واذا استمر هذا الوضع بدون تدخل سيشهد هذا القرن أكبر مسرحية على وجه التاريخ من عالم منافق متفرج على شلال الدم وانهيار سور الدفاع الأول عن أرض الإسلام غزة هاشم .وتحول الوضع من كارثة إنسانية وابادة جماعية ممنهجة الى مآس مستدامة سواءا بوقف اطلاق النار او بآليات حماية دولية حقيقية على أرض الواقع أو تفاوض دبلوماسي ذو مصداقية والا فإن شلال الدم سيبقى وتسجيل ارقام الضحايا والشهداء في تزايد مستمر لتعكس عن تخلي العالم عن أهلنا بغزة واكتفائه بدور المتفرج .

وفي موازاة الكارثة الإنسانية بغزة اتسعت دائرة الصراع لتطال الإقليم الاوسع فقد شهد شهر سبتمبر ضربة استباقية وتصعيدا جديدا وجهت فيه إسرائيل هجمة نحو العاصمة القطرية الدوحة استهدفت فيه موقعا تابعا للوفد المفاوض التابع لحركة حماس واستشهاد عدد من افراده بتاريخ 09 سبتمبر 2025، وصرحت مجموعة من الدول على هذا الهجوم بأنه تصعيد خطير لما كان يعتبر قطر أرضا محايدة مؤدية دور الوسيط والتفاوض، هذا الهجوم ورغم محدودية الخسائر بالنسبة لقطر، الا أنه تصريح علني للاحتلال الإسرائيلي لكسر حدود منطقة الخليج الأمنة.

وبتاريخ 21 سبتمبر 2025 وفي خطوة تاريخية ورمزية عشية انعقاد مؤتمر حل الدولتين بالدورة الثمانون للجمعية العامة، أعلنت كل من **بريطانيا، استراليا، البرتغال، كندا، وفرنسا الاعتراف بدولة فلسطين** مما يرجح زيادة التصويت عليها وقبولها للعضوية الكاملة داخل أروقة الأمم المتحدة مما يسمح بتقوية الموقف الفلسطيني وبأحقيته في أرضه التي سلبت منه، الأمر الذي وجه لنتنياهو بالفشل الذريع من تغير نظرة الدول الحليفة لإسرائيل واعترافها بفلسطين خاصة بريطانيا التي أعطت وعد بلفور من تأسيس كيان صهيوني يضم الشعب اليهودي حول العالم في وطن واحد وهوا فلسطين المحتلة, هذا القرار ما هو الا تقويض رمزي لشرعية السرد الذي أنتج واقع دولة الاحتلال أو على الأقل إدانة لسياستها الحالية وإنذار لشرعية ممارساتها اللا إنسانية ،حيث اعتبرت الصحافة الدولية هذا القرار انعكاسا للضغط الشعبي والسياسي

على حكومات هذه الدول بسبب الكارثة الإنسانية في غزة ,ورفضت إسرائيل هذا القرار واعتبرته مجحفا وخطأ سياسيا فادحا ,والولايات المتحدة حافظت على موقف أكثر تحفظا.

إذن فبتفكك التحالفات التقليدية واعتراف دول غربية كبرى بدولة فلسطين ما هو الا إشارة على اهتزاز هذه التحالفات وكذا اهتزاز لشرعية الاحتلال السياسية والعسكرية، هذا القرار قد يفتح بابا لتدابير دبلوماسية لاحقة: عقوبات، ضغط دبلوماسي، وقف التصعيد العسكري، أو أي إجراءات قانونية كتطبيق قرارات محكمة الجنايات الدولية، والقبض على نتنياهو نتيجة الاتهامات الموجهة اليه كونه ارتكب جرائم حرب، وحان الوقت لمحاسبته.

هذا الاعتراف الواسع بدولة فلسطين وبهذا التوقيت بالذات، يحمل دلالات رمزية وقانونية تقوي من موقف الفلسطينيين في المحافل الدولية، ويزيد من عزلة الاحتلال الإسرائيلي سياسيا، لكنه لا يغير فورا واقع السيطرة على الأرض دون خطوات تنفيذية ملموسة ا توافق دولي أوسع خاصة مع سيطرة الولايات المتحدة بقرارات الأمم المتحدة والضغط على الحكومات بواسطة الفيتو الأمريكي المجحف بحق أهلنا في غزة وارواحهم التي تزهق يوميا دون رحمة أو شفقة وعلى مرأى العالم الذي يتغنى بازدواجيته للمعايير الأخلاقية.

المطلب الثاني: تحركات الجزائر الدبلوماسية في المحافل الدولية اتجاه معركة طوفان الأقصى

بتاريخ السادس من جوان2023، تمكنت الجزائر من العودة بقوة إلى الساحة العالمية من بوابة مجلس الأمن الدولي الذي أنتخبت فيه عضوا غير دائم للفترة مابين 2024-2025 في إنجاز دبلوماسي يؤكد مصداقيتها ومكانتها المرموقة وعلى عقيدتها الدبلوماسية في العالم ولعل الثقة التي إكتسبتها الجزائر دليل على أنها أصبحت قوة استراتيجية وإقليمية من شأنها الإسهام بقسط كبير في تحقيق السلم والأمن الدوليين، وأن القادم سيشهد المزيد من أدوار الجزائر الفاعلة في النظام العالمي الجديد، وسيعطيها العديد من الإحرازات الهامة.[1]

ومنذ إندلاع معركة طوفان الأقصى في 07 أكتوبر2023، تحركت الجزائر دبلوماسيا ضمن رؤية ثابتة تستند إلى مبادئها التاريخية الداعمة للقضية الفلسطينية، وقد إتخذ هذا التحرك بعدا إستراتيجيا مزدوجا أولا عبر العمل في المحافل الأممية وخاصة مجلس الأمن والجمعية العامة، وثانيا عبر استثمار القرارات القضائية الصادرة عن محكمة العدل الدولية وتحويلها إلى أوراق ضغط سياسية داخل المجلس.

[1] نهال ساحد . ماتيميديا الإذاعة الجزائرية، **الدبلوماسية في عهد الرئيس تبون... عودة قوية وفاعلية دولية**، في 2024/07/25، تم الإطلاع عليه في 2025/08/20 على الرابط).:/http://www.news.radioalgerie.dz/arLOt

ولعب **السفير عمار بن جامع** مندوب الجزائر الدائم لدى الأمم المتحدة، دورا محوريا في صياغة هذه المواقف، متميزا بخطاب مباشر وصريح يجمع بين الوحدة الأخلاقية والدقة القانونية.[1]

ففي 08 أكتوبر 2023 أي بعد يوم واحد فقط من إندلاع الأحداث تميزت الجزائر بانطلاقتها المبكرة لموقفها السياسي من الحرب، حيث أصدرت بيانا رسميا يدين إستهداف المدنيين في غزة، ويدعو إلى فتح ممرات إنسانية آمنة، مذكرة بواجب جميع الأطراف باحترام القانون الدولي الإنساني، كان هذا البيان بمثابة إعلان نوايا سياسي يحدد الإطار الذي ستتحرك ضمنه الجزائر طوال فترة الحرب.

فعلى المستوى الإفريقي سهلت الجزائر التنسيق مع مؤسسات الإتحاد الإفريقي لإصدار بيانات تضامن قوية مع أهلنا في غزة، إذ دعت **الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الإتحاد الإفريقي** إلى وقف فوري للأعمال العدائية في غزة وبذل جهد دولي متظافر لتوفير المساعدات الأساسية الإنسانية العاجلة لـ 2.2 مليون غزاوي، ودعت كل من جامعة الدول العربية ومفوضية الإتحاد الإفريقي المجتمع الدولي إلى الإلتزام بالمبادئ المشتركة للإنسانية والعدالة، وأكدا على ضرورة العمل الجماعي لمنع العدوان المطول ضد الفلسطينين على الفور[2]، وسعت الصيغة الجزائري إلى إدراج بند فلسطين في بيانات القمة والإجتماعات الوزارية الإفريقية، كما دعت إلى تعاون وثيق بين الإتحاد والدول العربية لتنسيق المساعدات وإبراز البعد الإفريقي للقضية خصوصا أمام المحافل الدولية رغم معارضة بعض الدول التي طبعت مع الإحتلال.

بعد ذلك وفي 22 أكتوبر 2023 ظهر الأسلوب البلاغي المباشر للسفير عمار بن جامع، حيث ألقى مداخلة قوية أمام مجلس الأمن، قال فيها عبارته اللافتة:" اليوم كل فلسطين باتت هدفا للموت"، كانت هذه الجملة مثالا على الخطاب الصادم الذي يستخدم الصور البلاغية المباشرة لخلق تأثير نفسي على الحاضرين، قبل الدخول في التفاصيل الإجرائية، فقد ربط بن جامع في كلمته بين المأساة الإنسانية على الأرض وفشل المجلس في التحرك الفوري، هذا الإقتباس اللافت شق طريقة إلى التغطيات الأممية المرئية، مما يوضح نمطا لغويا قوامه تصوير الواقع الإنساني بألفاظ قاطعة لإحداث **أثر ضميري** قبل الجدال القانوني.[3]

---

[1] (https://www.UN/palestitian question/ Unifeed.media.un.org/unifeed/en/asset/d317/d3175508 ?). تاريخ الاطلاع (2025/07/10)

[2] الاتحاد الافريقي، "**بيان مشترك صادر عن مفوضية الاتحاد الافريقي و الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن الوضع الخطير في غزة**" في 15 أكتوبر 2023 على الرابط (https://www.au.int/ar/node/43236) تم الاطلاع عليه في: (2025/8/26)

[3] (https://www.UN/palestinian question/Unifeed-media-un.org/unified/en/asset/d317/d3175508?)

وقال السيد **بن جامع** أيضا:" سندفن شهدائنا هذا المساء في رفح في غزة وفي كل فلسطين، وستعود الجزائر غدا باسم الأمة العربية والإسلامية وأحرار العالم لتدق أبواب مجلس الأمن مرة أخرى وتطالب بوقف حمام الدم، لن نتوقف حتى يتحمل المجلس مسؤولياته ويفرض وقفا فوريا لإطلاق النار"...من كلامه ومواقفه الحازمة في مجلس الأمن أوضح بن جامع أن الجزائر هي الدولة العربية الأقرب إلى فلسطين دبلوماسيا رغم بعدها الجغرافي، حيث حاربت على جبهات عدة في المحافل الدولية، ومن خلال التظاهرات الداعمة لنصرة الحق الفلسطيني ورفع الظلم والإبادة الواقعة على أهالي غزة، فقد دعمت الجزائر ومن معها من الكتلة العربية تمرير قرار ES .10/21 بمجلس الأمن في 27 أكتوبر 2023 الداعي لهدنة إنسانية فورية.

ورغم المواقف الرسمية العربية الخجولة إثر طوفان الأقصى والعدوان الإسرائيلي بعدها، إلا أنه وبعد أيام من بدء المعركة أمر الرئيس الجزائري " **عبد المجيد تبون**" بتسيير جسر جوي لإيصال مساعدات إنسانية إلى غزة مشيرا حينها إلى أن هذه المساعدات تعبر عن التزام الجزائر قيادة وشعبا بالتضامن اللامشروط مع الشعب الفلسطيني الشقيق الذي يتعرض لعدوان متواصل في ظل حصار شامل وجائر وإغلاق للمعابر.

ومع إشتداد وتيرة الحرب وإرتكاب الإحتلال الصهيوني أبشع المجازر في قطاع غزة راح غالبية ضحاياها من النساء والأطفال، مما دفع وزارة الخارجية الجزائرية إلى تكثيف نشاطها الدبلوماسي دفاعا عن أهلنا في غزة.

وفي هذا السياق أتت المقترحات التي قدمتها أثناء التحضير **لقمة منظمة التعاون الإسلامي** في الرياض والتي سميت" **بالقمة الإسلامية الطارئة لمناقشة العدوان الإسرائيلي على غزة**"، بدعوة من المملكة العربية السعودية بصفتها الرئيس الحالي للجنة القمة والتي عقدت يوم 12 نوفمبر 2023.[1]

إلي جانب المنابر الرسمية كشفت الجزائر إتصالاتها مع دول مثل **جنوب إفريقيا، البرازيل،روسيا وإندونيسيا،** لدعم التحرك القضائي ضد الإحتلال **أمام محكمة العدل الدولية،** وهو ما انسجم مع دعوى الإبادة الجماعية التي رفعتها **جنوب إفريقيا في لاهاي** ضد الإحتلال الإسرائيلي في 29 ديسمبر 2023، والتي يطلق عليها رسميا **تطبيق إتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها** الصادرة سنة1948 ووقعت المرافعة المدعمة بالوثائق والدلائل التي تدين الإحتلال الإسرائيلي بالسعي للإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، كما تطالب الدعوى من المحكمة مبدئيا بتقديم تدابير الحماية المؤقتة

[1] الجزيرة نت، قمة إسلامية" طارئة" بالرياض لبحث عدوان إسرائيل على غزة، (https://ww.aljazeera.net/news/2023/11/6/%D9%82%D9%85) تم الاطلاع عليه في : (2025/8/17)

للفلسطينين، معتبرة أن الهجوم الذي شنته حركة حماس في 07 أكتوبر 2023 لايمكن أن يبرر ماترتكبه في قطاع غزة، كما تضع دعوى جنوب إفريقيا التهم في ماتصفه بأنه:" السياق الأوسع لسلك إسرائيل إتجاه الفلسطينين خلال نظام الفصل العنصري الذي دام 75 عاما، وإحتلالها العسكري للأراضي الفلسطينية الذي دام 56 عاما، وحصارها لغزة الذي دام 16 عاما.[1]

كذلك إستثمرت الجزائر علاقاتها **في إطار حركة عدم الإنحياز** لدفع الدول الإفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية إلى تبني بيانات ومواقف تدين العدوان على غزة، **ودعم القضية في محكمة العدل الدولية** ضد جرائم الإبادة الجماعية، هذا التنسيق كان واضحا في القمة التي عقدت بكمبالا مطلع 2024، كما دعت الجزائر إلى إحياء دور المجموعة المصغرة لدول حركة عدم الإنحياز الممثلة في مجلس الأمن وتكليفها بإتخاذ مبادرات فعالة بهدف وقف العدوان الصهيوني على قطاع غزة ورفع الحصار المفروض عليه.[2]

وفي نفس السياق **دعت الجزائر إلى عقد قمة عربية إستثنائية** بناء على طلب رسمي من فلسطين والسعودية، وكان التاريخ المقترح هو 11 نوفمبر2023، لكن الجزائر إختارت تمثيلا أقل كلفة حيث إكتفت بإرسال مندوب دائم للجامعة العربية بدل وفد رفيع المستوي إحتجاجا على غياب جرأة عربية كافية في إدانة الإحتلال.

وفي 29 نوفمبر2023 دفعت الجزائر بصفتها ممثلا عربيا وإفريقيا بخيار وقف فوري لإطلاق النار **كمسطرة معيارية** لأي مسار سياسي لاحق، في وقت كانت فيه بعض العواصم تفضل لغة" **هدنة إنسانية**"، هذا التمايز كرس صورة الجزائر كطرف يفاوض على الحد الأقصى الإنساني، وقد ناشدت السلطات العليا للدولة الجزائرية ممثلة في شخص رئيس الدولة السيد **عبد المجيد تبون**، من كل الحقوقيين بالتحرك برفع **دعوى أمام محكمة الجنايات الدولية** ضد الإحتلال الإسرائيلي، بسبب مايرتكبه من جرائم ضد الشعب الفلسطيني في غزة، وهو ماتجسد بخطوة أولى بعقد الندوة الدولية بتاريخ 29و30 نوفمبر2023 بمبادرة من النقابة الوطنية للقضاة والإتحاد الوطني للمحامين الجزائريين، ومشاركة وفود من الحقوقيين والمحاميين والقضاة من الدول العربية والأوروبية وذلك للبحث في الطرق القانونية والقضائية لمحاسبة ومقاضاة الكيان الصهيوني على جرائم الإبادة المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني تحت شعار" **العدالة للشعب الفلسطيني**"، وأهم

---

[1] ويكيبيديا، دعوى جنوب إفريقيا على إسرائيل،18 فيفري2025 على الرابط
(https://www.ar.m.wikipedia.org/w/index.php ?title=%D8%AF%D8%B9%) تم الاطلاع عليه :(2025/8/27)

[2] سفارة الجزائر ببروكسل، **إحياء دور المجموعة المصغرة لدول حركة عدم الإنحياز لإنهاء العدوان الصهيوني على غزة**، على الرابط
https://www.embbrussels.mfa.gov.dz/en/news.and.press.releases/reviving.role.of.nam.countries.small.group.to.end
(d.zionist.aggression.in.gaza ?

مالخصت إليه هذه الندوة هو تقديم بلاغات إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وفقا لما تم تقريره خلال ورشات هذه الندوة.[1]

وفي 12 ديسمبر2023 دعمت الجزائر قرارES.10/22 **بالجمعية العامة للأمم المتحدة**، المطالب بوقف فوري لإطلاق النار والذي مر بأغلبية كاسحة 153 صوتا لتثبت إرادة الأغلبية، مما وفر شرعية سياسية عالمية ظلت الجزائر تحيل إليها في مجلس الأمن.

وبمجرد مزاولة الجزائر عضويتها بمجلس الأمن الدولي في 01 جانفي 2024 وأمام مايشهده سكان غزة من تقتيل وتجويع واسع النطاق جراء آلة الحرب الإسرائيلية، طرحت الدبلوماسية الجزائرية العديد من مشاريع القرارات داخل المجلس من زاويتين: الأولى تتعلق بالجانب السياسي من الوقف الفوري لإطلاق النار داخل قطاع غزة، وكذا الإعتراف بالعضوية الدائمة للدولة الفلسطينية داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، أما الزاوية الثانية فتتعلق بالجانب القانوني.[2]

ونشير بالذكر بأول مبادرة قامت بها الجزائر من خلال الدعوة إلى عقد جلسة مفتوحة متعلقة بالوضع في الشرق الأوسط تناقش خطورة التهجير القسري للفلسطينين بالخصوص سكان قطاع غزة، وبتاريخ12 جانفي2024 أفضت المساعي الجزائرية لبرمجة جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي لمناقشة مسألة التهجير القسري لسكان غزة، حيث تدخل الممثل الدائم للجزائر عمار بن جامع لدى الأمم المتحدة بكلمات وعبارات قوية خاطب فيها العقول الحية الإنسانية ضد مايرتكبه الإحتلال من جرائم بقوله:" أن مايحدث بغزة سيبقى وصمة عار في جبين الإنسانية، وأن الصمت هنا يعد تواطؤ.[3]

في 26 جانفي2024 أصدرت **محكمة العدل الدولية** أوامر مؤقتة تلزم الكيان الصهيوني باتخاذ تدابير لمنع أعمال الإبادة وضمان دخول المساعدات، ما دفع بالجزائر بمبادرتها **بطلب إجتماع بمجلس الأمن** عبر السفير بن جامع في 31 جانفي لبحث تنفيذ هذه الأوامر ووضعها على طاولة المجلس بوصفها مرجعا قانونيا لايمكن تجاهله مؤكدة أن القرارات الأممية يجب أن تترجم إلى إجراءات قضائية ملزمة وأن عصر الإفلات من العقاب قد إنتهى.

---

[1] عبد الله بن جداه، «دور الدبلوماسية الجزائرية لدعم القضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي»، **مجلة القانون والمجتمع**، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة العربي التبسي، تبسة، المجلد13 العدد 01 ،2025، ص ص178 .179

[2] نفس المرجع، ص185.

[3] وكالة الأنباء الجزائرية، **الجزائر تدعو مجلس الأمن لرفض تهجير الفلسطينيين بصوت واحد و قوي**، (https://www.aps.dz/ar/algerie/155045.2024) تاريخ الاطلاع: (2025/8/21)

وفي 20 فيفري2024 **طرحت الجزائر مشروع قرار بمجلس الأمن** يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار و الإفراج عن الرهائن وتسهيل وصول المساعدات، هذا القرار حاز على دعم 13 دولة لكنه سقط بفيتو أمريكي، وهذا توضيح أكد عليه الممثل الدائم للجزائر **عمار بن جامع** حيث قال: الصمت ليس خيارا قابلا للحياة[1]، هذا القول يؤكد أن الجزائر كانت صوتا دبلوماسيا نافذا داخل مجلس الأمن، ولا يقبل التهاون في مواجهة الأزمة الإنسانية التي حلت بأهلنا في غزة بل تطالب بتحرك فوري في إطار القانون الدولي والشرعية السياسية، وقد بررت سفيرة الوم أ لدى الأمم المتحدة أن مشروع قرار الجزائر الداعي لوقف إطلاق النار في غزة، قد يعرض المفاوضات الحساسة للخطر مما يعرقل الجهود الدبلوماسية الشاملة والمستمرة لتأمين إطلاق سراح الرهائن وضمان هدنة طويلة، وهي حجة واهية من طرف الوم أ بقولها أن قرارات المجلس فيها خطر على المفاوضات.

وفي 25 مارس2024 تبنى مجلس الأمن القرار 2728 الذي طالب بوقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان وما بعده، مع الإفراج المتبادل عن الأسرى وتسيير المساعدات الإنسانية، حيث قال **السفير بن جامع:** "أخيرا بدأ مجلس الأمن ينهض بمسؤولياته...ليوقف هذه المذبحة"، محولا الخطاب الأخلاقي إلى فعل سياسي ملزم داخل مجلس الأمن.[2]

ومن بين المحطات الفارقة، كان الخطاب القوي الذي ألقاه رئيس الجمهورية **عبد المجيد تبون** في الدورة78 للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأكد فيه إلتزام الجزائر بمبادئها الثابتة في نصرة القضايا العادلة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية وحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

وفي خطوة تاريخية صادقت غالبية دول العالم في العاشر من ماي2024 على **عضوية فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة**، وأتى ذلك ثمرة لدعم الجزائر المتواصل في كل إجتماعات مجلس الأمن الدولي، وجهودها الدؤوبة لإنهاء العدوان الصهيوني الهمجي على غزة والضفة، وشجبها المستمر للاعتداءات الصهيونية الدموية وانتهاكاتها المفضوحة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.[3]

---

[1] **Diplomatic impact of the Gaza war**, (https://www.wikipedia.org/wiki/diplomatic-impact-of-the-gaza-war?) تاريخ الاطلاع: (2025/8/25)

[2] Ambassador bendjama, Aljazeera, **« finally, the security council beginos to assume responsibility ... to stop this massacre**", 25 march 2024, (http://Aljazeera.org.en) (2025/8/25) تاريخ الاطلاع:

[3] الاذاعة الجزائرية، **الدبلوماسية في عهد الرئيس تبون ... عودة قوية و فاعلية دولية** تاريخ الاطلاع:2025/7/25،).HDTV /tt//http://www.news.radioalgerie.dz/arLOnb :.

وكانت نتيجة التصويت 143 صوتا لصالح قبول طلب فلسطين في الحصول على العضوية الكاملة مقابل إمتناع 25 دولة ومعارضة 09 دول، وعليه اعتمدت الجمعية قرار بأحقية حصول دولة فلسطين بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة، كما يوصي القرار مجلس الأمن بإعادة النظر في هذه المسألة، وهو تكريس ماأشار إليه مندوب الجزائر عمار بن جامع أثناء فشل مجلس الأمن بالتصويت على مشروع قرار العضوية الكاملة للدولة الفلسطينية بسبب الفيتو الأمريكي وبأنها ستعود إليه مرة أخرى وبقوة أكبر.[1]

قائلا: أننا سنعود أقوى وأكثر صخبا بدعم من شرعية الجمعية العامة والدعم الأوسع من أعضاء الأمم المتحدة، فإن هذه ليست خطوة أخرى في الرحلة نحو العضوية الكاملة لفلسطين، حيث وجه كلمته إلى أولئك الذين لم يتمكنوا من دعم قبول دولة فلسطين اليوم، قائلا:" نأمل أن تفعلوا ذلك في المرة القادمة"، وإختتم بالقول بأن جهود الجزائر لن تتوقف حتى تصبح فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة، وهذا فيه إشارة إلى حنكة وصبر الدبلوماسية الجزائرية في تحقيق مطالبها من خلال كسب أو تغيير وجهات النظر المعارضة في المستقبل.[2]

في 24 ماي 2024 أصدرت **محكمة العدل الدولية** أمرا قضائيا يقضي بوقف الهجوم على رفح وتقديم التدابير اللازمة لحماية المدنيين، واستثمرت الجزائر هذا القرار في الضغط ضمن المجلس لتنفيذه معتبرة أنه واجب قانوني لاخيار فيه.

في 10 جوان2024 **دعم مجلس الأمن** القرار2735 الرامي إلى وقف إطلاق النار على مراحل "**مسار التهدئة التدريجية**" تشمل تبادل الأسرى وتوسيع المساعدات، فصوتت الجزائر لصالح هذا القرار مؤكدة أنه تقدم عملي يجب أن يكمله وقف شامل ومتواصل مع التأكيد على عدم قبول تسويات ناقصة دون حلول جذرية للقضية الفلسطينية.

في 19 جويلية2024 **أصدرت محكمة العدل الدولية** رأيا إستشاريا اعتبرت فيه أن الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية غير قانوني، ودعت الدول إلى عدم الإعتراف بهذا الواقع، وباركت الجزائر هذا الرأي وإعتبرته إطار قانونيا رفيعا يبني عليه إعتراف الدول بفلسطين على أساس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.[3]

وإلى جانب الخطاب السياسي، دفعت الجزائر لتسيير دعمها الإنساني وطلبت تسهيلات لمرور المساعدات عبر الحدود" فتح معبر رفح"، ووفقا لمبدأ المساءلة الدولية والدعوة لمحاسبة السؤولين عن

[1] عبد الله بن جداه، مرجع سابق ص191

[2] نفس المرجع، ص191

[3] ICJ Advisory opinion on the legal consequences of the occupation, 19 july 2024

الإنتهاكات الإسرائيلية فقد شاركت الجزائر كذلك في بيانات الجمعية والدعوة في إطار حركة عدم الإنحياز والمنظمات الإسلامية والدولية للمطالبة بآليات تحقيق ومحاكمات عادلة.

في 18 نوفمبر2024 دعا **بن جامع** مجلس الأمن لإتخاذ إجراءات فورية في غزة ولبنان، معلنا أن الجزائر تقدم مشروع قرار" مجزرة يجب أن تنتهي"، مؤكدا أن الصمت سيكلف الشعبان أرواحا إضافية.[1]

خلال رئاستها لمجلس الأمن في جانفي2025 دعت الجزائر إلى اجتماع مغلق في 17 جانفي2025 بشأن ملف الأونروا والأزمة الإنسانية الحادة، والتي حذر منها المفوض العام بأن" **غزة تحولت إلى مقبرة للقانون الدولي الإنساني**".[2]

في موازاة تحركها الأممي، كشفت الجزائر نشاطها **داخل جامعة الدول العربية** لتعزيز الموقف العربي الداعم لغزة، فخلال القمة العربية في بغداد 16 ماي 2025 دعا الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون إلى إطلاق خطة عربية عاجلة لإعادة إعمار غزة مع توفير الدعم المالي من المؤسسات العربية والدولية، مؤكدا أن ما يجري في قطاع غزة هو إبادة جماعية تستهدف الشعب الفلسطيني بأسره، كما شاركت الجزائر في الإجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب في القاهرة في جويلية2025 حيث تم إدانة محاولات التهجير القسري للفلسطينين من غزة وإعتبارها شكلا من أشكال التطهير العرقي.[3]

وأعرب السفير بن جامع في جلسة لمجلس الأمن في 06 أوت2025 عن أن ما يحدث في غزة ليس عشوائيا بل إبادة ممنهجة، مشيرا إلى أن إغاثة السكان" **قطرة في محيط الحاجة**"، وأن الحرمان من الغذاء ومحاولة توفيره لدحر المجاعة الإنسانية الخطيرة التي حلت بأهلنا في غزة ماهي إلا حق قانوني لا تفاوض عليه.

وفي 27 أوت 2025 حدث سجال هام بين مندوب الجزائر ومندوب إسرائيل حيث وضح بن جامع وبالاثباتات:الصور والاحصائيات والأرقام التي اثبتت مدى وحشية المجازر التي يرتكبها الاحتلال بحق أهلنا بغزة،في حين أنكر مندوب إسرائيل بالمجلس كلام بن جامع وأن كل من توفي بالمجاعة ما هو الا بسبب مرض كان يصيبه ،والتي لا علاقة لها بسبب سوء التغذية والمجاعة التي يدعون بأن إسرائيل سبب فيها ،في

---

[1] AL24 news, algeria urges UNSC to enforce immediate ceasefine in GAZA and Lebanon, 18 nov, 2024 (https://www.al24news.com/ تم الاطلاع: (2025/8/21)

[2] AL24 news, algeria calls for consultations on the situation of UNRWA, 17 jan 2025

[3] Aljazeera, arab league calls for funds to rebuild gaza at summit in baghdad, 17 may 2025. (https://www.aljazeera.com/news/2025/5/17/gaza-likely-to-dominate-agenda.as.arab-league-meets-in-baghdad تم الاطلاع: (2025/8/28)

حين رد عليه بن جامع قائلا ان كل الوقائع موثقة بكل تأكيد وتم توثيقها في تقرير الأمين العام المكون من 50 صفحة للمحكمة الجنائية الدولية .

وأشار بن جامع في سبتمبر في جلسة بمجلس الأمن تم عقدها لمناقشة العدوان السافر بحق أهلنا بغزة وبحق حاملي رسالة الحقيقة مؤكدا تعمد الاحتلال اغتيال الصحفيين بهدف إخفاء الواقع بالقطاع والذين لم يسلموا أيضا من آلة الحرب الاسرائيلية خاصة بعد استشهاد أنس الشريف ومريم أبودقة والعديد من الصحفيين الذين بلغ عددهم: 246 صحفيا منذ أكتوبر 2023 ، والتي وثقت كاميرات الصحافة العالمية الاستهداف المباشر للعشرات منهم معبرا عن قلقه قائلا : بعيدا عن مواقف بلدي بشعور عميق بالعجز عن التصرف ،شعور بالعجز وعدم القدرة على الوفاء بمهمتنا ،وهذا أمر يثير اشمئزازنا جميعا ،ويحزننا جميعا. وأدان بن جامع الصمت الدولي وأكد انه يسمح لإسرائيل بالتمادي في أفعالها موجها كلمة الى رئيس مجلس الامن قائلا: هل سيبقى هذا المجلس مسرحا للرثاء فقط؟ ترديدا للخطب بلانهاية بينما غزة تحترق ؟؟؟

في 15 سبتمبر 2025 قامت الدول العربية والإسلامية بعقد قمة عربية طارئة بعد الهجوم الإسرائيلي على قطر في 09 سبتمبر 2025، لبحث اعتداء ضرب الدوحة وآثاره على جهود التهدئة والوساطة، ودعا البيان الختامي الى ادانة الهجوم وحماية دول المنطقة من تبعات التمدد العسكري والخوف من هجمات أخرى تؤدي الى حرب إقليمية بالمنطقة، ودعا البيان أيضا الى إعادة تقييم علاقات بعض الدول مع إسرائيل في ضوء هذا التصعيد. وقد صرح وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمارة في مؤتمر القمة الطارئة: بانه بات جليا للجميع أن الاحتلال الإسرائيلي يشكل أكبر خطر على الأمن والسلم إقليميا ودوليا.

كذلك أكد أن: الجزائر مستعدة لتقديم كل الدعم للشقيقة قطر لاتخاذ كل ما يلزم للحفاظ على أمنها. وأعرب أيضا عن قلقه اتجاه العدوان الإسرائيلي السافر على قطر والذي يمثل اعتداءا على الامة الإسلامية والعربية كلها ناهيك عن الهجوم الإسرائيلي لبنت جبيل بلبنان والذي أسفر عن استشهاد العديد من المدنيين في لغة واضحة وصريحة أن إسرائيل لا تلتزم بأي مواثيق أو اتفاقيات وقف أطلاق النار واختزالها لشرعية القرارات الدولية وتخطيها بضربها عرض الحائط.

وقد انتقد سفير الجزائر بالأمم المتحدة عمار بن جامع بشدة الهجوم على قطر ووصفه بأنه تصعيد خطير ومظهر من مظاهر الجنون والانجرار لسياسة الاحتلال الخارجة عن القانون، وربطه بما يجري في غزة من انتهاكات إنسانية، بقوله :)سامحونا يا أهل غزة >، كونه قدم ودافع ورافع عن حق الشعب الفلسطيني وعن حق أهل غزة بالعيش الكريم لكن لا يوجد قوة فاعلة لدحر هذا المستعمر وإيقاف استمراره بالإبادة الجماعية ووقف شلال الدم. ودعا أيضا الى ضبط إقليمي ووقف شامل للأعمال العسكرية واحترام مبادئ

السيادة وعدم استهداف دولة ثالثة، هذا الخطاب رافقه عدة طلبات لعقد جلسات طارئة والمطالبة بمسارات حماية مدنية ودبلوماسية .

إذن فخلال عامي 2024و2025 واصلت الجزائر لحد الساعة إلى دعوة لعقد جلسات طارئة في مجلس الأمن لمتابعة الوضع الميداني في غزة، مع التركيز على الكارثة الإنسانية التي طالت كل سكان قطاع غزة كبيرها وصغيرها، والناتجة عن الحصار والدمار الواسع، إذ شدد بن جامع على أن" إطالة أمد الحرب يرقى إلى جريمة ضد الإنسانية"، ودعا لآليات أممية لضمان إعادة الإعمار وحماية المدنيين.

أخيرا يمكن القول أنه ومنذ إندلاع معركة طوفان الأقصى من أكتوبر2023إلى غاية سبتمبر2025 فقد اتخذت الجزائر موقفا دبلوماسيا ثابتا من البيانات الأولية إلى مشاريع قرارات وطلب الإجتماعات، ودمج قرارات محكمة العدل الدولية ضمن أطر الضغط الدولي، ومن خلال ذلك برز السفير عمار بن جامع كواجهة متميزة لهذه المواقف بخطاب يجمع بين الحماس الأخلاقي والدقة القانونية، وقاد الجزائر لتكون واحدة من أهم الأصوات في دستور الأمن الدولي المعاصر مؤكدا ذلك بقوله: أنا دائما وراءكم ياأهل فلسطين.

هذا الزخم الشعبي والإنخراط التاريخي للدولة والشعب الجزائري، رافقه حراك دبلوماسي تاريخي منذ إعلان إستقلال الجزائر عام 1962، سجل الكثير من المواقف المشرفة، وكتب عددا من الصفحات النضالية المشرفة للدبلوماسية الجزائرية في كل المحافل والمنابر الدولية، فكان أن أخذت الدبلوماسية الجزائرية على عاتقها مسؤولية الدفاع عن الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة ومحاولة رد العدوان وإيقاف حرب الإبادة الجماعية والتهجير القسري باعتبارهما جرائم حرب يمارسها الكيان الصهيوني ضد المدنيين العزل في قطاع غزة.[1]

ضمن هذا السياق المحموم بالمراجعات التاريخية التي تفرض على الشعب الفلسطيني أن يستبدل اليد البيضاء بيد مضرجة حتى يتمكن من دق باب الحرية، لكنه وفي الوقت ذاته له من أن يأخذ بأسباب الشرعية الدولية ومواثيق الأمم المتحدة، حتى يمنح لكفاحه المشروعية الأممية، ويواجه الدعاية الإعلامية للعدو التي تحاول أن تساوي بين المقاومة والإرهاب، فالكفاح المسلح دائما ما رافقه النضال السياسي في كل التجارب التحررية الناجحة، هذا مايجعل الحراك السياسي والدبلوماسي في أروقة الأمم المتحدة شكلا نضاليا رديفا لفعل المقاومة، وهو ماتخوضه الجزائر منذ سنوات كجهة إسناد سياسي ونضالي للقضية الفلسطينية، و ما

[1] وليد خضور، **فلسطين ... تاريخ الصمود و آفاق المقاومة ... نحو مشروع اكاديمي لتقويض المرويات الصهيونية**، (الجزائر، مركز الباحث للطباعة و النشر و التوزيع، 2025)، ص35.

تجلى في كثافة مشاريع القرارات ومجموع الخطابات والبيانات التي قدمتها لمجلس الأمن ضمن نطاق عضويتها غير الدائمة فيه.[1]

ختاما: كان لدينا أمل بأن هذا العالم سيغير شيئا بخصوص هذه المجازر ويهب وينتفض حيث لم نجد سوى الجزائر التي تناضل لوحدها في العديد من المحافل الدولية وخصوصا بمجلس الأمن، بالإضافة الى دعم ومساندة بعض الشعوب العربية والأجنبية وتحديها للاحتلال بإرسال قافلة الصمود التي تم القبض عليها سابقا والآن اسطول الصمود المنطلق من برشلونة وصولا الى تونس ومنها الى غزة من أجل كسر الحصار على أهلنا في غزة، فكيف لإنسان وصل لسنة 2025 يموت من الجوع وحرمانه من حاجياته الأساسية، وتهديد حياته بألة القتل الاجرامية .فمنذ متى صارت المقبرة تهديدا والطفل الأعزل الذي يحمل طنجرة طبيخ ليسد به جوعه يشكل خطرا ؟، والصحفي الجالس داخل خيمته هدفا مشروعا؟، والمدافع عن أرضه وعرضه إرهابيا ؟، والمستشفى ساحة حرب وضرب ؟،ومنذ متى تقدم المساعدات بالرصاص والقصف؟ وتسقط من السماء كالقنابل؟ عوض ان تدخل من أبواب المعابر برحمة ولطف؟ ومنذ متى تجمع أطراف الضحايا في كيس كان من المفترض به أن يجمع بواقي العشاء؟ ومنذ متى تلطخ شفاه الأطفال بالدم عوض الحلوى وعذب الماء؟ ومنذ متى ينشغل العربي بالتفاهات ويترك أخا يموت جوعا وظلما ؟ منذ متى العالم الغربي يتغنى بحقوق الانسان وأهلنا بغزة تنكل جثثهم ؟ومنذ متى نسمي الدفاع عن النفس جريمة ؟ومنذ متى أصبح المجتمع الدولي والمنظمات العالمية و المحاكم شريكا في الجرم أصلا ؟ ومنذ متى صار الموت مشهدا عاديا يثير اللامبالاة ؟ما هذه الحياة ؟؟ لك الله يا غزة .....لك الله يا فلسطين .....وسلام على أرض لم تعرف السلام يوما ....

[1] مرجع سابق، ص42

خلاصة:

يتضح لنا في هذا الفصل من خلال دراسة الموقف الجزائري الرسمي أن الجزائر حافظت على نهج ثابت في دعم القضية الفلسطينية، ورفض العدوان الإسرائيلي المتكرر على غزة عبر مختلف المراحل الزمنية من حروب (2006 وحتى معركة طوفان الأقصى2025/2023)، هذا الموقف لم يكن ظرفيا أو مرتبطا بالأحداث الحالية بل يستند إلى عقيدة سياسية راسخة تعتبر فلسطين قضية مركزية في السياسة الخارجية الجزائرية، مع إبراز كيفية تعاملها دبلوماسيا وسياسيا في مختلف المحافل الإقليمية والدولية.

إستعرضت هذه المراحل سلسلة الاعتداءات التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على غزة،وما قابلها من تطور في أدوات المقاومة الفلسطينية إلى صدارة الإهتمام الدولي، وأظهرت هشاشة المنظومة الأمنية الإسرائيلية، كما أدت إلى تداعيات إنسانية كارثية في غزة وإرتفاع هائل للشهداء والجرحى وتدمير البنية التحتية لقطاع غزة كاملة وبشكل غير مسبوق، ماإستدعى تحركا واسعا من المنظمات الحقوقية لزيادة الضغط على الإحتلال الإسرائيلي بإيقاف هذه المجزرة التي ترتقي إلى مستوى جرائم حرب، حيث نجد أن الجزائر قد إنخرطت وبقوة في الجهود الدولية لوقف العدوان الغاشم على قطاع غزة، ونشاطها في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي مختلف المحافل الدولية، وكذا دعمها للمرافعات القانونية أمام محكمة العدل الدولية بخصوص جرائم الإبادة التي رفعتها جنوب إفريقيا،وقد تميزت الجزائر برفض التطبيع مع الكيان الصهيوني وبمواقف علنية وقوية على لسان رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون ووزير خارجيته والمندوب الدائم لمجلس الأمن عمار بن جامع والدعوة لعقد قمم عربية وإسلامية طارئة بالإضافة إلى تعزيز التنسيق مع الدول الرافضة للإحتلال.

أخيرا تؤكد لنا التجربة السياسية الجزائرية وتحركاتها الدبلوماسية اتجاه غزة أنها تستند إلى مبادئ ثابتة أهمها: نصرة المظلوم، رفض الإحتلال، دعم المقاومة المشروعة والعمل على حشد الرأي العام الدولي لمساءلة الإحتلال الإسرائيلي لما يرتكبه من جرائم الإبادة الجماعية، كما أظهرت معركة طوفان الأقصى قدرة الجزائر على التحرك الدبلوماسي السريع والفعال، ماعزز من صورتها كداعم موثوق وحليف إستراتيجي دائم للقضية الفلسطينية وللقضايا العادلة ودعم قضايا التحرر.

الخاتمة

الخاتمة:

رسخت الجزائر موقعها كمنبر حر للقضايا العادلة وكسند ثابت للشعب الفلسطيني في مختلف المحافل الدولية منذ احتضانها إعلان قيام دولة فلسطين في 15 نوفمبر 1988،وقد شكل هذا الإعلان لحظة تاريخية جعلت من القضية الفلسطينية جزءا أصيلا من الثوابت الوطنية الجزائرية حيث ظلت وفية لمبادئها التحررية وأرست لنفسها موقعا رمزيا ودبلوماسيا راسخا كمنبر للأصوات المطالبة بالحرية ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، ورفض الاحتلال والالتزام بالقانون الدولي، مؤكدة أن الدفاع عن حق تقرير المصير ليس مجرد التزام سياسي بل امتداد طبيعي لتجربة الجزائر التحررية معتبرة فلسطين قضية وطنية وإنسانية عادلة ترتبط بوجدانها وذاكرتها التاريخية، وليكون هذا الحق لب سياستها الخارجية دون تساوم استراتيجي عليها أمام متغيرات المصالح الآنية...

وقد مكن هذا الموقف الثابت من تقديم إجابة عن الإشكالية المحورية للبحث ,حيث تبين أن الدبلوماسية الجزائرية أسهمت بشكل واضح في ترسيخ مركزية القضية الفلسطينية في الأجندة الدولية, رغم تأثره بالتحولات الإقليمية والدولية التي قلصت من قدرة الجزائر على التأثير المباشر في مسارات التسوية أو كبح موجة التطبيع العربي.

لقد أبرزت الدراسة أن اعلان قيام دولة فلسطين بالجزائر سنة 1988شكل محطة فارقة، منحت الشرعية السياسية والدبلوماسية للنضال الفلسطيني ورسخ صورة الجزائر كداعم رسمي لها وذو دلائل رمزية لدعم القضية الفلسطينية.

ولقد برهنت الجزائر أن دعمها لفلسطين هو إلتزام ثابت لايتغير،قائم على رفض أي شكل من أشكال التطبيع مع الاحتلال، وبإيمانها العميق من أن السلام لايتحقق إلا بزوال الإحتلال وإستعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه،كما أولت أهمية كبرى لإنهاء الإنقسام الفلسطيني وتحقيق المصالحة إنطلاقا من قناعتها بأن وحدة الصف الفلسطيني هي خط الدفاع الأول في مواجهة الإحتلال الإسرائيلي وإدراكا منها بأن الإنقسام يضعف الموقف الوطني ويخدم أجندة الاحتلال، وقد توج ذلك باستضافة إتفاق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية _لم الشمل_ في أكتوبر 2022 بالجزائر العاصمة.

وفي مواجهة الحروب المتكررة على غزة تحركت الجزائر دبلوماسيا وبقوة، فكانت حاضرة في مجلس الأمن لتكون صوت أهل غزة المكلومين، مطالبة بوقف العدوان ورفع الحصار، وكاشفة أمام العالم الانتهاكات الجسيمة بحق المدنيين وهذا ما تجلى بوضوح في الأحداث الراهنة خاصة معركة طوفان الأقصى وماثلاه من أحداث، كما عززت تعاونها مع الدول الرافضة للاحتلال، وفي مقدمتها جنوب إفريقيا بدعم دعواها أمام

محكمة العدل الدولية ضد جريمة الإبادة الجماعية في غزة، وفي خطوة أكدت فيها أن الإلتزام بالمبادئ لاينفصل عن تفعيل أدوات القانون الدولي.

ساهمت الجزائر في تقديم عدد من مشاريع قرارات ومسودات داخل مجلس الأمن والجمعية العامة سواءا تعلق بوقف إطلاق النار، أو الضغط على الإعتراف بالعضوية الكاملة لفلسطين داخل أروقة الأمم المتحدة، أو من خلال الدعوة لسن قرارات تدين الإعتداءات الإسرائيلية من إبادة جماعية وتهجير قسري وتجويع ممنهج.

منذ عام 1988 وإلى يومنا هذا، لم تكن الدبلوماسية مجرد أداة لخدمة السياسة الخارجية الجزائرية، بل كانت امتدادا لروح نوفمبر الخالدة وصوتا صادقا للقيم التي قامت عليها الدولة الجزائرية الحديثة، فقد خاضت الجزائر على الساحة الدولية معارك سياسية لاتقل شرفا عن معركة التحرير دفاعا عن المظلومين ورفضا للظلم لاتغريها المصالح العابرة ولاترهبها الضغوط الكبرى.

ومن خلال تحليل النتائج : تبين أن الجزائر ظلت محافظة على مبدأ رفض التطبيع كخيار استراتيجي ثابت ,واستمرت في دعم جهود المصالحة الفلسطينية 2022 التي وإن لم تحقق كامل أهدافها بسبب الانقسامات الداخلية والتعقيدات الإقليمية، فإنها عكست جدية الجزائر في توحيد الصف الفلسطيني كما اظهر أن الدبلوماسية الجزائرية جمعت بين الثبات المبدئي والبراغماتية العملية في إدارة الملف، فوظفت الوساطة والدبلوماسية متعددة الأطراف، وحشدت مختلف التحالفات داخل الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز والاتحاد الافريقي.

وانطلاقا من ذلك يمكن استخلاص أن الفرضية الرئيسية قد ثبتت بدرجة كبيرة حيث ظلت الجزائر محافظة على مركزية القضية في خطابها الرسمي وممارساتها الدبلوماسية، حتى وان كانت نتائج هذا الدور محدودة بفعل معطيات دولية وإقليمية خارجة عن إرادتها.

لقد أثبتت الجزائر أن قوتها الحقيقية تكمن في صدق خطابها ونقاء منهجها وأن الدفاع عن فلسطين ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها ومناصرة قضايا إفريقيا والعالم العربي لم يكن يوما موقفا دعائيا، بل التزاما وجوديا يستمد جذوره من ذاكرة شعب دفع ثمن الحرية غاليا.

وإذا كان الماضي قد صنع هوية دبلوماسية صلبة، فإن الحاضر والمستقبل يفرضان على الجزائر مواصلة هذا النهج، مع توسيع أدوات التأثير، وتعزيز حضورها في مراكز القرار الدولي، لتبقى كما عهدها التاريخ منبرا للأحرار وملاذا للمظلومين، ورمزا للأصالة في عالم يتغير بالسرعة، والحياد عن المبادئ، والخروج علنا للخيانة، وعليه نستخلص مما سبق التوصيات التالية:

_ضرورة تعزيز التوثيق الأكاديمي لمواقف الجزائر وتفعيل آليات العمل العربي المشترك لدعم حقوق الشعب الفلسطيني .

_. على جميع الدول وخاصة الدول العربية المهرولة للتطبيع أن تحذو حذو نظيرتهم الجزائر وتفعيل دبلوماسيتها في المحافل الدولية من خلال دعم الشعب الفلسطيني، وعدم الاعتراف بالكيان الصهيوني، ورفع صوت المظلومين والدفاع عن حقوقهم، هذا ما فعلته كل من بوليفيا وكولومبيا بقطع علاقاتها مع الكيان الصهيوني.

_. تكثيف المبادرات والتحركات الدولية داخل مجلس الأمن والجمعية العامة لفرض حماية دولية للفلسطينين.

_. توسيع جبهة الدول المناهضة للاحتلال خارج الإطار العربي، لتشمل تحالفات وشراكات آسيوية وأمريكا اللاتينية من أجل تعزيز الدعم العالمي وتشجيع الدراسات الميدانية المتخصصة.

_. إنشاء منصة جزائرية دائمة لتطوير أدوات متابعة ملف المصالحة الفلسطينية.

_. دعم جهود محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية لمحاسبة الإحتلال على جرائم الحرب.

_. إشراك منظمات المجتمع المدني الجزائرية في المؤتمرات والحملات العالمية المؤيدة لفلسطين.

_. الاستثمار في الإعلام الدولي لنقل الرواية الفلسطينية وكشف جرائم الإحتلال.

_. ضمان تأمين وصول المساعدات الجزائرية إلى أهلنا المجوعين في غزة، وبشكل مستدام، مع الدعوة إلى فتح

دائم لمعبر رفح وعدم التعامل مع الاحتلال.

وفي ضوء كل ذلك يمكن التأكيد أن مستقبل القضية الفلسطينية سيبقى حاضرا وبقوة في أجندة السياسة الخارجية الجزائرية ,ليس فقط لاعتبارات تاريخية وعقائدية ،ولكن لكونه ركيزة أساسية في شرعية الخطاب السياسي والدبلوماسي الجزائري ،فمن المرجح أن تواصل الجزائر وثابتة على مبادئها بمواصلة رفض التطبيع والدفاع عن خيار المقاومة المشروعة ،والدفع نحو المصالحة من أجل عدم تصفية القضية الفلسطينية ،مع توظيف أدوات دبلوماسية جديدة تتناسب مع التحولات العالمية .وستظل الجزائر أحد أبرز الأصوات الثابتة والمدافعة عن الحق الفلسطيني الى ان تتحقق العدالة وتقام دولة فلسطين الأبية وعاصمتها القدس الشريف.

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم (01)

وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني

المجلس الوطني الفلسطيني "الدورة ١٩" الجزائر ١٥ نوفمبر ١٩٨٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

على أرض الرسالات السماوية إلى البشر، على أرض فلسطين ولد الشعب العربي الفلسطيني، نما وتطور، وأبدع وجوده الإنساني والوطني عبر علاقة عضوية، التي لا انفصام فيها ولا انقطاع بين الشعب والأرض والتاريخ.

بالتبات الملحمي في المكان والزمان، صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية، وارتقى بصموده في الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة؛ فعلى الرغم مما أثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوي على حدود التشابك بين القوى والحضارات، من مطامح ومطامع وغزوات كانت تؤدي إلى حرمان شعبها من إمكانية تحقيق استقلاله السياسي، إلا أن ديمومة التصاق الشعب بالأرض هي التي منحت الأرض هويتها، ونفخت في الشعب روح الوطن، مطعماً بسلالات الحضارة، وتعدد الثقافات، مسلهماً نصوص تراثه الروحي والزمني، واصل الشعب العربي الفلسطيني عبر التاريخ تطوير ذاته في التوحد الكلي بين الأرض والإنسان، وعلى خطى الأنبياء المتواصلة على هذه الأرض المباركة، أعلى على كل مئذنة صلاة الحمد للخالق، ودق مع جرس كل كنيسة ومعبد ترنيمة الرحمة والسلام.

ومن جيل إلى جيل، لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدفاع الباسل عن وطنه، ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسيداً بطولياً لإرادة الاستقلال الوطني.

ففي الوقت الذي كان فيه العالم المعاصر يصوغ نظام قيمة الجديدة، كانت موازين القوى المحلية والعالمية تستثني المصير الفلسطيني من المصير العام، فاتضح مرة أخرى أن العدل وحده لا يسير عجلات التاريخ. وهكذا انتج الجرح الفلسطيني الكبير على مفارقة جارحة، فالشعب الذي حرم من الاستقلال وتعرض وطنه لاحتلال من نوع جديد، قد تعرض لمحاولة تعميم الأكذوبة القائلة "إن فلسطين هي أرض بلا شعب" وعلى الرغم من هذا التزييف التاريخي؛ فإن المجتمع الدولي في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم لعام ١٩١٩، وفي معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ قد اعترف بأن الشعب العربي الفلسطيني –شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى، التي انسلخت عن الدولة العثمانية– هو شعب حر مستقل.

ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده وحرمانه من حق تقرير المصير، أثر قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ عام ١٩٤٧م، الذي قسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، فإن هذا القرار ما زال يوفر شرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني.

إن احتلال القوات الإسرائيلية الأرض الفلسطينية، وأجزاء من الأرض العربية، واقتلاع غالبية الفلسطينيين وتشريدهم عن ديارهم، بقوة الإرهاب المنظم، والخضاع الباقين منهم للاحتلال والاضطهاد ولعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية، هو انتهاك صارخ لمبادئ الشرعية وميثاق الأمم المتحدة ولقراراتها التي تعترف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني الوطنية، بما فيها حق العودة، وحق تقرير المصير والاستقلال والسيادة على أرض وطنه.

وفي قلب الوطن وعلى سياجه، في المنافي القريبة والبعيدة، لم يفقد الشعب العربي الفلسطيني إيمانه الراسخ بحقه في العودة، ولا إيمانه الصلب بحقه في الاستقلال. ولم يتمكن الاحتلال والمجازر والتشريد من طرد الفلسطيني من وعيه ومن ذاته؛ فلقد واصل نضاله الملحمي، وتابع بلورة شخصيته الوطنية من خلال التراكم النضالي المتنامي، وصاغت الإرادة الوطنية إطارها السياسي، منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، باعتراف المجتمع الدولي، ممثلاً بهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى. وعلى قاعدة الإيمان بالحقوق الثابتة، وعلى قاعدة الإجماع القومي العربي، وعلى قاعدة الشرعية الدولية، قادت منظمة التحرير الفلسطينية معارك شعبها العظيم، المتصهر في وحدته الوطنية المثلى، وصمودة الأسطوري أمام المجازر والحصار في الوطن وخارج الوطن.

وتجلت ملحمة المقاومة الفلسطينية في الوعي العربي وفي الوعي العالمي، بصفتها واحدة من أبرز حركات التحرر الوطني في هذا العصر.

إن الانتفاضة الشعبية الكبرى، المتصاعدة في الأرض المحتلة مع الصمود الأسطوري في المخيمات داخل وخارج الوطن، قد رفع الإدراك الإنساني بالحقيقة الفلسطينية وبالحقوق الوطنية الفلسطينية إلى مستوى أعلى من الاستيعاب والنضج، وأسدلت ستار الختام على مرحلة كاملة من التزييف ومن خمول الضمير، وحاصرت العقلية الإسرائيلية الرسمية التي أدمنت الاحتكام إلى الخرافة والإرهاب في نفيها الوجود الفلسطيني.

مع الانتفاضة، وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة يبلغ الزمن الفلسطيني إحدى لحظات الانعطاف التاريخي الحادة ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني مرة أخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق أرضه الفلسطينية.

واستناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين، وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله، وانطلاقاً من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧، وممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه؛

فإن المجلس الوطني يعلن، باسم الله، وباسم الشعب العربي الفلسطيني، قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف.

إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا؛ فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني، يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون.

إن دولة فلسطين دولة عربية، هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية؛ من تراثها وحضارتها، ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة. وهي إذ تؤكد التزامها بميثاق جامعة الدول العربية، وإصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك؛ تناشد أبناء أمتها مساعدتها على أكمال ولادتها العملية، بحشد الطاقات وتكثيف الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها، وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتزامها كذلك بمبادئ عدم الانحياز وسياسته.

واذ تعلن دولة فلسطين أنها دولة محبة للسلام؛ ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي؛ فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق، تنفتح في ظله طاقات البشر على البناء، ويجري فيه التنافس على إبداع الحياة وعدم الخوف من الغد، فالغد لا يحمل غير الأمان لمن عدلوا أو تابوا إلى العدل.

وفي سياق نضالها من أجل إحلال السلام على أرض المحبة والسلام، تهيب دولة فلسطين بالأمم المتحدة التي تتحمل مسؤولية خاصة تجاه الشعب العربي الفلسطيني ووطنه، وتهيب بشعوب العالم ودوله المحبة للسلام والحرية أن تعينها على تحقيق أهدافها، ووضع حد لمأساة شعبها، بتوفير الأمن له، وبالعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

كما تعلم في هذا المجال، أنها تؤمن بسرية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية؛ وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، وأنها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب، أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي، أو سلامة أراضي أي دولة أخرى، وذلك دون المساس بحقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها.

وفي هذا اليوم الخالد، في الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨، ونحن نقف على عتبة عهد جديد؛ نتحدى إجلالاً وخشوعاً أمام أرواح شهدائنا وشهداء الأمة العربية الذين أضاءوا بدمائهم الطاهرة شعلة هذا الفجر العتيد، واستشهدوا من أجل أن يحيا الوطن، ونرفع قلوبنا على أيدينا لنملأها بالنور القادم من وهج الانتفاضة المباركة، ومن ملحمة الصامدين في المخيمات وفي الشتات وفي المهاجر، ومن حملة لواء الحرية: أطفالنا وشيوخنا وشبابنا، أسرانا ومعتقلينا وجرحاة المرابطين على التراب المقدس، وفي كل مخيم وفي كل قرية وفي كل مدينة. وللمرأة الفلسطينية الشجاعة حارسة بقائنا وحياتنا، وحارسة ناراً الدائمة، ونعاهد أرواح شهدائنا الأبرار، وجماهير شعبنا العربي الفلسطيني، وأسرنا العربية، وكل الأحرار والشرفاء في العالم، على مواصلة النضال من أجل جلاء الاحتلال، وترسيخ السيادة والاستقلال. إننا ندعو شعبنا العظيم إلى الالتفاف حول علمه الفلسطيني والاعتزاز به والدفاع عنه؛ ليظل أبداً رمزاً لحريتنا وكرامتنا في وطن سيبقى حتماً وطناً حراً لشعب هو الأحرار.

الملحق رقم (02

المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

أولا باللغة العربية:

- **الدساتير:**

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976، الجريدة الرسمية، ع94، المؤرخة في 24 نوفمبر 1976.
2. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989، الجريدة الرسمية ع 234، المؤرخة في 28 فيفري 1989.
3. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1995، الجريدة الرسمية ع76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996.
4. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2016، الجريدة الرسمية، ع14 المؤرخة في 7 مارس 2016.

- **الخطب:**

1. خطاب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، الجمعية العامة للأمم المتحدة، انعقاد الدورة الخاصة لمناقشة القضية الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021/02/14.
2. خطب بومدين: خطاب بومدين في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بالمواد الأولية و التجارة و التعاون الدولي بنيويورك في 1974/04/10، ج5.
3. خطب بومدين، خطاب بومدين بمناسبة الاحتفال بالعيد العشر لتأسيس منظمة الوحدة الافريقية بأديس أبابا بالجزائر في ماي 1973، (ج5، ف1).
4. خطب بومدين، كلمة بومدين أمام مؤتمر الطلاب المنعقد بالجزائر في 1969/12/25.

- **القرارات و الاتفاقيات الدولية:**

1. الاتحاد الافريقي، "بيان مشترك صادر عن مفوضية الاتحاد الافريقي و الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن الوضع الخطير في غزة" في 15 أكتوبر 2023 على الرابط https://www.au.int/ar/node/43236
2. الأمم المتحدة ، وثيقة 12، S/2006/491 ، جويلية 2006 على الرابط:
   https://www.digitallibrary.un.org/record/579117?ln=en
3. بيان الهيئة العربية العليا لفلسطين حول قرارات مؤتمر القمة العربي الأول، بيروت، 1964/01/24 - 1964/01/25 ، الجامعة الامريكية.
4. جامعة الدول العربية، قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري 22 أوت 2006 على الرابط: http://www.lag-ua.org/arab-league-2006.
5. الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار A/RES/ES-10/17 في نوفمبر 2006، على الرابط:
   https.//www.documnts-dds-ny- un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/630/65/PDF/NO663065.pdf
6. مجلس الأمن الدولي، القرار 1860، نيويورك 8جانفي 2009، وثيقة رقم: S/RES/1860 .
7. مجلس حقوق الانسان، القرار S-1/1 ،جنيف، 5 جوان 2006 على الرابط:
   https://www.digitallibrary.un.org/record/576933?ln=en

المراجع:

- **الكتب:**

1. الابراهيمي أحمد طالب، **مذكرات جزائري، هاجس البناء (1965-1972)**، (ج2، دار القصبة للنشر) الجزائر، 2006.
2. أبو عمرو زياد ، **مشروع السلام الفلسطيني "اعلان الاستقلال"**، (القاهرة، شركة الفجر للطباعة، ط2، 1989).

3. بن القبي صالح ، **الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس و اليوم و محاضرات أخرى**، (مطبعة الوكالة للاشهار، الجزائر، 2002).
4. بن زيدان علي ، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية2008).
5. بن علي أحمد ، **الاستراتيجية في القرن الواحد و العشرين**، دار مجدلاوي، عمان، 2010.
6. بن قادة عبد القادر ، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه القضية الفلسطينية**، الجزائر، دار الهدى، 2019.
7. بوشريط عبد القادر ، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية**، دار هومة، الجزائر، 2012.
8. بومايدة عمار: بومدين و آخرون، **ماقاله بومدين...و ما أثبتته الأيام، تق: عبد الحميد مهري**،(دار المعرفة، الجزائر، 2008).
9. تامالت محمد ، **العلاقات الجزائرية الاسرائيلية**، (ط1، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2001).
10. الثعالبي عبد العزيز ، **القضية الفلسطينية و الموقف الجزائري**، (الجزائر، دار الأمة، 2002).
11. الحاج سعيد ، **أثر الثورات العربية على القضية الفلسطينية**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2013.
12. حجار عبد القادر، **السياسة الخارجية الجزائرية و القضية الفلسطينية**، (الجزائر،دار القصبة، 1999).
13. الخالدي رشيد ، **حرب المائة عام على فلسطين**، (الدار العربية للعلوم، ناشرون بيروت، لبنان، 2021).
14. خليفة محمد ، بن بلة أحمد ، **حديث معرفي شامل**، (دار الترناتيف 1985).
15. سعدون عبد الرحمن ، **السياسة الخارجية الجزائرية: الثوابت و المتغيرات** (الجزائر – دار الهدى، 2015).
16. شيخي عبد المجيد ، **الجزائر و القضية الفلسطينية**: (مواقف وثوابت، الجزائر، دار الهدى، 2010).
17. صالح محسن محمد ، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، (بيروت، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، 2007).
18. صالح محسن محمد ، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني: 2022-2023**، (بيروت، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، 2024).
19. صالح محسن محمد ، **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية و تطوراتها المعاصرة**، (بيروت، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، 2022).
20. صالح محسن محمد ، **القضية الفلسطينية، رؤية اسلامية، الحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية**، (مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات بيروت، نوفمبر 2020).
21. صالح محسن محمد ، **حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية، رؤية إسلامية الحقائق:الأربعون في القضية الفلسطينية**، (مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، بيروت، لبنان، نوفمبر 2020).
22. صالح محسن محمد ، **سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، (ط1، كوالا لاموز ماليزيا، ماي 2001).
23. صياع يزيد ، **الكفاح من أجل الدولة، الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993**، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1999).
24. عبد القادر عبد الهادي ، **المقاومة و الحرب اللاتماثلية في فلسطين**، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2013).
25. عبد القادر علاء ، **المصالحة الفلسطينية، التحديات و الفرص**، رام الله، معهد أبحاث السياسات، 2016.
26. عبد الله محمد ، **الحرب النفسية في الصراع الفلسطيني الاسرائيلي**، (بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2023).
27. العثربي علي مطهر ، **طوفان الأقصى و مسيرة النضال الفلسطيني: دراسة تحليلية 1948-2023**، (المجلد 2، العدد 1).
28. عماد حسن ، **الانقسام الفلسطيني: الأسباب و التداعيات**، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2012).
29. الغزالي أسامة ، **حرب 1967: مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي**، (دار المعارف للنشر، الأردن، 1987).
30. قاسم عبد الستار ، **الانتفاضة الفلسطينية: الخلفيات و النتائج**، (المركز الفلسطيني للدراسات، 2002).
31. مالبيرنو جورج ، جورج حبش، **الثوريون لا يموتون أبدا**، (بيروت، دار الساقي، 2009).
32. **مجموعة خطب و تصريحات و بيانات الرئيس جمال عبد الناصر**،(ط3، فيفري1962، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة).

33. محارب محمود ، **الحروب الاسرائيلية على غزة، من الرصاص المصبوب إلى الفجر الصادق**، (المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2023).
34. محارب محمود ، **المقاومة الفلسطينية و النظام السياسي الاسرائيلي 2000-2020**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021).
35. محمد عبد العليم ، **الطريق إلى طوفان الأقصى**، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، ديسمبر 2023).
36. المسيري عبد الوهاب ، **الصهيونية و النازية و نهاية التاريخ**، (القاهرة، دار الشروق، 2008).
37. المشوخي حمدي سليمان ، **التغلغل الاقتصادي الاسرائيلي في افريقيا**، (دار الجامعة المصرية، القاهرة، 1972).
38. المصري هاني ، **من الفجر الصادق إلى طوفان الأقصى تطور عقيدة المقاومة الفلسطينية**، (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات، 2024).
39. منصور كميل ، **اتفاق كامب ديفيد و أنصاره**، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، لبنان، 1978).
40. منظمة العفو الدولية، **غزة تحت القصف**، (تقرير حول انتهاكات حقوق الانسان أثناء الحرب، لندن، 2009).
41. نافعة حسن ، **مصر والصراع العربي الاسرائيلي من الصراع المختوم...الى التسوية المستحيلة**، (ط2،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، سبتمبر 1986).
42. نوفل سيد ، **العمل العربي المشترك في المجال الدولي**، (معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 1971).
43. الهور منير، طارق الموسى، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية1947 . 1982**،(ط1، دار الخليل للنشر، عمان).
44. الهيني مصطفى ، **الحروب الجديدة و تحولات الصراع الدولي**، (المركز العربي للأبحاث، دراسة السياسات، الدوحة، 2016).
45. وزارة المجاهدين: **الدبلوماسية الجزائرية من 1830-1962**، (دراسات و بحوث حول تطوير الدبلوماسية الجزائرية، ط2، 2007).
46. وليد خضور، **فلسطين ... تاريخ الصمود و آفاق المقاومة ... نحو مشروع اكاديمي لتقويض المرويات الصهيونية**، (الجزائر، دار الباحث للطباعة و النشر و التوزيع، 2025).
47. يزيد الصايغ، **الكفاح المسلح و البحث عن الدولة**، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002).
48. يوسف أحمد ، **أوسلو و السلام المؤجل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1998).

- المقالات العلمية:

1. برقوق محمد ، الدبلوماسية الجزائرية ... خمسون سنة من المبادئ العقلانية مقال منشور بجريدة المساء بتاريخ 2012/07/05، على الموقع الالكتروني https://www.djazairess.com/elmassaa/61943.
2. ديدوي محمد الأمين ، هادية يحياوي، القضية الفلسطينية ضمن أجندة السياسة الخارجية الجزائرية من (1962-2022) -جامعة عباس لغرور- خنشلة 2023/04/10، ورقة بحثية.
3. سعدات رامي ، البرنامج السياسي المشترك كمدخل للمصالحة: ورقة بحثية منشورة في موقع المركز الفلسطيني للحوار الديمقراطي و التنمية السياسية، 2022.

- المحاضرات الجامعية:

1. بن الشيخ عصام ، مطبوعة محاضرات في مقياس سياسة الجزائر الاقليمية و الدولية، علاقات دولية، قسم العلوم السياسية -جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2015-2016.
2. ديداوي محمد أمين، القضية الفلسطينية ضمن أجندات السياسة الخارجية الجزائرية من 1962 إلى 2022، جامعة عباس لغرور خنشلة، 2023/04/10

- الجرائد و المجلات و الدوريات:

1. الآغا وجيه ، «**الانقسام الفلسطيني و تداعياته على المشروع الوطني**» مجلة السياسة الدولية، العدد 189، 2012.
2. بدر الدين نبيل محسن، «**تداعيات عملية طوفان الأقصى على القضية الفلسطينية**»، مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة، العدد 26، 2023.
3. بن جداه دور عبد الله ، «**دور الدبلوماسية الجزائرية لدعم القضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي**»، مجلة القانون والمجتمع، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة العربي التبسي، تبسة، المجلد13، العدد01، 2025.
4. بهلوان سمر ، محمد جيب صالح . دراسات في القضية الفلسطينية ،(منشورات جامعة دمشق 1997 .1998).
5. بوحجام خالد ، «**الوساطة الجزائرية في الشأن الفلسطيني، قراءة تحليلية**» مجلة العلاقات الدولية و السياسات الخارجية ، جامعة الجزائر 3، العدد 17، 2023.
6. جريدة الشروق الجزائرية، «**الجزائر ترفض التطبيع و تؤكد دعمها لفلسطين**» 27 أكتوبر 1994.
7. حسن السيد حسن، «**معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية عام1979 وأثرها على دور مصر الاقليمي**»، مجلة الدراسات التاريخية، العددان118،117، جوان، جويلية 2013.
8. ديداوي محمد أمين– هادية يحياوي، «**القضية الفلسطينية ضمن أجندة السياسة الخارجية الجزائرية من 1962-2022**»، مجلة المعيار، مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات: في الآداب، الحقوق و العلوم السياسية، العلوم الاقتصادية، العلوم الانسانية و الاجتماعية، مجلد 14، العدد01، جامعة تيسيمسيلت، جوان 2023.
9. شبيب سميح ، «**الهيمنة و تكتيك الشراكة**»، مجلة الرؤية، العدد 30، 2012.
10. شنشوني لويزة– عبد الكريم جمال ، «**دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها**»، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، مجلد 11، العدد 2 ، 2018/06/17.
11. عبد الحي وليد ، «**الدلالات الاستراتيجية لمعركة سيف القدس**»، المستقبل العربي، العدد 496، 2021.
12. عبد الحي وليد ، «**تحليل مسار أوسلو و البدائل الممكنة**»، مجلة المستقبل العربي، العدد 221 ، 1996.
13. عبد الحي وليد ، «**من أوسلو إلى واي ريفر: المأزرق البنيوي للتسوية**»: مجلة المستقبل العربي، العدد 241، 1999.
14. عبد الحي وليد ، «**من واي ريفر إر شرم الشيخ، خريف التسوية**»، مجلة المستقبل العربي، العدد 246، 1999.
15. عبد الكريم جمال ، لويزة شنشوني،« **دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها**»، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، العدد 2، المجلد 11، 2018، جامعة الجلفة.
16. علي غنابزية و فرحات الطاهر، «الت**طور التاريخي لسياسات و مواقف الأنظمة العربية اتجاه قضية فلسطين ما بين 1945-2000**»، مجلة الأحياء، المجلد 20 ، العدد26، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة الوادي، سبتمبر 2020.
17. كريمة صورية ، «**مسارات التطبيع العربي الإسرائيلي من كامب ديفيد إلى اتفاق ابراهام**»، مجلة مدارات سياسية، العدد 2.
18. لينش مارك ، **اتفاقيات ابراهام و تأثيرها على فلسطين**، (فورين آفيزر 103(3)).
19. محافظة علي ، «**اتفاق وادي عربة: قراءة نقدية**»، مجلة شؤون عربية، العدد 80، 1995.
20. المدلل وليد ، «**مفهوم وحدة الساحات في الفكر المقاوم الفلسطيني**»، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 299، 2023.
21. المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، **المقاومة الفلسطينية بعد 2009 التحديات و التطورات**، (الدوحة، 2012).
22. مروّة حسام حسين ، «**الاتصالات الأمريكية مصر واسرائيل لعقد مؤتمر جنيف1973/12/21**»، ع1، جانفي 2017
23. مشري طارق ، «**مستقبل الدولة الفلسطينية في ظل اتفاقيات الحكم الذاتي**»، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 90، 1998.
24. مشري طارق ، «**من كامب ديفيد إلى واي ريفر: تحولات الخطاب السياسي الفلسطيني**»، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 94، 2000.
25. مشري طارق ، «**من مدريد إلى شرم الشيخ: التسوية كأداة لتمييع الصراع**»، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 99، 2001.

26. المصري فايز ، «**مبادرات المصالحة الفلسطينية، قراءة في الفشل**» مجلة شؤون فلسطينية، العدد 239، 2014.
27. يوسف أحمد ، «**معركة سيف القدس، دلالات سياسية جديدة**»، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد 12، 2021.

- البحوث الجامعية (المذكرات):

1. ابرير حمودي: **مواقف الجزائريين من القضية الفلسطينية 1945-1973**، **(رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر)** -جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2014.
2. بعزيز عز الدين ، **سياسة الجزائر الخارجية المغاربية 1962-1995**، **(مذكرة ماجستير، الجزائر، قسم العلوم السياسية: كلية العلوم السياسية)**- الجزائر- (دون تاريخ) مستحيل لا توجد السنة
3. بوحامدي رقية ، "حفصة سرقمة، **الدبلوماسية الجزائرية و القضية الفلسطينية 1965-2000**"،**(مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر)**، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاسلامية -جامعة أحمد دراية- أدرار، 2021-2022.
4. بولنوار ايناس لينا ، **انعكاسات الانقسام الفلسطيني على مستقبل القضية الفلسطينية 2007**، **(مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر علاقات دولية)**، منشورة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2024.
5. خضر زياد - مطر العيد ، **اتفاقية كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية و أثرها على القضية الفلسطينية 1970-1993**، **(رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر)**، تحت اشراف: أكرم محمد عدوان، كلية الآداب في الجامعة الإسلامية- غزة فلسطين- 2012/2011.
6. زهير آية ، **الانقسام الفلسطيني، الظروف و التداعيات**، **(مذكرة ماستر)**-جامعة الخليل- 2007.
7. طيب باي آمال ، عايب فيروز ، **مظاهر الدعم الجزائري للقضية الفلسطينية (1962-1988)**، **(كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم التاريخ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ)** -جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2022.
8. العابدي أسماء ، **دور الجزائر في حركة عدم الانحياز من خلال مؤتمر 1973**، **(مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في التاريخ المعاصر)**، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، قسم العلوم الانسانية -جامعة محمد خيضر- بسكرة
9. لمين وسيلة ، قطاف زينب: **دور الجزائر في القضية الفلسطينية (1962-1978)**، **(شهادة الماستر في التاريخ، تاريخ العالم المعاصر)** ،منشورة ، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، 2016-2017.
10. مرزوقي بلال ، **حرب غزة 2023 في الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي**، **(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية)**، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2024.
11. مقران عائشة ، بوجمعة فطيمة ، **حرب الستة أيام 1967، وصداها في الجزائر**، **(رسالة لنيل شهادة الماستر)**، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، شعبة تاريخ -جامعة الجيلالي بونعامة- خميس مليانة، 2017-2018
12. وهيب حازم محمد ، **الصراع بين حركة فتح وحماس و أثره على التسوية السلمية**، **(مذكرة ماستر)** -جامعة الشرق الأوسط- 2006.

- المواقع الالكترونية:

1. 9 بنود ومحطة مهمة ... الفصائل الفلسطينية توقع ميثاق لم الشمل في الجزائر، الجزيرة نت . https://www.aljazeera.net/news/2022/10/13
2. أبرز حروب اسرائيل على قطاع غزة. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2022/8/7
3. اسماعيل هنية، خطاب مؤتمر الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين، الجزيرة، على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch ?vLlmUx37c8
4. الأمم المتحدة ترحب بمبادرة الجزائر، وكالة الأناضول، 17 أكتوبر 2022. https://www.aa.com.tr/ar

5. الأمم المتحدة، أصول مشكلة فلسطين وتطورها، الجزء الخامس (1989-2000)، نيويورك 2014.
6. الأمم المتحدة، وثيقة مجلس الأمن في 29 جوان 2006 على الرابط:
https.//www.digitallibrary.un.org/record/578646Min=en
7. تطورات التصعيد في الأراضي الفلسطينية في ضوء تبعات عملية طوفان الأقصى، مركز السلام للدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر 2023/5/18 على الرابط: https://www.cutt.us/apzFH
8. جامعة الدول العربية العربية "نص المبادرة العربية للسلام"، قمة بيروت، 2001.
https://www.aljazeera.net/news/arabic/2002/3/28
9. الجزائر: صفقة القرن حل موجه ضد الفلسطينيين، القدس، 29 جانفي 2020، 3نوفمبر 2023.
https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D9%84,2023 3نوفمبر
10. الجزيرة نت، 16 شهيدا بغزة و هجوم اسرائيلي كثيف على حي الزيتون، في 14 أوت 2025 على الرابط
http://www.aljazeera.net/news/2025/8/14
11. الجزيرة نت، الجزائر تدين العدوان الاسرائيلي على غزة، 6 جويلية 2006، على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/2006/7/6.
12. الجزيرة نت، قمة إسلامية" طارئة" بالرياض لبحث عدوان إسرائيل على غزة،
https://ww.aljazeera.net/news/2023/11/6/%D9%82%D9%85
13. جواد الأحمد، مركز دراسات الشرق الأوسط، ندوة تحولات الصراع العربي الإسرائيلي بعد الحرب على غزة 2014، عمان، الأردن، 9 و 10 ديسمبر 2014. http://www.mesc.com.jo/activities/act-sem/symposium/mesc-12-33.html.
14. سعيد الحاج ، تركيا و طوفان الأقصى من التضامن إلى الشعور بالتهديد، على الرابط https://www.studies-aljazeera.net/article/6044
15. سفارة الجزائر ببروكسل، إحياء دور المجموعة المصغرة لدول حركة عدم الإنحياز لإنهاء العدوان الصهيوني على غزة، على الرابط
https://www.embbrussels.mfa.gov.dz/en/news.and.press.releases/reviving.role.of.nam.countries.small.group.to.end.zionist.aggression.in.gaza ?
16. الشروق أونلاين، في 2008/12/30 البرلمان رسائل الحكومة حول الموقف الرسمي من العدوان على غزة،
https://www.digitallibrary.un.org/1860(2009)/
17. صالح النعامي، طوفان الأقصى مظاهر الفشل الاسرائيلي على الرابط: https://cutt.us/bABni
18. صحيفة هارتس، الجيش الاسرائيلي يحرر الجنوب من آخر المتسللين ... قرابة ألف قتيل اسرائيلي، نشر في 10 أكتوبر 2023، على الرابط التالي: https://www.haartz.com/israel-news/article.
19. عبد الرحمن عادل، الموقف العربي بعد شهر من طوفان الأقصى: عقلية الوهن وواقع الانهاك، مركز الحضارة للدراسات و البحوث، على الرابط التالي: https://www.cutt.ly/Heweusrt
20. العدوان الإسرائيلي على غزة 2014، الجزيرة، تاريخ 2015/7/7. www.aljazeera.net.cdn.ampproject.org

21. عملية طوفان الأقصى، الأسباب و التداعيات و السيناريوهات المتوقعة (العهد الدولي للدراسات الايرانية، نشرت بتاريخ 2023/10/14 على الرابط التالي: http://www.raanah-iiis.org.
22. فلسطين 2024، ... واقع جديد يفرض نفسه على المنطقة، الجزيرة نت على الرابط بتاريخ: 2025/5/01.
23. محمد الضيف، خطاب طوفان الأقصى، المركز الفلسطيني للإعلام من الرابط التالي: https://www.palinfo.com/news/2023/10/07/852723/
24. محمد وتد، جدعون ليفي، اسرائيل تدفع ثمن سجن مليوني انسان في غزة، تم نشره في 2023/10/10 على الرابط https://24.pw/zbkumug
25. محمود عباس يقدم لبان كي مون طلب العضوية الكالمة للدولة الفلسطينية في الامم المتحدة http://www.rtarabic.com/23/09/2011
26. المرصد المصري للدراسات الاستراتيجية، الموقف الصيني من التصويتات الأممية حول غزة، ECSS، 2024 على الرابط: https://www.marsad.ecss.com/eg/
27. نهال ساحد . ماتيميديا الإذاعة الجزائرية، الدبلوماسية في عهد الرئيس تبون... عودة قوية وفاعلية دولية،في 2024/07/25،
28. الهلال الأحمر الجزائرية، إعلان إرسال مساعدات انسانية لغزة، 25 ماي 2021 على الرابط التالي: https://www.cra-algeria.org/ar/news/2021/05/25
29. هيئة الاذاعة البريطانية، "الصفقة الامريكية : رفض فلسطيني و تباين عربي"، 29 جانفي 2020. https://www.bbc.com/arabic/middleeast_51288896.
30. وثيقة اعلان الاستقلال الفلسطيني، المجلس الوطني الفلسطيني "الدورة 19"، الجزائر، 15 فيفري 1988، مؤسسة الدراسات الفلسطينيةhttp://www.palestine-studies.org/ar-index.aspx
31. وزارة الخارجية الجزائرية، تصريح حول الحل السياسي للقضية الفلسطينية 05 جوان 2021 على الرابط: https://www.mfa.gov.dz/ar/statements/palestine-political-solution.
32. وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر، بيان الوزارة، الجزائر تدين الغارات الصهيونية على قطاع غزة 2021/05/10، على الرابط التالي:.https://www.mfa.gov.dz/ar/amnouncements/communique-of-theministry-gaza-1 ?utm[,
33. وكالة ارنا، الصين تمتنع عن اعتبار طوفان الأقصى عملية إرهابية، وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء، 9 أكتوبر 2023 على الرابط التالي: https://www.ar.irna.ir/news/85252998.
34. وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر تدعو مجلس الأمن لرفض تهجير الفلسطينيين بصوت واحد و قوي https://www.aps.dz/ar/algerie/155045.2024
35. وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر تدين الاعتداءات الإسرائيلية المتطرفة من الفلسطينيين في القدس المحتلة، في 9 ماي 2021، على الرابط التالي:
36. وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر تطق مبادرة جديدة للمصالحة الفلسطينية، 13 اكتوبر 2022. https://www.aps.dz/2025/06/05

37. وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر: ادانة واسعة للاعتداءات الوحشية الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين في 11 ماي 2012، على الرابط التالي:[https://www.aps.dz/ar/monde/106355-2021-05-11-15-59-07 ?utm]

38. وليد عبد الحي، رؤية مراكز الدراست الإسرائيلية لمرحلة ما بعد طوفان الأقصى على الرابط التالي:

39. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، ردود الفعل على حرب غزة 2012. https://www.wikipedia.org/wiki/reactions-to-2012-g-wan ?

40. ويكيبيديا، دعوى جنوب إفريقيا على إسرائيل،18 فيفري2025 على الرابط

https://www.ar.m.wikipedia.org/w/index.php ?title=%D8%AF%D8%B9%

ثانيا: باللغة الأجنبية

- **Les Livres** :

1. **Ami franco et serrinij** -p-un-algérien nom boumediene ,(paris, Edition stokm1976m).
2. Charles Enderlin, shattered dreams: the failure of the peace process in the middle east 1995-2002 (new York: other process, 2003).
3. **Dawisha**, Adeed.arabRegimes and the PalestinianIssue: between nationalist Rhetaric and political realities, (London: rout ledge, 1980).
4. **Eduard said**, the end of the peace process : OSLO and after (network : pantheon books, 2000).
5. **Edward said**, the question of Palestine (newyork: vintage books, 1992).
6. **Ginat,J., and EdwarddJ-perkins**« the paletinian-israeli peace process: oslo and the lessons of failure-Bringhton»: sussex academic press, 2001.
7. International crises group, the Israeli-palestinian conflit: Annapolis and after, middle east report, No73, 20 February 2008.
8. **Jeremy press man**, "explaining the canten administration's Israeli-palestinian peace initiative", (diplomatic history 30, no.01, 2006).
9. **Kenneth w.stein**, "the road to peace: the camp david accords,"middle east review of international affairs 2, (no 2, 1998).
10. **Lustick,lans.**« paradigm lost : from two-state solution to one-state reality», Philadelphia: university of Pennsylvania press,2019.
11. **Mohamed heikal**-autumn of fury: the assassination of sadat London: andre deutsch Ltd, 1983.
12. **Mohamed Ikhmays**, Algeria and the Palestinian Issue (1988-2005), (Master's Thesis, university of Algiers, 2015).
13. **Nadav safran**, «Israel: the em battled ally»(Cambridge: Harvard university press,1981).
14. Peter Mansfield, a history of the middle east, (London :penguin books, 2003).
15. **Quandt, william B**. peaceprocess : American diplomacy and the arab-israeli conflitsince 1967, (washigton, D.C: brookings institution press, 1993).
16. **Quandt, William B**.CampDavid : peacemaking and politics, washington, DC: Brookings instituation press

17. **Rachid khalili**, «Palestinian indentity: the construction of modern national consciousness» (new York: Colombia university press, 1997).
18. **Rashid Khalidi**, the iron cage : the story of the Palestinian struggle for statehood (boston: beacon press, 2006).
19. **StevenMetz and douglas V**. Johnson ll, Asymmetry and U.S.Military Strategy: definition, background and strategy concpts (Carlisle,PA: U.S: Army warcollege 3,2001.
20. **Yaelsorek**, psychological ramifications of the october7 », attack on israeli society, journal of maiddle eastern studies 59,no 02, 2024.
21. **Yahia H.Zoubir**, Mauritania and the arab-israeli conflict, middle east policy, vol,30, no:01,2023.
22. **Yehuda lukacs**, «documents on the israeli-palestinian conflict : 1967 -1983» (cambridge university press,1984).

- **Les sites électronique:**

1. Alarabiya English, Trump Team clarifies Gaza plan amid Global criticism, February 6, 2025, https://www.english.alarabiya.net/news/middle-east/2025/02/06.
2. Aljazeera, arab league calls for funds to rebuild gaza at summit in baghdad, 17 may 2025. (https://www.aljazeera.com/news/2025/5/17/gaza-likely-to-dominate-agenda.as.arab-league-meets-in-baghdad)
3. CNN, Trump suggests U.S take over Gaza in Redevelopment plan, February 04,2025, https://www.edition.cnn.com/2025/02/04/politics/Netanyahu-trump-white-house-meeting.
4. Dana.T.th fall of the iron wall: Israeli Military Doctrine in crisis after al-aqsa. doha institute studies. Available at: https://www.dohainstitute.org/en/politicalstudies/pages/the-fall-of-the-iron.
5. Diplomatic impact of the Gaza war, (https://www.wikipedia.org/wiki/diplomatic-impact-of-the-gaza-war?)
6. German federal government speech by Olaf scholz to Bundestag on Israel-Gaza conflit, October 12, 2023, https://www.bundesregierung.de.
7. Histry afair liner hjtackings, [https ://www.news.bbc.co.uk/2/hi/southasia/1578183.stm/26/aug/2007]
8. http.//www.info.wafa.ps
9. http://Aljazeera.org.en
10. http://www.aa.com.tr
11. http://www.africanews.dz
12. http://www.palastnpedia.net
13. http://www.theguеardian.com

14. http://www.trtarabi.com
15. http://wwwalmayadeen.net
16. https://lwww.wikipedia.org
17. https://www.al24news.com
18. https://www.alaraby.co.uk
19. https://www.aljazeera.net/2024/03/04
20. https://www.aljazeera.net/politics/2024/1/1/%D9
21. https://www.alquds.co.uk
22. https://www.aps.dz
23. https://www.aps.dz/ar/algerie/106234-2021-05-09-14-13-25
24. https://www.arabforum.org
25. https://www.axios.com
26. https://www.crisigroup.org/middle_east_north_africa/easter_mediterranean/israel_palestiniane_conflict_annapolis_and_after.
27. https://www.dohainstitute.org
28. https://www.lasportal.org
29. https://www.mfa.gov.dz
30. https://www.mfa.gov.dz
31. https://www.mfa.gov.dz.
32. https://www.mfa.gov.dz/ar
33. https://www.paltodaytv.com
34. https://www.pcpd.ps/
35. https://www.politicalstreet.org
36. https://www.politicsociety.org
37. https://www.reuters.com/word/europe/kremlin-trumps-gaza-comments-says-russia-backs-palestinian-state-alongside-2025-02-05.
38. https://www.un.org/universal/wp_content/uploads/2000/12/opepart5a_010420_1.pdf.
39. https://www.UN/palestinian question/Unifeed-media-un.org/unified/en/asset/d317/d3175508?
40. Médecins sans frontiers, hospital baombing in GAZA: international investigation needed, October 18, 2023, http://www.doctors.withoutborders.ca.

41. Newyork post, Trump wars Israel to finish up your war, 25 March 2024, https://www.nypost.com/2024/03/25/trump-wars-israel-to-finish-up-your-war
42. Palestine : the resistance, international viewpoint, accessed_may24/2025, http://internationalviewpoint.org/spip.php?article8742.
43. Quigley John, The palestine declaration to the international criminal count: the statehood house, Rutgers law record, newank Rutgers school of law, 21/11/2010, http://www.lawrecord.com/files/35_rutges_i_rec_1.pdf
44. Schel l, ben nhand, unwill count 194 members if Palestine gets in 01/08/2011/ https://www.indepthnews.info/index.php/global_issues/299_un_will_count_194_members_if_palestine_gets_m
45. See flash point, israel-Hamas war: Military and terrorist Groups, October 2023, https://www.flashpoint.io/blog/israel-hamas-war-military-and-terrorrist-groups.
46. The Guardian, Aid to Gaza is drop in the ocean, amid Starvation, UN warns, the Guardian, July 28, 2025, http://www.theguardian.com/world/live/2025/jul/28.
47. UK Government, prime Minister's office statement on Israel-Gaza conflit, October 11, 2023, https://www.gov.uk.
48. United nations, « a performance-based road map to a permanent two-state solution to the Israeli-palestinian conflict", 30 april, 2003, [https://www.un.org/unispal/document/auto_insert_196512] .
49. united nations, security council briefed on escalation In Gaza, august 2022, https://www.press.un.org/en.
50. White house, peace to prosperty : avision to imrove the lives of the Palestinian and Israeli people, January 2020. https://www.trumpwhitehouse.archives.gov/peace_to_prosperity.
51. Wikipedia, Algeria-palestine relations, https://www.en.m.wikipedia.org/wiki/Algeria%E2%80%93palestine-relations?utm.
52. wikipedia, united nations general assembly resolution 67/19 [https://www.en.m.wikipedia.org/wiki/united-nations-general-assembly-resolution-67/19?
53. www.aljazeera.net
54. www.news.radioalgerie

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
مختصرات البحث	
مقدمة	أ - ز
الفصل الأول: الدبلوماسية الجزائرية و مركزية القضية الفلسطينية	
تمهيد	**13**
المبحث الأول : دور الجزائر الدبلوماسي في دعم القضية الفلسطينية	**13**
المطلب الأول : مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية	**13**
المطلب الثاني: الموقف السياسي والدبلوماسي للجزائر اتجاه القضية الفلسطينية قبل 1988	**18**
المبحث الثاني: السياق التاريخي والسياسي لاعلان قيام دولة فلسطين	**26**
المطلب الأول: الخلفية التاريخية للنضال الفلسطيني	**26**
المطلب الثاني : اعلان قيام دولة فلسطين 1988 بالجزائر و النتائج المترتبة عنه	**28**
خلاصة	**36**
الفصل الثاني: موقف الجزائر السياسي من عمليات السلام و الانقسام الداخلي الفلسطيني	
تمهيد	**39**
المبحث الأول: موقف الجزائر السياسي من مشاريع التسوية و مسارات التطبيع	**39**
المطلب الأول: موقف الجزائر الرسمي من مشاريع التسوية ومسارات التطبيع (1947-1991)	**40**
المطلب الثاني : موقف الجزائر الرسمي من مشاريع التسوية ومسارات التطبيع (1993-2025)	**53**
المبحث الثاني: جهود الجزائر الدبلوماسية في التوفيق بين الفصائل الفلسطينية ورفض الانقسام	**70**
المطلب الأول: تاريخ الانقسام السياسي الفلسطيني	**70**
المطلب الثاني: أهم المبادرات الفلسطينية والعربية للمصالحة	**72**
المطلب الثالث: دور الوساطة الجزائرية في مبادر المصالحة 2022	**73**
خلاصة	**76**
الفصل الثالث: الموقف الجزائري من العدوان المتكرر على غزة	
تمهيد	**78**

المبحث الأول: أبرز حروب الكيان الصهيوني على غزة 78
المطلب الأول : العدوان الاسرائيلي المتكرر وأدوات المقاومة من 2006الى 2022 80
المطلب الثاني : الموقف السياسي والدبلوماسي للجزائر اتجاه العدوان الإسرائيلي على غزة 89
المبحث الثاني : معركة طوفان الأقصى و التحرك الدبلوماسي الجزائري 2023-2025 100
المطلب الأول: تداعيات معركة طوفان الأقصى 101
المطلب الثاني: تحركات الجزائر الدبلوماسية في المحافل الدولية اتجاه معركة طوفان الأقصى 116
خلاصة 127
الخاتمة 129
الملاحق
المصادر و المراجع
ملخص الدراسة

الملخص:

تُعد القضية الفلسطينية من أقدم وأعقد القضايا في العلاقات الدولية المعاصرة، إذ تجاوزت كونها نزاعًا إقليميًا لتصبح قضية عالمية تختبر عدالة القانون الدولي وفعالية المؤسسات الأممية. وفي هذا السياق، هدفت هذه المذكرة إلى دراسة الدور الدبلوماسي الجزائري في دعم القضية الفلسطينية منذ إعلان قيام دولة فلسطين بالجزائر سنة 1988 وصولًا إلى المرحلة الراهنة (2025)، مع التركيز على كيفية تفاعل السياسة الخارجية الجزائرية مع مسارات هذه القضية سياسيًا ودبلوماسيًا.

وقد اعتمد البحث على مناهج متعددة، أبرزها المنهج التاريخي لتتبع تطور المواقف، والمنهج الوصفي–التحليلي لفهم أبعاد الدور الجزائري، بالإضافة إلى المنهج المقارن للمقارنة بين مواقف الجزائر ومواقف دول عربية أخرى. كما استندت الدراسة إلى مجموعة من الأدبيات الأكاديمية والتقارير الرسمية والوثائق الأممية.

خلصت المذكرة إلى جملة من النتائج، أهمها أنّ الدبلوماسية الجزائرية ساهمت بشكل ملموس في ترسيخ مركزية القضية الفلسطينية داخل المحافل الدولية، سواء من خلال إنجاح إعلان قيام الدولة الفلسطينية سنة 1988، أو عبر دعم المصالحة الفلسطينية من خلال مبادرة "لمّ الشمل" سنة 2022، فضلًا عن المواقف الثابتة ضد مشاريع التسوية والتطبيع. غير أنّ هذا الدور ظلّ محدودًا في بعض المراحل بسبب اختلال موازين القوى الدولية واتساع دائرة التطبيع العربي.

وانتهت الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات، من أبرزها: تعزيز التحرك الدبلوماسي الجزائري في إطار المنظمات الإقليمية والدولية، تطوير أدوات القوة الناعمة الجزائرية للتأثير في الرأي العام العالمي، ودعم توظيف التكنولوجيا والإعلام الرقمي لخدمة القضية الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الجزائرية، القضية الفلسطينية، إعلان الدولة، المصالحة الوطنية، التطبيع العربي، طوفان الأقصى.

Abstract:

The Palestinian issue is one of the oldest and most complex conflicts in contemporary international relations. It has transcended its regional dimension to become a global matter that challenges the fairness of international law and the effectiveness of international organizations. Within this framework, this dissertation aims to examine Algerian diplomacy in supporting the Palestinian cause from the proclamation of the State of Palestine in Algiers in 1988 up to the present day (2025), focusing on how Algeria's foreign policy has interacted with the political and diplomatic trajectories of this cause.

The study relied on multiple methodologies, including the historical approach to trace the evolution of Algeria's positions, the descriptive–analytical approach to understand the dimensions of its diplomatic role, and the comparative approach to contrast Algeria's stance with that of other Arab states. It also drew upon a variety of academic literature, official reports, and UN documents.

The research concludes that Algerian diplomacy has significantly contributed to consolidating the centrality of the Palestinian cause within international forums, whether through facilitating the proclamation of the Palestinian state in 1988, supporting national reconciliation via the "Reunion" initiative in 2022, or maintaining firm opposition to normalization and settlement projects. Nevertheless, its influence has sometimes been constrained by global power imbalances and the growing wave of Arab normalization.

The dissertation offers several recommendations, including strengthening Algeria's diplomatic action within regional and international organizations, enhancing its soft power tools to impact global public opinion, and promoting the use of technology and digital media to advocate for the Palestinian cause.

Keywords: Algerian diplomacy, Palestinian cause, state proclamation, national reconciliation, Arab normalization, Al-Aqsa Flood.